

معارف إنسانية ١

المستقبل وأزمة الفكر العربي

راجي عنايت

سلسلة معرفية تصدر عن ندوة الثقافة والعلوم دولة الإمارات العربية المتحدة

المستقبل ...
وأزمة الفكر العربي

راجي عنايت

طبعة أولى
١٩٩٣م
دبي

ندوة الثقافة والعلوم

شارع الرقة بناية شركة دبي للتأمين، الدور الثالث
هاتف: ٦٩٢٨١٣ - فاكس: ٦٦٤٥٣٩ - ص. ب : ١٦١٣٣ دبي - الإمارات العربية المتحدة


مطبعة بن دسمال ومكتبتها
BIN DASMAL PRINTING PRESS & STATIONERY

المستقبل ...

وأزمة الفكر العربي


بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة الندوة :

تترجم سلسلة (معارف إنسانية) أحد طموحات ندوة الثقافة والعلوم، والذي حرصت على دراسة أبعاده وأهدافه منذ فترة طويلة، حتى تبلورت صورته كلمة، ووضع موضع التنفيذ، وها هو العدد الأول (المستقبل وأزمة الفكر العربي) من هذه السلسلة، يصدر مع بداية عام ١٩٩٣، ليغطي جانباً له أهميته الكبيرة في عالم المعرفة والثقافة والفكر في وقتنا الراهن، ليس بالنسبة لبيئتنا العربية فحسب، بل ولبيئات أخرى في العالم، ذلك لأننا نعيش اليوم عالم تفجر المعارف، وتتابع التطور المذهل الذي يمس كثيراً من أوجه الحياة من حولنا، مما يستلزم معه توظيف الفكر والعقل البشري، والبحث العلمي الجاد ليسجل معالم هذا التطور، وليضع الإنسان أمام التحدي الكبير الذي ينتظره من أجل صنع مستقبله.

ومن خلال هذه القناعات تقدم ندوة الثقافة والعلوم هذه السلسلة المعرفية التي حرصت فيها على استكتاب نخبة من المفكرين والمثقفين والعلماء في بيئتنا العربية، وكذلك انتقاء بعض من الأبحاث العلمية الجادة المترجمة حتى نقدمها للقراء، ملتزمة في ذلك بتقديم المادة المتسمة بالعمق والبساطة في الطرح والمعالجة، حتى يكون ذلك طريقاً مباشراً للتواصل مع القراء، وإحداث الفائدة العلمية والفكرية المأمولة .

والله نسأل التوفيق والسداد

ندوة الثقافة والعلوم

الفصل الأول

المتاهة الكبرى

الفصل الأول

المتاهة الكبرى

ما هذا الذي يجرى في أنحاء العالم؟..ما هذه الأوضاع غير المسبوقة التي تفاجئنا كل يوم على المستويات العالمية والدولية والمحلية؟.. ما هذا التخبط الذي تمضي إليه الأوضاع المستقرة للجنس البشري؟..الدول الكبرى تنهار، وتتنازل طوعا عن أيديولوجياتها، التي كانت تعض عليها بالنواجذ... الكيانات الكبرى تتفتت وتتشرذم يوما بعد يوم.. التكتلات التقليدية تتفكك ويعاد ترتيبها في تكتلات جديدة تجمع بين أعداء الأمس.

ثم ما هذا الذي طرأ على دعامات الحياة الاقتصادية المستقرة؟. ما معنى هذه الهزات الاقتصادية التي تصيب أغنى الدول وأقواها، تلك الهزات التي يفشل أقطاب الاقتصاد في تقديم تفسير مقنع لها؟..كيف يحدث – على عكس كل ماقالت به النظريات الاقتصادية – أن تتزايد معدلات التضخم مع تزايد معدلات البطالة في الوقت نفسه؟.. والشركات الكبرى، لماذا تنخفض معدلات نموها، على الرغم من اتباعها نفس القواعد والنظم التي حققت لها النمو المتزايد على مدى عشرات السنين؟..كيف لم تعد الأسس والنظريات الإدارية التقليدية قادرة على مواجهة الظروف الحالية؟..ولماذا تنكمش المشروعات الصناعية التقليدية الكبرى أمام مشروعات صناعية بازغة صغيرة؟..

لماذا تبدو التغيرات المتواصلة في حياة الأفراد مؤذنة بحالة من الفوضى والعبث؟..ولماذا نبدو وكأننا نتأرجح بشدة بين غرق في

الماضي السحيق واندفاع إلى مستقبل غير معروف؟. والنظام التعليمي الذي كان أساساً للنهضة والتنوير على مدى عشرات السنين، لماذا يبدو وكأنه هيكل متهدم، يعجز عن القيام بوظائفه الأساسية، بل ويساهم في خلق المزيد من التعطل والبطالة؟..لماذا تشكو الدول الغنية الكبرى من انخفاض المستوى التعليمي، وفشل مؤسسات التعليم الحالية في تلبية احتياجات العصر؟...

والديمقراطية... الحلم القديم الدائم للشعوب، لماذا فقدت بريقها بعد اكتشاف التناقض الكبير بين المؤسسات الديمقراطية القائمة على التمثيل النيابي وبين مصالح وتوجهات الشعوب؟..لماذا لم تعد المؤسسات الديمقراطية المركزية قادرة على الاستجابة للتغيرات الدائبة المتسارعة التي تحدث في صفوف المجتمعات والشعوب؟..ثم لماذا تبدو الحكومات وكأنها قد فقدت عقلها أوأعصابها؟..لماذا يعاني صانع القرار في كل المجتمعات هذه الحيرة وهذا التخبط، مما يجعله يفشل في اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب، على الرغم من أنه ليس أقل خبرة أوقدرة أوذكاء من نظيره في العقود السابقة ؟..

هل يمضي العالم إلى نهايته ...؟!

أمام هذه التساؤلات وغيرهامن التساؤلات العديدة التي تحير عقول الخبراء، ووسط هذه المتاهة الفكرية، يكون من الطبيعي أن يشعر الإنسان العادي بالعجز واليأس والتمرد، فتتصاعد النداءات اليائسة المتشائمة، ونسمع من يقول إن العالم يمضي إلى نهايته.. وإزاء هذه الظواهر غير المسبوقة والتغيرات التي لا تفسير لها، والمشاكل المستجدة المتنامية، وفقدان الأمل الناشىء عن تهاوى النظريات

والعقائد والأيديولـوجيات التي كانت تمثل حلما مشرقا للكثيرين، إزاء غربـة الحاضر ومشاقه في غيـاب أي رؤية للمستقبل، لا يكون أمـامنا سوى أن نـنـدفع إلى الماضي، نحتمي به، نغرق فيـه كخط دفاع أخير في مـواجهـة الحاضر الغـريـب الكئيب، أونحتج على هـذا الحاضر بشكل انتحاري، الأمـر الذي نـرى شواهـد عليه في الجماعـات الإرهابيـة أو الإجرامية التي تنتشر في جميع أنحا ءالعالم...

أين هـــوا لمخـرج من هـــذه المتـــاهـة الكبرى؟..وكيف نتصـــدى للانحـرافات التي تتصاعـد معدلاتها في كل مكان؟،مـا هو السبيل إلى مواجهـة هذا الـواقع الجديد بشكل إيجابي، يتجـاوز حدي الارتماء في أحضان الماضي، والاندفاع إلى الحركات الانتحارية؟.

والأهم من هـذا كله : كيف نفكـر في حل مشاكلنـا، وفي إعادة بنـاء حياتنا على أسس جديدة، بما يجعلنـا نتجاوز هذه الفوضى، ونتخلص من صفة التخلف التي لحقت بنا؟.

الفهم... قبل أي شيء..

الفهم... الفهم الكلي المتكامل، هـو الخطوة الإيجابيـة الأولى لمواجهة هذا الواقع المحير.

الفهم – وليس العمل – هو مهمتنـا الأولى، فأي حركـة لا تقوم على أسـاس الفهـم المتكامل لـواقع التغيير الذي يمـر به العـالم، ستقود إلى خلق المزيـد من المشاكل في حيـاتنا المستقبلـة. وهذا يلقي بمسـؤولية كبرى على عـاتق مفكرينـا ورجال الإعـلام المقروء والمسمـوع والمرئي عندنا..

عن طريق هذا الفهم، يمكـن أن نرسي أسس المنهج الأسلم للاقتراب من الـواقع الحالي.. وهو منهـج نابع من طبيعـة التغير الـذي يمر بـه العـالم، ونـافع في تصـور مستقبل النشـاطـات البشريـة، في مختلف المجالات. هذا هو السبيل إلى تنظيم معـارفنا حول التغيرات المتسارعة التي يمـر بها العالم، وتقـويم حوارنـا حول مشـاكلنا بما يتيح لـذلك الحوار أن يتراكم، ويقود إلى فعل إيجابي.

هذه مسـألـة هامة وقضية محوريـة في ظروفنا الحالية، خـاصة في العالم العربي.

دعنا نعترف أن الفكر العربي يمر بأزمة حقيقية، ليس لأن المفكرين العرب – هذه الأيام – أقل ذكـاء وفطنة، أوأدنى قدراً في معارفهم عمن سبقهم، ولكن لأن الواقع الجديد الـذي يسود العالم يحمل معه – كما سنرى فيما بعـد – منطقا جديداً غير الـذي قامت على أساسه حيـاتنا خـــلال القــــرنين الماضيين. لهذا أصبح مـن الصعب الاعتماد على النظريات والعقائد التي كـانت سائدة، التي تشكل جوهر خبرة معظم مفكـرينا، في تفهم الـواقع الجديد، أو التعـامل مع المشاكل والأوضـاع المستجدة. فالأسس التي يقوم عليهـا المجتمع الزاحف تنبع من داخله، وتختلف تمامـا عن الأسس التي قامت عليهـا المجتمعات البشريـة من قبل.

وهــذا هو السر في أننـا على الـرغم من كثـرة ما ننظمـه من نـدوات ومؤتمرات ودوائر مستـديرة وحلقـات نقاش، لم نستطع أن نصل إلى الحد الأدنى من الاتفاق حول معنى مـايحدث، أو حول كيفية التعامل معه، ولهذا فإن أفكارنا لاتتراكم بما يسمح بتشكيل رؤية مستقبلية.

لابد أن نعترف بـانقضاء زمن المقـاييس والنظـريات التي اعتمـدنا عليها من قبل، فـالواقع الجديـد له مقـاييسه ونظريـاته، النـابعة من طبيعتهاالخاصــة، بل علينا أن نعترف بأن الكلمات والمصطلحـات التي نستخدمهـا تحتاج إلى إعادة تعـريف من جديـد، بحيث يمكن تطبيقها على الواقع الجديد.

أعلم أن الـذي أدعـو إليـه شــاق على النفس، وبخــاصــة على نفس الـواصلين الـذين استقـرت مكـانتهم الأكـاديميـة، وتأمن قـدرهم في مجتمعاتهم، لكنه – للأسف – الحد الأدنى للتعامل مع الواقع الجديد، وبدونه سنظل نتكلم ونتحاور ونتفق ونختلف دون أن نصل إلى نتيجة ما، ودون أن نفهم حقيقة مايحدث، ودون أن نتمكن من اللحاق بركب التطورات المتسارعة من حولنا.

لقـد قلت إن هذا شــاق على نفس المفكرين، لأن المشقـة فيه نفسيـة وليست عقليـة، ولأن الإحجــام عن خـوض مجاهل الفهـم المطلـوب، وخشية الاعتراف بأن المساطر التي نستخـدمها في القياس قد سقطت ولم تعد صـالحة للاستخدام، ولابـد من بذل الجهد للبحث عن المساطر الجديـدة... أقول إن هـذا الإحجام قـد يرجع إلى العنـاد أو المكابـرة أو الركـون إلى ما تعـودنا عليه، أو الإحسـاس بالخوف من تـرك القديم، وبذل جهد لتبين معالم الجديد، ولكني واثق من أنه لا يرجع إلى قصـور في القدرات العقلية والفكـرية عند مفكرينـا، أوإلى نقص في صلاحيتهم لاستيعاب وهضم الجديد.

ضوابط التفكير المستقبلي

سنحاول فيما يلي من حديث أن نلقي الضوء على طبيعة مؤشرات التغيير ذات التأثير الأساسي والمتزايد، التي تسود المجتمع البشري، وعلى العلاقات المتبادلة بين هذه المؤشرات، سعيا إلى رسم إطار الرؤية المستقبلية الشاملة، التي تتيح فهم الواقع الحالي فوق أي أرض فهماً سليماً، وتضع الحقائق التاريخية السابقة في سياقها الحقيقي، فضلا عما تسمح به من فهم المتاح من بدائل الحلول لمشاكلنا، وأسس عمليات إعادة البناء المناسبة .

لكن، قبل أن نمضي في هذا لابد أن نضع بعض الضوابط الأساسية، التي يجب أن نراعيها ونحن نفحص التغيرات الحادثة، ونسعى إلى الاستفادة منها في حل مشاكلنا، وفي عمليات إعادة البناء على أساس مستقبلي.

إن هذه الضوابط تحمينا من الانزلاق إلى الاستخلاصات الخاطئة وسط دوامة التغيير الحالية :

(١) التغيير نوعي وليس كميًا فقط

من الأخطاء التي يقع فيها الكثير من المفكرين والكتاب، اعتبار أن المستقبل يحمل إلينا إما المزيد أو الأقل مما كان، ذلك لأن المتأمل لطبيعة التغيرات الحالية، يكتشف أنها ذات طبيعة نوعية بالإضافة إلى طبيعتها الكمية، أي أنها ليست مجرد زيادة أو نقصان في هذا المجال أو ذاك، قياسا على ماكان يجري في القرون الثلاثة الأخيرة.

إن ما نمضي إليه ليس مجرد زيادة في الاستخدام الإلكتروني

بالنسبة للتكنولوجيات الصناعية، وليس مجرد المزيد من التقدم في تكنولوجيات الكمبيوتر وعملية تخزين وتصنيف ومعالجة البيانات والمعلومات، وليس مجرد تقدم في تكنولوجيات الاتصال اعتماداً على الأقمار الصناعية وكابلات الألياف الزجاجية.. إننا لا نمضي إلى مجرد زيادة في التعددية والحقوق الديمقراطية للأفراد، وإلى مجرد انسحاب لأنظمة الحكم الشمولي.

إن مثل هذا التفكير يعوق تفهم جوهر التحول الذي يمر به الجنس البشري هذه الأيام، كما يعطل فهمنا للأسس والمبادىء والعقائد الجديدة التي تمضي إليها حياتنا، والتي تختلف عن نظيراتها في المجتمع الصناعي.

سنرى – فيمابعد – أننا نمضي إلى مجتمع بشري يختلف نوعيا عن المجتمع الذي ساد في عصر الصناعة، والذي فرض مصالحة على الدول الصناعية، في الوقت نفسه الذي فرضها فيه على الدول غير الصناعية عن طريق الاستعمار. ونحن ننزلق إلى هذا الخطأ – عادة – ركونا إلى الاستسهال. ولأن اعتبار ما يجرى مجرد تغير كمي، يسمح بالاعتماد على النظريات والقواعد القديمة، مع إجراء التعديلات هنا وهناك.

يميل بعض المفكرين إلى التعبير عما يجري باصطلاح «الثورة الصناعية الثالثة»، على الرغم اعترافهم في سياق حديثهم أنها ثورة أساسها تدافع وتراكم المعلومات والمعارف، وقد أوضحنا أكثر من مرة خطورة نحت مثل هذه المصطلحات الشخصية، وما تسببه من بلبلة وما تشيعه من ضبابية، فتعبير «الثورة الصناعية الثالثة، يوحي ضمنا

بأن الـذي يجري هو مجرد تعـديل يطرأ على الثـورة الصناعيـة التي قامت منـذ أكثر من قرنين، وهذا يعني أن الأسس والمبـادىء والعقائد الصناعية، التي قام عليها المجتمع الصناعي مازالت تفعل فعلها، بينما تفيد كل المؤشرات – التي سنفصلها فيما بعد – أن ما نحن بصدده هو مجتمع جديـد، يقوم على أسس ومبادىء وعقائد تتنـاقض في معظمها مع ما ساد عصر الصناعة.

(٢) الرؤية الكلية وليس التناول الجزئي :

ومنزلق آخـر يقع فيه الكثير من الذين يتصـدون لتصور مستقبل نشاط ما، كالصناعة أو التعليم أو الإدارة أو الديمقراطية أو الاقتصاد، بشكل جزئي منفـرد. وهو من الأخطـاء التي يتكرر وقـوع المسؤولين فيهـا، وتتكـرر مظـاهـره بشكـل جلي في تصريحاتهم التي تنشرهـا الصحف.

مثل هـذا التنـاول الجزئي، أو تصور إمكـان حل المشـاكل كل على حـدة، يجوز في زمن الاستقرار النسبي، عنـدمـا تكون أسس الحيـاة باقيـة على ما هي عليه. وحتى نفهم هـذا، فإننا نشير إلى ما كـان يفعله وزير جـديد للتعليم في أي بلد.. كـان يرصـد واقع التعليم في بلده كما تسلمه، ويتأمل مدى مطابقته لتجارب التعليم الناجحة السابقة في بلده أو بلد آخر، ثم يضع خطة لإصلاح التعليم، محاولا التقريب بين الواقع الحالي والنموذج الأمثل الذي يختاره. كان هذا ممكنا منذ خمسين سنة أو أكثر من ذلك، عندما كانـت أسس العملية التعليمية قد استقرت على الأساس الذي يخدم مصـالح المجتمع الصناعي، في ذلك الوقت،لم يكن مطلوبا من المسؤول أن يتلفت حـوله ليرى ما يحدث من تغير في المجال

الاقتصادي أو الاجتماعي أو التكنولوجي أو السياسي، قبل أن يضع خطة لإصلاح التعليم.

أما في زمن التغيير الشامل الذي نعيشه، فمن الخطأ تصور إمكان القيام بهذا، للتخلص من المشاكل القائمة ومحاولة تطوير التعليم والارتفاع بمستواه. ذلك لأن الأسس التي يجب أن تقوم عليها العملية التعليمية قد تغيرت بشكل أساسي، وفهم الأسس الجديدة يقتضي فهم التغيرات الجذرية التي تتم في مختلف مجالات النشاط البشري، ثم استنباط الأسس الجديدة للعملية التعليمية، والسبيل الأقوم لإعادة البناء.

نفس الشيء يمكن أن نقوله عن جهد وزير المواصلات عند تصديه لمشكلة اختناق المرور بالعاصمة. منذ خمسين سنة أو أكثر، كان بإمكان الوزير أن يتوقع معدل الزيادة في عدد السيارات التي تنطلق في أي مدينة، ومن ثم يسعى إلى إقامة الأنفاق والكباري وتوسيع الشوارع لمواجهة هذه الزيادة دون أن تحدث اختناقات في المرور، تضيع وقت المواطنين، وتزيد من استهلاك الوقود، وفي الوقت نفسه ترتفع نسبة تلوث الهواء.

أما اليوم، فلن يكون من المجدي الالتجاء إلى مثل هذه الحلول، لأنها حتى إذا نجحت في حل المشكلة بشكل جزئي، فإنها ستقود إلى قيام مشاكل جديدة وأكبر في المستقبل، يجب أن يفهم وزير المواصلات طبيعة التغير الذي يطرأ على البشر، وعلى عاداتهم وعلى طبيعة العمل، وعلى مدى إمكان الأخذ بالمركزية، وبإقامة المدن الضخمة، والتجمعات الهائلة في المستقبل.

مـاذا يفعل وزير المواصـلات إذا كـانت الحكـومة مـازالت تأخـذ بالنظام المركـزي، رغم سقوط هذا النظام بـزحف مجتمع المعلومات؟.. ماذا يفعل إذا كـانت المؤسسات الاقتصاديـة الجديدة، بحكم مركـزية الدولة ومـركزية سلطات اتخاذ القـرار، تحرص على أن تجد لها مكانا أقـرب ما يكـون إلى السلطـة، حتى يسهل عليهـا حل مشـاكلها؟. لـو مضينـا في هذا لاكتشفنـا أن حل مشكلة اختنـاقات المرور وازدحـام الشوارع بالسيـارات، هي مسؤولية الحكومة كلهـا وليست مسؤولية وزير المواصلات وحده.

في هـذا الـزمن لا يمكن التفكير بشكـل جـزئي في حل مشكلـة المواصـلات، أو التعليم، أو البطالـة، دون أن نـدخل في الاعتبار مـدى إصرار الحكومة على الأخذ بالنظام المركزي، ومدى أخذها بنظام الحكم المحلي ومدى توفر الخدمات في الأقـاليم، ومدى تحولها من الصناعات التقليدية الضخمة إلى الصناعات الإلكترونية البازغة.

الحل الجزئي الآن لا يخرج عن كـونـه نوعـاً من الترقيع، ووسيلـة لتخفيض السخط الشعبي بشكل مـؤقت. ومن هنا كانـت أهمية تفهم سلطة اتخاذ القرار في أي بلد عربي لطبيعـة التحول الشامل الذي تمر بـه المجتمعـات البشريـة، ثـم تضع استراتيجيـاتها وخططهـا بشكل متكامل، يمكن أن يستنبط المسؤولون منه إطار نشاطهم في كل مجال.

وأنا لا أعني هنا مجرد التنسيق بين الخطط، وهوأمر كانت تأخذ به العديد من الدول في عصر الصناعة، وفي مرحلة التحول الحالية، ولكني أعني ضرورة أن تنبع كل الخطط من الفهم المتكـامل، القائم على إدراك طبيعة التغيرات الحادثة.

(٣) المصطلحات كائنات حية :

من الأخطـاء التي تعوق تفهمنـا لحقيقـة ما يجرى، اعتمادنـا على المعنى القديم السـائد للمصطلحات والكلمات، بـاعتبار أن ذلك المعنى ثابت لا يطـاله التغيير. وحقيقة الأمـر أن الاصطلاحات كائنـات حية، تكتسب معـانيهـا المختلفـة بـاختـلاف الـزمـان، وبـاختـلاف النظم المجتمعية.

في لقاءات المفكـرين العرب، ألاحظ صعـوبة التفاهم وتبـدد الجهد، وعدم الـوصول إلى الحد الأدنى من الاتفـاق، وأن جانبـا كبيرا من هذا يعود إلى اختلاف مدلولات الاصطلاح الواحد لدى كل منهم.

نحن الآن نستخـدم كلمات واصطـلاحـات مثل «الـديمقـراطيـة» و«الأسرة» و«الطـاقـة» و«الصناعـة» دون أن نسعى إلى الاتفـاق على مدلول موحد عند استخدامها في الحوار.

في الندوات التي تعقـد حول الـديمقراطية والممارسـة الديمقـراطية ومستقبل الـديمقراطيـة، أكتشف أن البعض يتكلم عن الـديمقراطيـة مستنـدا إلى معناهـا التاريخي، أي الشكـل الذي ارتضتـه واحتاجتـه مصالح المجتمعات الـزراعية، واعتبرته كافيـا، أعني بذلك «الشورى» التي لا تقتضي من صـانع القـرار إلا استشـارة بعـض المعـاونين أو أصحاب الرأى عند اتخاذ القرار، ودون أن يكـون الأخذ برأيهم ملزماً. وتكلم البعض الآخـر عن الـديمقراطيـة من وجهـة نظر الشكل الـذي ارتضته المجتمعات الصناعية، والذي يتفق مع مصالح اقتصاد وإدارة المجتمع الصناعي، أعني بـذلك ديمقراطية التمثيل النيـابي، التي تقوم

على أساس تـوكيل شخص عن مجموعـة من الأفراد تسكن رقعـة من الأرض، للمسـاهمة مع آخـرين في اتخاذ القـرارات نيـابـة عن هـؤلاء الأفراد، في إطار شكل من أشكال المجـالس النيابية. ويندر أن تجد بين المتكلمين من يتحدث عن الديمقراطية بمعناها المعاصر الذي بدأ يفرض نفسه، والذي يقتضي هبوط نسبة من مسؤولية اتخاذ القرار، من القمة إلى القواعـد الإقليمية والفئوية، ومشـاركة المواطنين بأنفسهم في اتخاذ القرار، دون توكيـل أحد للقيام بهذا نيابة عنهم... بحيـث يكون الفرد مسؤولا عن اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياته. لهذا يبدو الحوار لمن يتابعه وكأنه مجموعة من (المنـولوجات) التي لا يربط بينها منطق، أو كنوع من التنفيس عن الذات.

إن الشيء نفسه نـراه عند استخدام اصطـلاح «الأسرة»، فالبعض مـازال يحمل لـلأسرة صـورتها في المجتمع الـزراعي، صـورة الأسرة الكبيرة التي تتكـون من الأجداد والآبـاء والأبناء والأحفـاد، والأنسباء والأقارب، والتي تعمل بوصفها مؤسسـة إنتاجية استهلاكية مستقلة، وتكون فيها السلطة مطلقة لرب الأسرة أوكبيرها. هذا البعض ينظر إلى الأسرة النـوويـة الصغيرة التي استـوجبتهـا مصـالـح الاقتصـاد الصناعي، باعتبارها لعنـة وتسيباً خلقيا وتفككاً اجتماعيا، بينما ينظر البعض الآخـر إلى الأسرة الزراعيـة القديمـة باعتبـارها شكـلامتخلفاً يعوق تطور المجتمع، ويرى أن الأسرة النووية هي الشكل الذي يحقق التطور بشكـل أفضل، رافضا تصـور الأشكال الجديدة لـلأسرة التي يفرضهـا زحف مجتمع المعلومات. المهـم أن كل واحد يتكلم عن الأسرة دون أن يوضح نوع الأسرة التي يعنيها، ومن ثم لا يقود الحوار بينهم إلى مايمكن الاتفاق عليه.

بين الحين والآخر، تنشر الصحف تصريحا لوزير الصناعة، يتحدث فيه عن خطته الطموحة «لإنشاء قاعدة ضخمة للصناعات الثقيلة»، ويحظى مثل هذا الحديث باستحسان المعلقين من الصحفيين، دون إدراك للخلل الذي يتضمنه هذا التصريح، الذي ينبىء عن عدم فهم للمعنى الجديد للصناعة، والنابع من ظروف التحول الحالية. فكلمة صناعة يختلف معناها في المجتمع الزراعي عنه في المجتمع الصناعي عنه في مجتمع المعلومات. الصناعة خلال المجتمع الزراعي كانت عبارة عن جهود حرفية صغيرة وفردية في أغلب الأحيان، يتم فيها الإنتاج غالبا حسب الطلب. أما الصناعة التي عرفها عصر الصناعة،فهي التي يتكلم عنها الوزير، صناعات ضخمة ثقيلة تقوم على أساس التركيز الشديد في الإنتاج والمركزية المعنة في الإدارة، وعلى أساس الإنتاج النمطي على نطاق واسع، وهي صناعات تتميز بالشراهة الشديدة في استهلاك الطاقة والخامات وعدم مبادلاتها بما تتسبب فيه من تلويث للبيئة التي تنشط فيها، الصناعة التي يعنيها الوزير هي الصناعات الكهروميكانيكية، كالحديد والصلب والمطاط والنسيج والسكك الحديدية والسفن والكيماويات والسيارات، وإنتاج المعدات والماكينات القادرة على صنع البضائع. هذه الصناعات قد بدأت تفقد قيمتها الاقتصادية وجدواها، وتخلي السبيل في الدول المتطورة لمجموعات أخرى من الصناعات الجديدة البازغة، تقوم على أسس جديدة، ولا تستهلك إلا القليل من الوقود أوالخامات. هذه الأنماط من الإنتاج الصناعي هي الأكثر شيوعاً في عصر المعلومات، وأكثر تلبية لحاجات البشر في هذا العصر.

لـو أدرك وزيـر الصنـاعـة المعنـى المعـاصر للكلمـة، ولـو عـرف المستحسنون أن المعنى الـذي يلتزمون بـه لاصطلاح «الصناعـة» قد تغير، ولـو فهموا المعنى الجديـد للكلمة، لـوفروا على البـلاد الكثير من الكوارث في المستقبل.

فالصناعات الثقيلة التي يتحدث عنهـا الوزير، هي الصناعات التي بدأت تتخلـص منها معظم الـدول الصناعيـة الكبرى، وتنقلها – كلما أمكن ذلك – إلى دول العالم الثالث، هربـا من استهلاكها الكبير للوقود والخامـات، وتجنبـا لما تسببه من تلـوث. بل إن الـدول الكبرى بـدأت تفكيك المصانع القـائمة والتي كانت تعمل على أرضهـا، لكي تنقلها إلى بعض دول العالم الثالث، التي تفرح بها، وتتصـور أنه عن طريق هذه المصانع قد وضعت أقدامهـا على أول طريق التطور والنمو، وأصبحت ضمن الدول الصناعية، محققة حلهما الجديد.

إن فهم المعنى المعاصر للكلمات التي نستخدمهـا يوفر علينا الكثير من العناء والمتاعب في المستقبل، ويتيح لحوارنا أن يكون مجديا.

(٤) سياق الأيديولوجيات التي نعتمد عليها :

إن الاعتماد على مبـدأ أوعقيدة أو أيـديـولوجيـة نبعت من ظـروف مجتمعية سـابقة، تختلف عن الظـروف المجتمعية المعـاصرة، يقود إلى الوقـوع في أخطاء كبرى متكـررة، وهذا بصرف النظـر عن النجـاحات الكبرى التي حققتها هذه المبـادىء والعقائد والأيديولـوجيات في زمنها الذي نبعت منه.

إن الأيديـولوجيـة، أيا كـانت هذه الأيـديولـوجية، تتصل بمـوجة

حضاريـة معينة، ومـواصفات مجتمعية خـاصة بـزمن معين ومكان معين، وهي لم تكن – ولن تكون – الوصفة السحـرية الشافية لجميع المشاكل والأدواء على مر العصـــور، وغياب هذا الفهم هو أحـد المظاهر الأساسية لأزمة المفكرين العرب، والعائق الأكبر أمام قيام حوار مثمر، يمكن أن تساعد حصيلته على فهـم ما يجري، تمهيداً لاتخاذ الخطوات العملية الأكثر صوابا .

نحن غـالبا مـا نتبنى الأفكار ونعتنق النظـريات دون أن ننتبـه إلى السياقـات التي خرجت منها، فقـد يكون هذا مقبولا في أزمـان الثبات النسبي، وتـــواصل الأســس المجتمعيـــة التي أثبتت هـــذه الأفكـــار والنظريـات، ولكن في زمن التغيرات الكبرى المتسـارعة الـذي نعيشه، وبالتحديد في زمن التحول من أسس مجتمعية إلى أسس أخرى، يكون هذا هو السبيل إلى الوقوع في الخلط والارتباك.

ومن ثم، فإن الاعتماد على الخبرات السابقـة في هذا الـزمن لا يكون مأمـونـا، فمعظم هذه الخبرات الســابقـة يعتمـد على مبادىء وعقـائد ونظـريات وأيـديولـوجيات نبعت من مجتمعـات سابقـة، تختلف عن المجتمع الحالي الذي نسعى إلى تطبيقها عليه. وهـذا الوضع ليس طارئاً على البشر، وغير مسبوق في المراحل التاريخية الســابقة، بل كان يتكرر على مدى التاريخ.

في المجتمعات الزراعية كانت خبرة الخبراءوحكمة الحكماء مفيدة في أغلب الأحيان، نتيجة للاستقرار النسبي الـذي عرفته هذه المجتمعات، على مدى عشرة آلاف سنــة، هي عمرها. فالاستقـرار النسبي للأسس والمبادىء، والمعـدل البطيء للتغير في العلاقـة بين مختلف النشـاطات

البشرية – الأمر الذي تميز به المجتمع الزراعي – جعل من السهل الاعتماد على الخبرة السابقة في التصدي للمشاكل كلما نشأت. ومن هنا، كانت حكمة الحكماء وخبرة السابقين مرجعا أساسياً في الوصول إلى حلول للمشاكل الناشئة.

إلا أن هؤلاء الحكماء والخبراء فقدوا مكانتهم مع زحف الثورة الصناعية، بما فرضته من أسس مجتمعية جديدة، لأن أفكارهم التقليدية لم تعد قادرة على التصدي للمشاكل المستحدثة التي تولدت عن زحف عصر الصناعة. لهذا، فقد كانت تتردد الاتهامات لعصر الصناعة في بداياته الأولى باعتباره يقود إلى مجتمع غير أخلاقي، يشجع الأجيال الجديدة على التمرد، ويتجاهل حكمة وخبرة كبير العائلة.

وعندما استقرت أوضاع المجتمع الصناعي، ظهرت مجموعات جديدة من الخبراء والمختصين، كانوا أكثر قدرة على حل المشاكل المستجدة كلما ظهرت، وفقا لأسس ومبادىء المجتمع الجديد. والملاحظ أن الخبرات في المجتمع الزراعي تقاس بآلاف السنين، بينما أصبحت تقاس في المجتمع الصناعي بمئات السنين وربما بعشرات السنين، ومع التسارع الذي نلمسه في التغيرات في هذه الأيام، يبدو وأن الخبرات ستقاس بالأعوام والأشهر!.

إذا كان هذا هو الوضع بانقضاء الخبرات النابعة من أيديولوجيات سابقة، فما بالنا بما يجري على الأيديولوجيات ذاتها؟.

خير مثال لهذا، هو ماحدث بالنسبة للأيديولوجية الماركسية،

وتراثها من أفكار ماركس وانجلز ولينين وماوتسي تونج، لقد كان التناقض الأساسي في العالم هو ذلك الذي بين الرأسمالية والاشتراكية، وكان التاريخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي لنصف القرن السابق، هو تاريخ الصراع الأيديولوجي والعسكري بين الرأسمالية والاشتراكية، فما الذي حدث في السنوات العشر الأخيرة..؟.

لقد تتابعت الأحداث الدرامية المتلاحقة، مما قاد إلى التخلي عن الأيديولوجية الاشتراكية في معقلها الأساسي، وبداهة في الدول التابعة. وعلى الرغم من الحرب الشعواء التي كانت الدول الرأسمالية تشنها على الدول الاشتراكية، إلاأن الاشتراكية عندما سقطت، فمن تلقاء نفسها، وبفعل من داخلها، وليس بسبب هذه الحرب أساسا. وليس لأن الرأسمالية أثبتت أنها النظام الأفضل والأنسب. مع كل ما يقال في الدول الرأسمالية، فإن المتأمل لأوضاع الدول الرأسمالية حالياً، بعيدا عن الدعايات السياسية، يكتشف على الفور أنها مقبلة على أزمة كبرى، ارهاصاتها تزداد تقاربا وقوة، وتوحي بزلزال قادم، إذا لم تنتبه هذه الدول إلى حقائق التحول المجتمعي الذي نحكي عنه.

ولكن لماذا؟..لماذا تسقط هذه الأيديولوجيات التي ساهم في إنضاجها ألوف العلماء والكتاب والمفكرين على مدى مايزيد عن قرنين، واعتنقتها الملايين هنا وهناك؟.

السبب الحقيقي، هوأن الرأسمالية والاشتراكية معا، هما وجهان لعملة واحد، هي عصر الصناعة، ولأنه بتداعي الأسس والمبادىء والعقائد التي قام عليها المجتمع الصناعي، لابد أن تتداعى الأيديولوجيات التي نبعت منه. لقد كانت الرأسمالية والاشتراكية

طريقتين مختلفتين للتعامل مع واقع المجتمع الصناعي، ومع انحسار هذا الواقع وتشكل بدايات واقع جديد، لم يكن من الممكن استمرار الاعتماد على الأيديولوجيات السابقة.

ومع ذلك، فنحن – في العالم العربي – مازلنا نتمسك بهذه الأيديولوجية أو تلك، ونتصور أن بالإمكان بناء حياتنا في المستقبل على هذه أو تلك، ونجد حتى الآن بين المفكرين وخبراء الاقتصاد من يدافع عن الاشتراكية، باعتبار أن ماحدث جاء نتيجة للتطبيق الخاطىء، وأن الجوهر سليم وقابل لتطبيق جديد. ومن ناحية أخرى نجد من يتصور أن ماحدث هو انتصار للرأسمالية وللاقتصاد الرأسمالي، ويبشر بحل المشاكل في العالم العربي بالاندفاع إلى اقتصاد السوق، وإلى الأخذ بنصائح البنك والصندوق الدوليين، وينسى هذا وذاك أن المجتمع الجديد يقوم على أسس تكنولوجية واقتصادية مختلفة تماما عن الأسس التي أفرزت النظريات الاقتصادية لعصر الصناعة... وأن عصر المعلومات قد بدأ يفرز نظرياته الاقتصادية الخاصة، النابعة من أسسه المجتمعية.

(٥) عالمية التغيرات الحالية :

عندما نتكلم عن التغيرات العالمية ومؤشرات هذا التغيير، تمهيداً لرسم خريطة متكاملة للمستقبل، نجد دائما من يدفع بعدم الاختصاص، عدم اختصاصنا كعرب بالنسبة لما يقال في هذا الصدد. ورد الفعل هذا هو أحد خطوط الدفاع التقليدية التي نبرر بها إحجامنا عن خوض وقائع المستقبل، وكسلنا الذهني، ورغبتنا في الارتماء بين

أحضان الماضي، ومـاتعودنـا عليه من قبـل، ودفن رؤوسنا في الـرمال تجاهلا للدوامة التي تلف العالم بأسره.

يقـول هـؤلاء «هذا كـلام عظيم ومقنع، لكنـه ينسحب على الـدول الصناعيـة المتطورة، التي قطعت شـوطا في الاعتماد على تكنولـوجيات المعلومات، ولايجوز تطبيقه على الدول العـربية، أو دول العالم الثالث، أو الدول المتخلفة على وجـه العموم، نـحن لا نتصور إمكـان استفادتنا من هذه التغيرات التي تتصل بالدول المتقدمة».

الذي لا ينتبه إليه هؤلاء، أنه من بين أهم معالم التغيير الذي يحدث، تحول الجنس البشري بشكل قـوي إلى العـالميـة (جلـوبـاليـزم)، والعـالميـةتعني أن الظـواهـر الجديـدة تنحسب على الكـرة الأرضيـة بأكملها، وتؤثـر في جميع المجتمعات البشرية، وتتجاوز مـا عرفناه من علاقـات متبادلة بين الـدول والمجتمعات. والعالميـة التي نتكلم عنها لا تعني أن سكان الأرض جميعـا سيخضعون لنمط واحـد في كل شيء، ولكن تعني أن تبادل التأثير بين المجتمعات البشرية على مستوى العالم يتدعم يوما بعد يوم .

على المستـوى الاقتصـادي، يشهـد هذا العصر تنـاميـا لما يعـرف بالشركات متعددة الجنسيات أو عابـرة الدول أو عابرة القارات. وهذا الواقع يتجـاوز ما كان يحدث سابقا مـن علاقات اقتصاديـة متبادلة قوية بين الدول المختلفة، لأن الكيـان الجديد الذي نتكلم عنه على الرغم من أنـه يتضمن نشـاطات اقتصـاديـة لشركات وأشخـاص من دول مختلفة، إلا أنه لا يخضع لإرادة أي من هذه الدول. إنه كيان اقتصادي جـديد، يستجيب لحركـة التحـول العالمي الـذي يشهده هـذا العصر،

ويعكس النفوذ المتنامي والنشاط المتزايد للمؤسسات العالمية، كالأمم المتحدة وأجهزتها.

وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات المتطورة دوما، تؤكد هذا الاتجاه إلى العالمية، فهي تنطلق مسقطة الحدود والحواجز التي بين الدول والمجتمعات، يساعدها في ذلك التطور المتلاحق في وسائل الانتقال بين أنحاء العالم. فاليوم يطير بليون مسافر عبر العالم كل سنة، ومن المتوقع أن يتضاعف هذا العدد ليصل إلى بليونين في عام ٢٠٠٠. وكل يوم يطير حاليا ثلاثة ملايين شخص من مكان إلى آخر حول كوكبنا الأرض.

وعالمية المعلومات والمعارف والاقتصاد تقود إلى تأسيس وإشاعة أنماط حياة عالمية، مع استمساك أكثر بقومية الثقافة، لم يكن متاحا في ظل نمطية المجتمع الصناعي. وكلما زاد التجانس في أنماط حياتنا، كلما أصبح تعلقنا بقيمنا أكثر رسوخاً، قيمنا الدينية واللغوية والفنية والأدبية. وكلما أصبح عالمنا الخارجي أكثر تشابها، حرصنا بشكل متزايد على تقاليدنا النابعة من داخلنا.

وقد يتصور البعض تناقضا بين هذين التوجهين: التوجه إلى العالمية، والتوجه في الوقت نفسه إلى قومية الثقافة. غير أن تفهم طبيعة مجتمع المعلومات – الذي سنتحدث عنه بالتفصيل فيما بعد – ينهي صفة التناقض عن التوجهين. بالضبط كما نقول إننا نتجه إلى الكيانات الكبرى، في الوقت نفسه الذي نقول فيه إننا نتجه إلى تفتيت الدول القديمة إلى كيانات أصغر.. قد يبدو تناقض هنا أيضا، لكن النظرة الكلية للتغيرات الحادثة، تلقي الضوء على هاتين الظاهرتين،

وتـوضـح كيف أنهما تنبعان من منطق واحـد، ودون الدخـول الآن في التفاصيل، نقول إن الكيانات الحالية تتفتت إلى كيانات أصغر، لتجتمع من جديد في كيانات أضخم، ولكن على أساس علاقات مختلفة عن التي كانت قائمة من قبل.

إننا – شئنا أم أبينا – نتجه إلى العالميـة في اقتصادنا وفي ثقافتنا وفي أنماط حيـاتنـا.. في الطعـام الذي نتنـاولـه، والملابس التي نـرتـديها، والفنون التي نتـذوقها، ونتجه في الوقت نفسه إلى إثبـات ذاتنا ورفض النمطية التي فـرضها المجتمع الصناعي لحساب اقتصـاده. وتمسكنا بذاتنا هو مصدر الثراء الذي يتحقق لأنماط الحياة العالمية .

عندما كانـت الدول العربية في طور المجتمعات البـدوية والزراعية، تدافعت الدول الصناعيـة الكبرى وتنافست على استعمارها، وفرضت على الدول العربية – قسرا – أنماط الحياة الصنـاعية وتقاليدها، حتى عندما كانت هذه الدول غير آخذة بالصناعة. وإلى هذا يرجع العديد من التشوهـات الاجتماعية، والاقتصـادية والسيـاسية التي نعـاني منها حتى الآن .

واليوم... تنهار أركان المجتمع الصنـاعي، وتتداعى أسسه ومبادئه وعقـائده، ويزحف على العـالم مجتمع جـديد، هـومجتمع المعلومـات، وعندما نقـول إنه يزحف على العالم فنحن نعني هذا، لأنـه بإمكاننا أن نلمس آثـار هذا الزحـف واضـحة في معظم الـدول العربية... نحـن قد دخلنا – وندخل – إلى مجتمع المعلـومات بدرجات متفاوته، ومـا نقوله عن مجتمع المعلومات ينسحب علينا بالضرورة . المسألة هي: هل نبقى متمسكين بما كنـا فيه من أوضـاع، معظمهـا مفروض علينـا من قبل

الـدول التي استعمرتنـا، ونبقى ذيـولا للـدول التي قطعت شوطـاً في دخول مجتمع المعلومات ومن بينهـا بعض دول العالم الثالث، أم نفـهم حقيقة التغيرات الحادثـة، لنختار من بينها مـا لا يتعارض مع هـويتنا الحقيقيـة، ونـدعم حياتنـا الاقتصـاديـة والاجتماعية والسيـاسيـة، مستفيدين من اندفاع موجة التغيير هذه ؟.

وكما نردد دائماً : انتبهوا أيها السادة... المستقبل هنا والآن..

المسار الأسلم للتفكير

بعد أن استعـرضنا بعض الضوابط الضرورية لتفكيرنـا في الواقع الزاحف علينا، يهمنا أن نطرح تصـورنا للمسار الأسلم للتفكير، عندما نعتـزم فهم حقيقـة مـا يجري، ونحـاول أن نستفيـد من هـذا في حل مشاكلنا وإعادة بناء أوضاعنا.

المسار الأسلم – في تصورنا – يجب أن يلتزم التتابع التالي :

أولا – فهم التغيرات العـالميـة الأساسيـة التي تفعل فعلهـا بشكل مطرد.

ثانيا – إدراك العـلاقات المتبـادلة بينهـا، سعيا لاكتشـاف المنطق الذي تخضع له، والقوانين الأساسية التي تحكم حركة هذه التغيرات.

ثالثا – رسم رؤية مستقبليـة شاملـة، أو خريطـة كلية متكـاملة، للمجتمع الجديد الذي يتشكل.

رابعاً – تأمل واقع كل دولة على أساس الرؤية المستقبلية الشاملة، والانتبـاه إلى السياق الـذي تنبع منه الأوضـاع الحالية، لفـرز ما هـو

إيجابي أصيل في حياتنا وما هو نابع من سياقات لا تخدم تطورنا، وللتعرف على مدى تناقض هذه الأوضاع أو ا تفاقها مع الرؤية المستقبلية الشاملة للتغير العالمي، ومع طبيعة ومنطق المجتمع الزاحف، الذي يحل محل المجتمع الصناعي.

خامساً – الاعتماد على ما سبق في تصور الحلول الدائمة الباقية للمشاكل الحالية، والإطار الخاص للنمو، والعناصر الإيجابية في الهوية الخاصة، وجدوى الأحلام التي تعمل في وجدان الشعب. ثم الوصول من هذا كله إلى رسم إطار رؤية مستقبلية خاصة بكل شعب على حدة، يمكن أن نعتمد عليها في حل المشاكل وإعادة البناء في جميع مجالات النشاط، بما يقربنا من الواقع الجديد الذي يسود العالم.

سادسا – الانتقال بعد ذلك – وليس قبله – إلى وضع الاستراتيجيات والخطط وبرامج التنفيذ في كافة مجالات حياتنا، اعتمادا على الرؤية المستقبلية الخاصة، بحيث تتكامل الجهود وتتراكم الخطوات، ويتحقق التقدم المنشود .

التفكير الناقد

إن التصدي لمثل هذه المهام يحتاج إلى توفر مجموعة من المزايا العقلية في عمليات التحليل والتركيب الفكري، والاعتماد على قواعد التفكير الناقد.

ففي زمن التغير الشديد المتلاحق الذي نعيشه، والذي تحكم حياتنا فيه أسس ومبادىء وعقائد جديدة علينا، تتناقض في معظم الأحيان مع ما كنا نأخذ به من قبل، وتكتسب الكلمات والمصطلحات معانيها

الجديدة النابعة من طبيعة هـذا التغيير.. في هذا الزمن، نحتاج إلى إبداء حرص شديـد في تناولنا للأفكار والمعـاني والأوضاع السائدة، حتى لا نقع –شعوريا أو لا شعوريا – في أخطاء فكرية تعوق وضوح رؤيتنا.

والتفكير الناقـد يمكن أن يكون خير معين لنـا في هذا الصـدد، فهو يتيح لنـا أن نـدرك تنـوع القيـم وضروب السلـوك وأنماط البنـاء الاجتماعي في العـالم. ومـن خـلال التحقق من هـذا التنـوع، يصبح ارتباطنـا بقيمنا وتصرفاتنا وأبنيتنـا الاجتماعية مصبوغا بـالتواضع وغير قـائم على التعصب البغيض.إننـا نكتسب بهذا الإدراك إحساسـا أوضح بـالآخرين في العـالم من حولنـا، وعلما بأن لديهم نـوع اليقين نفسه الذي عنـدنا، ولكن بأفكار وقيم وسلوكيات قد تكـون متناقضة مع مانـلتزم به.

إن التفكير الناقد يستـوجب امتحانا دائما للافتراضـات التي نأخذ بها، والاقتنـاع بأننـا لم ولن نصل أبـدا إلى حـد الكمال الـذي يجعلنـا نتمسك بما نعتقـده، فإن مثل هـذا التمسك يتنـاقض مع أسـاسيـات التفكير الناقـد، لذلك يمكننـا القول بأن التفكير النـاقد هـو نهج حياة، وليس عملية تنتهي الحاجة إليها في وقت ما.

وتزداد الحاجة إلى التفكير الناقـد في ظروف الخلط والضياع، كالتي يمر بها العالم اليوم، ففي هذه الظروف يحتاج الإنسان إلى أن يتساءل عن مدى صلاحية افتراضاته التي كان يتمسك بها، وحول النهج الذي تسير عليه حياته.

ولابـد من الانتباه إلى أن عمليـة التفكير النـاقد تتضمن – عـادة – جهداً عاطفياً إلى جانب الجهد العقلاني، فعندما نحاول أن نفكر بشكل ناقـد، وعندمـا نسأل أنفسنا بشكل نقدي عن جـدوى قيمنا وأفكـارنا وسلوكنا وغير ذلك مما كنا نسلم بـه من قبل، فإن مثل هذا الجهد لابد أن يتضمن نـوعـا من القلـق النفسي. ونحن قـد نشعـر بـالخوف من العواقب التي يتحتم علينا مواجهتها عندما نتأمل بدائل لطرقنا الحالية في التفكير والحياة، كما أن مثـل هذا الجهـد قد يولّـد داخلنا قـدراً من المقاومة والتمرد والارتباك، خلال مراحل ممارسة التفكير الناقد.

وقد يكون من المفيد أن نستعرض هنا مقومات التفكير الناقد بشيء من التفصيل، يتيح لنا المزيـد من الوضوح حـول آلياته وخصـائصه . وأهم هذه المقومات ما يلي :

(١) التعرف على الافتراضات وتحديها :

من العنـاصر المحـوريـة في التفكير الناقـد، محاولـة التعـرف على الافتراضات التـي تقوم عليهـا أفكارنـا وعقائدنـا وقيمنا وتصرفـاتنا، والتي نأخـذهـا مأخـذ الأمـر الـواقع. بمجـرد التعـرف على هـذه الافتراضات، يكون على ممارس التفكير الناقد أن يمتحنها ويتحقق من مدى دقتها ومصـداقيتها... وعليه أن يتساءل بالنسبـة لكل ما يأخذه كقضيـة مسلمة، ومـا يعتبره من البـديهيات، كيف ينظم عملـه، كيف يتصرف في علاقاته مع الآخرين، وعلى أي أساس يقوم التزامه السياسي والعقائدي .

(٢) الانتباه إلى السياق الذي تنبع منه الافتراضات :

عندما نعي أهمية الافتراضات الخفية، والتي نتبناها دون أن نخضعها للتفكير الناقد، في تشكيل عاداتنا الإدراكية، وفي فهمنا للأمور، وفي تفسيرنا للعالم من حولنا، وفي التأثير على سلوكنا، عندما يتحقق هذا نصبح أكثر إدراكاً لمدى تأثير السياق الذي تنبع منه الافتراضات على أفكارنا وتصرفاتنا. إن الممارس للتفكير الناقد يعلم أن الممارسات والتصرفات والترتيبات الاجتماعية لا تكون بلا سياق يحكمها.

(٣) تصور وامتحان البدائل :

من الأمور الأساسية في عمليات التفكير الناقد، القدرة على تخيل وامتحان البدائل للطرق الحالية التي يلتزم بها الفرد في تفكيره وفي حياته. إن ممارس التفكير الناقد، عندما يتحقق من أن العديد من الأفكار والتصرفات الخاصة به تنبع من افتراضات قد لا تكون مناسبة لحياته الراهنة، فإنه ينشغل بصفة دائما باكتشاف وامتحان طرق جديدة للتفكير في واقع حياته، وهو يعي دائما أثر السياق في تشكيل كل ما يعتبره عاديا وبديهيا وطبيعيا من طرق التفكير والحياة.

(٤) التشكك التأملي :

عندما نكتشف بدائل لما يفترض أنه راسخ من نظم الاعتقاد، والسلوك الذي نتعود عليه، والبنيات الاجتماعية المتمرسة، فإننا نصبح أكثر تشككا فيما يمكن أن نسميه الحقيقة النهائية، أو التفسير

الكامل الذي لا يدخله الخلل من أي جانب، أي أننا نبدي ما نطلق عليه «التشكك التأملي».

إن الذين يمارسون مثل هذا التشكك التأملي، لا يأخذون الأمور بظواهرها، وهم يدركون أنه لمجرد بقاء التمسك بممارسة ما، أو الاعتماد على بنية ما، لزمن طويل، فإن هذا لا يعني أن ذلك هو الأنسب لجميع الأزمان، أوحتى الأنسب للحظة الراهنة. ولمجرد أن الفكرة مقبولة من جميع الناس، فإن هذا لا يعني أنه يتحتم علينا أن نؤمّن على حقيقتها الجوهرية، دون أن نمتحنها على أرض الواقع.

لهذا، فإن ممارس التفكير الناقد يصبح على الفور متشككا في أولئك الذين يزعمون أن لديهم إجابات عن كل مشاكل الحياة.. وتتجلى ممارسة التشكك التأملي عندما نرفض قبول أمر ما لمجرد «أن هذا هو ما كان عليه الأمر دائماً» أو «لأن هذه هي طبيعة الأشياء». هذا لا يعني أن ممارس التفكير الناقد يتجنب الالتزام بقضية أو عقيدة، لكنه يفعل ذلك بعد أن يمارس اشتراطات التفكير الناقد بالنسبة لهذه القضية أو العقيدة .

الفصل الثاني

حقائق أساسية

حقائـق أسـاسـية

قبل الدخول في تفاصيل مجتمع المعلـومات، وحتى ندرك مصداقية المنطق الـذي نـدعـو إلى الالتزام بـه، وحتى نفهم أهميـة التعـرف على خصائص مجتمع المعلومات،في حل مشـاكل البلاد العربية، والتصدي لعمليات إعـادة البناء المطلوبـة للدخـول إلى القرن الحادي والعشرين، حرصنا على طرح بعض الحقائق الأساسية بشكل مباشر، حتى لا يتوه المتابع في التفاصيل، وحتى لا يفقـد إحساسه بالعلاقة الـوثيقة بين ما نتكلم عنه وبين حلم كل شعب عربي في التقدم والنجاح .

لقـد طـرحنـا في الفصل الأول مجمـوعـة من الضـوابط، كـذلك استعرضنا أساسيـات الفكر الناقد، على أمل أن يساعدنـا هذا كله عند التفكير في المتغيرات المتسـارعـة التي يتسم بها مجتمع المعلـومـات، وتتجلى بشكل أكثر كثـافة في مـرحلة الانتقال إليـه. ومثل هذا التـوجه يدعم جهـدنا في المهمة الشاقـة الشجاعة التي تتطلبها اللحظـة، مهمة التنـازل عـن الأفكـار والأسـاليـب التقليـديـة التـي نبعت من أسس مجتمعيـة سابقـة، والأخـذ بالأفكـار والأسـاليب التي تتفق مع واقع المجتمع الزاحف.

في هذا الفصل، سنأخذ خطوة أخرى إلى الأمام، للاتفاق حول بعض الحقائق الأسـاسية، أو لمناقشتها – على الأقل – للـوصول من ذلك إلى الحد الأدنى من الاتفاق حولها. ونحن نعترف بصعـوبة ومشقة المهمة التي نتصـدى لها، فنحن نجتهد في التعـرف على آليات وقـوانين دوامة

التغيير، إبان اشتدادها ونسعى إلى طرح رؤية واضحة في وقت تختلط فيه آثار الماضي الراسخة، بالتحولات الثورية الحالية، بإرهاصات الجديد الذي يتشكل.. ومن ثم، فإذا ظهر بعض النقص في استخلاصاتنا، أو بان بعض القصور في طرحنا، فمرجع ذلك إلى صعوبة المهمة التي نتصدى لها .

(١) التاريخ من منظور عين الطائر

لقد تعودنا أن ننظر إلى التاريخ باعتباره تتابعا لملوك وحكام وقادة، وحروب ومعارك، وانبثاق لحضارة هنا، واحتضار لحضارة هناك.

إن هذا النظر إلى التاريخ كان منسجما مع واقع القرون الطويلة التي تأسس على مداها علم التاريخ، وأرسيت خلالها أسسه، ووضعت خلالها مراجعه الكبرى.

فخلال عشرة آلاف سنة، هي عمر المجتمع الزراعي، ونتيجة للاستقرار النسبي فيما يتصل بالأسس والمبادىء التي قام عليها ذلك المجتمع، كان النظر إلى التاريخ لا يحتاج إلى ما هو أبعد من ذلك. وحتى عندما قامت الثورة الصناعية، بكل ما أحدثته من تغيرات جذرية في حياة البشر، بقي تناول التاريخ على ما هو عليه نتيجة لتصور المؤرخين أن أحداث الثورة الصناعية هي مجرد أحداث مستجدة، شأنها شأن غيرها من الأحداث الكبرى التي تتضمنها مراجع التاريخ.

ولكن، عندما بدأ تداعي أسس المجتمع الصناعي، وثارت دوامة التغيير من جديد، تنبه المفكرون إلى وجه الشبه بين ما يحدث، وماحدث منذ أكثر من قرنين، عندما انتقل البشر من الزراعة إلى الصناعة،

وشعروا أن النظر التقليدي للتاريخ لم يعد صالحا لرصد الأحداث التي تتعاقب على الجنس البشري.

عندما ارتفعت هذه القلة من المفكرين فوق المستوى التقليدي للنظر إلى الوقائع، استطاعت أن تكتشف الحركة الكلية لتاريخ الجنس البشري التي تتجاوز صراع الجيوش والقوميات والعقائد، لقد نظرت هذه القلة إلى الأحداث من منظور عين الطائر.

ومنظور عين الطائر، اصطلاح يستخدمه المهندسون المعماريون لتصور الإنشاء المعماري من زاوية عالية، كما يمكن أن يراه الطائر المحلق في الفضاء، وذلك مقابل ما يطلقون عليه تعبير «منظور عين النملة»، لتصور الإنشاء المعماري من موقع عند مستوى الأرض.

لقد ساعد منظور عين الطائر في الوصول إلى رؤية أكثر كلية للتاريخ، ترتفع فوق تواريخ الممالك والحكام والقادة والمعارك، والحضارات الجغرافية العديدة التي قامت هنا وهناك، على مدى آلاف السنين. ساعد هذا المنظور الجديد على رؤية التاريخ باعتباره تتابعا لموجات حضارية أساسية كبرى، ينضوي تحت لوائها كل ما أطلقنا عليه اسم حضارة في تأريخنا لنشاط البشر.

في أعقاب المراحل البدائية الأولى للإنسان على الأرض، والتي كان يعتمد فيها على الصيد والقنص، تشكلت أول موجة حضارية كبرى، هي الموجة الزراعية، التي استمرت لما يقرب من عشرة آلا ف سنة ومنذ أكثر من قرنين قدمت الموجة الحضارية الكبرى الثانية، وهي الموجة الصناعية... وفي العقود الأخيرة من هذا القرن بدأ زحف الموجة

الحضارية الكبرى الثالثة، وهي الموجة التي نعيش إرهاصاتها، والتي نطلق عليها – لأسباب سنوردها في حينها –اسم «الموجة المعلوماتية».

ومن الطبيعي أن يستنكر البعض مثل هذا التقسيم، وقد يتساءل البعض عن منطق جمع الأحداث المتباينة التي وقعت خلال عشرة آلاف من السنين داخل مسمى واحد، هو الموجة الزراعية .

إلا أنه مما يساعدنا على تفهم حكمة هذه الرؤية التاريخية، أن نتامل – بعين جديدة – كل المجتمعات البشرية التي تشكلت على مدى هذا الزمن الطويل، كل الحضارات التي قامت في أنحاء مختلفة من الكرة الأرضية، شرقا وغربا وشمالا وجنوبا. ما الذي يقود إليه هذا التأمل؟.. سنكتشف حقيقة جوهرية، هي أنه كلما استقرت مجموعة من البشر فوق رقعة من الأرض لتزرع وتعيش على ناتج ما تزرعه، ترتبت حياة هذه المجموعة اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا وثقافيا وتكنولوجيا، وفق أسس ومبادىء وعقائد واحدة، سواء كانت هذه المجموعة في مصر أو في اليونان أو الهند أو في المكسيك.. وسواء كانت هذه المجموعة قد بدأت تجمعها هذا منذ عشرة آلاف سنة، أو خمسة آلاف سنة، أو ألف سنة فقط.

وعندما بدأت الثورة الصناعية أيضاً حدث نفس الشيء، فكلما قامت حياة مجموعة من البشر على الإنتاج الصناعي، انتظمت حياتهم وفقا لمجموعة محددة من الأسس والمبادىء والعقائد النابعة من طبيعة الإنتاج الصناعي وصالح اقتصاده، يسري هذا على المجتمعات الصناعية في أمريكا وإنجلترا وفرنسا وإيطاليا واليابان وكوريا، رغم كل ما بين البشر هنا وهناك من اختلافات .

من هذا كله استنتجت هذه القلـة من المفكرين المستقبليين، أنه كلما قامت حيـاة مجموعة من البشر على الإنتـاج المعلوماتي، وتـوفرت لهم المرافق المعلـوماتيـة الضرورية، انتظمـت حياتهم وفقـا لمجموعـة من الأسس والمبادىء والعقـائد النابعـة من طبيعة الإنتـاج والاقتصاد في المجتمع الجديد.. وأخذ استنتاجهم هذا يتأكـد يوما بعد يوم، من واقع مـا يحدث على مدى العقـود الثلاثـة الأخيرة... سواء أكـان هذا الـذي يحدث في أمريكا أم السويد أم اليابان أم جنوب أفريقيا .

وعندما نتعـرض بالتفصيل لأسس ومبادىء وعقـائد هذه الموجات الحضـاريـة الكبرى الثلاث، سنجـد أن جميع مـا نطلق عليـه مسمى حضارة على مدى عصر الزراعة، ومع اختلاف المكان والهوية والطابع، قام على نفس الأسس والمبادىء والعقائد .

ونحن لا نقصد بهذا أن نصـدر حكما بالإعـدام على جهد المؤرخين الـذين قدمـوا ثمـرة إبداعهـم على مدى آلاف السنين، ولكن نقـول إن تاريخهم هذا يصلح عند مستـوى معين، ولا يكون كثير الفائدة عندما نرتفع إلى المستوى الأعلى من الرؤية.

وخير مثـال على مـا نقـول، يمكـن أن نستمـده من مجال العلـوم الطبيعية، لقد ساهمت القوانين التي تـوصل إليها إسحق نيوتن، حول الحركة والجاذبية والسببية المحكمة، في إرســاء قواعد النهضة العلمية والتكنولـوجية على مـدى سنوات عصر الصنـاعة.. لكن، عنـدما أعلن ألبرت أينشتين نظريته عن النسبية، ثبت عنـدئذ أن قوانين نيوتن التي اعتمدنا عليهـا طويلا، لا تصلح للتعامل على مستـوى القياس الواسع للفضــاء، عندمـا نتصدى لفهم حـركة الكـواكب والأجرام السماويـة الأخرى والمجرات .

كما أن الكشوف العلمية في مجال علم الطبيعة الحديث، عبر النظرية الكمية وقوانين الديناميكا الحرارية، قادت إلى أن السببية المحكمة التي يعتمد عليها نيوتن، تفقد مصداقيتها عند هذا المستوى، مخلية السبيل إلى ما يمكن أن نطلق عليه السببية المرنة .

هذا الوعي العلمي الكلي الجديد، لا يمنع الاعتماد على قوانين نيوتن عند المستوى الذي يناسبها، وكذلك الأمر بالنسبة لعلم التاريخ التقليدي، فإن رؤية التاريخ الكلية كموجات حضارية كبرى، لا تمنع الاستفادة من المنهج التاريخي التقليدي عند المستوى الذي يناسبه.

ومن هذا كله، فإن جوهر ما قلناه يهدف إلى توضيح أن :

فهم طبيعة التحول الحضاري الذي نمر به، يقتضي الاعتماد على منظور جديد في التاريخ، ويترتب على هذا الفهم أننا نمر بمرحلة انتقالية كبرى من مجتمع الصناعة إلى مجتمع المعلومات. وأيضا، أن الذي يجرى ليس مجرد تطوير وتعديل لواقع المجتمع الصناعي، بل انسحاب لمنطق ذلك المجتمع، وزحف منطق جديد خاص بمجتمع المعلومات .

(٢) الاتجاه إلى العالمية

كلما تحدثنا عن المستقبل، وعن حتمية الدخول إلى مجتمع المعلومات، ثار سؤال ظاهره برىء، وباطنه يحمل رغبة في الهروب من الواقع الواضح إلى ضبابية الماضي، نتيجة لضعف المعلومات والمعارف، أو نتيجة لظاهرة الكسل الذهني التي تشيع هذه الأيام. يقول السائل «ما تحدثتم عنه عظيم ومقنع، ولكن ما لنا نحن في الدول العربية بهذا

الـذي تقولـونــه..؟!... وإذا كان هــذا يصــدق على الـدول الصناعيــة المتطورة، فما هي صلتــه بشعوبنا العربيــة التي مازالت – بمنطقكم – تعيش متأرجحة بين البداوة والزراعة؟.. أيــن نحن مما تقولون بما لنا من ظروف خاصة وهوية متميزة؟».

هــؤلاء نقول لهم إن «العــالمية» من أهم عنــاصر مجتمع المعلومــات «والعالمية» هي الترجمة الأقرب لكلمة «جلــوباليزم» الإنجليزية، والتي تعني ما يتصل بكوكب الأرض كله، وليس بجانب منه، والدول العربية لا تخرج عن إطــار كوكب الأرض. على مــدى سنوات عصر الصنــاعة، قامت العــديد من التحالفــات الدولية، وتأسست العــديد من المنظمات والهيئات العالميــة، ولكن بقيت للدولة – أي دولة – كيــاناتها المستقلة، التي تتفق وتختلف مصــالحها ومواقفهــا مع هذه المنظمات العالمية بين الحين والآخر، أي أن التنظيم الأقوى كان تنظيم الدولة القومية، وليس المنظمة العالمية .

ولكن، نتيجــة لزحف ثــورة المعلــومات، من كمبيــوتر واتصــالات، ونتيجة لتطــور تكنولــوجيات الانتقــال، بدأت الحدود والحواجــز بين الدول والمجتمعات في الهبوط والتحلل المتواصل، والاقتراب من التلاشي في بعض الأحيان. ولــو تأملنا ما يحدث حــاليا في مرحلــة الانتقال التي يمر بها العــالم، لاكتشفنا أن دور الـدولة القــومية وكيــانها يخضعان لتغيرات جــذريــة، وفي مقــابل ذلك يظهــر دور جــديد أكثــر فعــاليــة للمنظمات والمؤسسات والتوجهات والنشاطات العالمية .

الــدولــة، حتى أكبر الدول الصنــاعيــة وأكثــرها ثــراء، لم تعــد لها الصلاحيــات المطلقة التي كانت تتمتع بها خلال عصر الصنــاعة، وإذا

كنا نـرى – ونحن مازلنـا في مرحلة التحـول – هذا الانتقـاض الدائم لسلطة الدولة، فيمكننا أن نتصور مدى ما يمكن أن يتحقق من تغيرات في هذا الاتجاه .

ودعنا نعطي مثالا سهلا على هـذا الذي نتكلم عنه... في مجال البيئة والتلوث.

إن الوعي البيئي العالمي المتنـامي الذي نشهد أدلة جـديدة عليه كل يوم، يعتبر تطبيقاً لمبدأ التحول إلى العالمية في مجال البيئة.

ففي خـلال عصر الصنـاعـة كـانـت تتم عمليـات تخريب البيئـة وتلويثهـا بلا هوادة، ولم يكن أمـام دعاة الحفاظ على البيئـة سوى أن يصيحوا بـأعلى أصواتهم منبهين ومحذرين، دون أن يكـون هناك أي صدى لهذا الصياح في الواقع الفعلي.

لقد كانت لمصالح الاقتصـاد الصناعي اليد العليا والكلمة الأخيرة، وكانت الـدول – الرأسمالية والاشتراكيـة معا – تسـاند هذا التـوجه، مستجيبة لعمليـات تخريب البيئة، بزعم الاهتمام بالنمـو الاقتصـادي وتحقيق التقدم .

فما هي الصورة خلال العقدين الأخيرين ...؟.

لقد تعـاظم نفـوذ دعاة الحفاظ على البيئـة، وبدأت الـدول – حتى الكبرى منهـا – تقيم حسـابـاً لهذه الحركـة ذات الانتشـار العـالمي، فتستجيب جزئيا، وتواصل عمليـات التخريب خفية في معظم الأحيان. إلا أن الوعي العام المتزايد فيما يتصل بالبيئة، وخاصة بالنسبة لقضية ثقب الأوزون وظاهرة ارتفاع درجة حرارة الغلاف الجوي للأرض، بدأ يشكل ضغطاً ملموسا على هذه الدول يصعب عليها تجاهله.

لقد آمن الناس بعالمية قضية البيئة، واقتنعوا بالدليل الواضح الحي أن تلويث البيئة في دولة ما، لا تقتصر أضراره على هـذه الدولة وحدها. فعندما شبت النيران في مستـودع الكيماويات بالقرب من مـدينة بازل السويسرية، تسبب ذلك في تسميم نهر الراين، قاتلا الأسماك، وجاعلا مياهه غير صالحة للشرب، ولم يقتصر هـذا على بازل أو سويسره، بل امتـد أثـره إلى كل البلاد التي يمـر بها هـذا النهـر، كفرنسـا وألمانيـا وهـولندا. وتضـاعف نشـاط قطع أشجـار غـابات الأمـازون، يحدث تقلبات منـاخية ضارة في دول أخـرى. وربما قارات أخـرى، والتلوث الذي ينتج عن حرق العـراق لآبار البترول الكويتية، امتـد أثره إلى عدد من الدول البعيدة عن الكويت .

لقـد أصبح صـالح الغـلاف الجوي للكـرة الأرضيـة من أخص اهتمامات البشر في كل مكان.. وهذا هو أحد مظاهر التحول إلى العالمية.

ثم مثال آخر من عالم الاقتصاد ...

لا يمكن فهم الاقتصاد العالمي الجديد، إذا تصورناه مجرد تصاعد مستمر للتجارة بين ما يقـرب من ١٦٠ دولة، فنحن ننتقل من التجارة بين الـدول، إلى اقتصـاد مـوحد وسـوق واحـدة، وهـذه هي المرحلـة الطبيعية التـالية في التـاريخ الاقتصـادي للحضارة البشريـة... هكذا يقول الكاتب المستقبلي جون ناسبيت.. وهو يواصل قائلاً، إنه في البدء كانت القريـة المتكتفية ذاتيا من الناحية الاقتصاديـة، ثم كانت المدينة، ثم كانت الـدولة، وقد أوصلنـا هذا إلى تنوع من الاقتصـاديات الكبرى للدول القوميـة التي كانت مكتفية اقتصاديا إلى حد بعيـد... وقد جرى تقسيم الواجبات الاقتصـادية داخل كل دولة من هـذه الدول، على مر

السنين، أما الآن فنحن في قلب عملية توزيع الـواجبات الاقتصادية بين الدول، والسعي في اتجاه الاعتماد الاقتصـادي المتبادل، الذي يفـرضه هذا التحول.

أمـا الكاتب المستقبلي بيتر دراكـر، فيقول إن الجميع يتكلمـون عن «الاقتصاد العـالمي» باعتباره واقعـاً جديـداً.. إلا أن ما يجرى يختلف تمامـا عما يعنيه معظم النـاس من رجـال أعمال واقتصـاد وسياسـة بالنسبة لهذا الاصطلاح، ثم يقـول إن الاقتصاد العالمي تغير من شكله القديم، كاقتصاد بين الدول، إلى اقتصاد عـابر للدول، خارج عن ولاية هـذه الـدول ومتحكم فيها، ويقـول إن السيـاسـات النقديـة والماليـة للحكومـات القوميـة ذات السيادة قدأصبحـت تستجيب لأحداث المال وأسواق رأس المال التي يخلقها الاقتصاد عابر الدول، أكثر مما تسعى إلى لعب دور نشيط في تشكيلها، أو التحكم فيها.

وعلى هذا الغرار، يمكننا أن نكتشف عمليات الاندفاع نحو العالمية في العديد من المجالات الأخرى، ممـا يوحي بتشكل أسلوب حياة عالمي، في الثقافة والفـن والملابس والطعام ووسائل التسلية، يندفـع حول الكرة الأرضية بسرعة الضوء، ويمكننا أن نتصـور مستقبل هذا التوجه، على ضـوء التقـدم التكنـولـوجي في مجال الاتصـالات، في وجـود الأقمار الصناعيـة التي تتصاعـد كفاءتها عـاما بعـد عام، ممـا يتيح للبشرية جمعاء أن تعيش نفس النبض، في الوقت نفسه.

وإذا كـانت المرافق المعلومـاتيـة هي الأداة التكنولـوجية لاقتحـام مجتمع المعلومـات، فمما لاشك فيه أن الـدول العربيـة قد قطعت حتى الآن دورا لايمكن إغفاله في الاعتماد على المرافق المعلومـاتية، الأمر الذي

يمكن أن نرى انعكاسا له في الحياة اليومية للإنسان العربي.

هذا التوجه نحو العالمية، الذي هو في صميم خصائص مجتمع المعلومات، هو الرد على دعاوى انعزال واقع الدول العربية عن التيار العالمي، ومن ثم انعزالها عن واقع التحول العالمي الشامل إلى أسس ومبادىء وعقائد مجتمع المعلومات .

(٣) التخريمة الحضارية

من بين دعاوى الهروب من مواجهة الواقع الزاحف علينا، ما يقوله بعض المفكرين العرب من أن الحديث عن مجتمع المعلومات يتعلق بالدول التي استكملت نموها الصناعي، ولا يتصل بالدول العربية التي لم تستكمل دخولها إلى المجتمع الصناعي بعد، وأن مهمتنا الحالية هي الدعوة إلى تصنيع الدول العربية، على أن يتم تحولنا إلى مجتمع المعلومات بعد ذلك، وهم يتصورون استحالة دخول الدول العربية الزراعية إلى مجتمع المعلومات مباشرة دون المرور على مرحلة التحول الصناعي من خلال طريق فرعي مختصر، أو قيامها بما أسميه التخريمة الحضارية.

هذا التصور الخطي للتطور، هو جانب من التصور الخطي العام الذي قامت عليه الحضارة الصناعية، ذلك التصور الذي سقط وانقضى زمن الأخذ به، ضمن ما سقط من أفكار وفلسفات المجتمع الصناعي.

سنتحدث بالتفصيل – فيما يلي – عن معنى قولنا «مجتمع صناعي» أو «مجتمع معلومات»، لكن الذي يهمنا هنا هو التأكيد على

أن الحديث عن «المجتمع الصناعي» لا يقتصر على تكنولوجيا خاصة، ولكن يعني الحديث عن فلسفة وفكر ونسق حياة وعلاقات اجتماعية ونمط سياسي وأساس اقتصادي. ونفس الشيء ينسحب على تعبير «مجتمع زراعي» ولهذا فإن التحول من مجتمع إلى آخر، يعني التحول في كل شيء.

ونحن في معظم الدول العربية، مازلنا تحت تأثير اصطخاب عدد من الموجات الحضارية. مازال لدينا وجود لبقايا آثار المجتمع الزراعي، مع وجود لا يستهان به لواقع المجتمع الصناعي، مع إرهاصات متنامية لمجتمع المعلومات.

ومن المفيد أن نشير هنا إلى أن الدخول إلى واقع المجتمع الصناعي في الدول العربية يرجع إلى أمرين: إلى وجود صناعات فرضت واقع الحياة الصناعية بشكل طبيعي، وإلى التزام الدول العربية بمنطق المجتمع الصناعي نتيجة استعمارها من الدول الصناعية الكبرى، وفرض هذه الدول لنمطية المجتمع الصناعي على الشعوب العربية، ومحاولة إقامة الحياة في المستعمرات وفقاً لمثل وتوجهات المجتمع الصناعي التقليدية.

وفي رأينا، أن دخول الدول العربية إلى مجتمع المعلومات – نتيجة للاصطخاب الحضاري الذي تعيشه – يكون أسهل من دخول دولة صناعية كبرى، ترسخت فيها مقومات المجتمع الصناعي، ذلك لأن الأسس والمبادىء والعقائد التي جاء بها المجتمع الصناعي، ليست امتداداً واستمرارا للأسس التي قام عليها المجتمع الزراعي، بل إن المجتمع الصناعي جاء ينسخ ويناقض كل ما جاء به المجتمع الزراعي.

وأيضا، بنفس المنطق، ينسخ مجتمع المعلومات ما قام عليه المجتمع الصناعي، ذلك لأن أسس مجتمع المعلومات لا تعتبر تطويرا أو نموا لأسس المجتمع الصناعي، على الرغم من أنه يجيء تاليا له زمنيا. ومن هنا، فإن الدولة الصناعية التي تدخل في مجتمع المعلومات، ستقوم بهذا في وجه مصاعب جمة وصراعات دموية، نتيجة لتناقض نمط حياة مجتمع المعلومات اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا وثقافياً مع نمط حياة مجتمع الصناعة، ونتيجة للتناقض الشديد بين مصالح المستفيدين من المجتمع الصناعي، وبين مصالح دعاة الانتقال إلى مجتمع المعلومات .

الدعوة إلى الانتظار حتى اكتمال التكوين الصناعي لدولة ما، حتى تبدأ الدخول إلى مجتمع المعلومات هي دعوة خطيرة تفرض على الدول العربية استمرار التخلف، وتخلق لها مشاكل قاتلة .

دعنا نتصور وضع إحدى الدول العربية التي مازالت تتصادم على أرضها الموجتان الزراعية والصناعية، ودعنا نفترض أنها أخذت بدعاوى الاكتمال الصناعي، قبل دخول مجتمع المعلومات، ولنفترض أنها نجحت خلال عقدين من الزمان أن تصل – بشكل أو بآخر – إلى أن تصبح في المستوى الصناعي لإنجلترا أو ألمانيا في أوج مجدهما، فما هي النتائج التي ستترتب على هذا:

● ستنتج مصانعها سلعا لا تجد من يشتريها، ذلك لأنه خلال هذين العقدين من الزمان ستكون الدول الصناعية قد دخلت تماما إلى

مجتمع المعلومات، ونمت فيها صناعات جديدة تقوم على أسس جديدة لا علاقة لها بما عرفناه في عصر الصناعة .

● ستواصل الاعتماد على العمالة العضلية التي تقتضيها الصناعات التقليدية، في الوقت الذي تتحول فيه العمالة عالميا إلى عمالة عقلية، وهذا يعني ترشيح أبناء هذه الدولة لبطالة بنيوية شاملة في المستقبل.

● سيفرض عليها النمو الصناعي نمطاً من الإدارة يتناقض مع نمط الإدارة الذي سيشيع في باقي دول العالم، والذي ينبع من طبيعة مجتمع المعلومات، وهكذا يعيش أبناء هذه الدولة في صراع دائم بين ما هو مفروض عليهم من اشتراطات العمل في المجتمع الصناعي، وبين أنماط وشروط العمل الجديد النابع من ظروف مجتمع المعلومات، التي يصلهم خبرها كل يوم .

هذا مجرد جانب من التناقضات التي ستعيشها هذه الدولة. وإذا تأملنا ما بقي من تناقضات، اكتشفنا أن الأخذ بفكرة المرور الإجباري الصناعي، هو السبيل إلى التخلف البنيوي.

في هذا الصدد، لابد من التنبيه إلى ظاهرة خطيرة، لا تلتفت إليها بعض دول العالم الثالث. إن الدول الصناعية الكبرى، مثل الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا واليابان وفرنسا، في تحولها إلى صناعات مجتمع المعلومات، تحاول أن تتخلص من الصناعات التقليدية لعصر

الصناعة، مثل الحديد والصلب، والسكك الحديدية، والسفن، والسيارات، والنسيج، والمطاط.. إلى آخر ذلك، فتسعى إلى بيع ما تكون قد أنتجته من مصانع خاصة بهذه الصناعات التقليدية، إلى دول العالم الثالث.. بل إن بعض دول العالم الصناعي تقوم بتفكيك المصانع المستخدمة وتنقلها إلى من يطلبها من دول العالم الثالث، التي تفرح بها، باعتبار أنها المرة الأولى التي تسمح فيها الدول الصناعية لدولة من العالم الثالث أن تدخل إلى النادي الصناعي.

يحدث هذا في الوقت الذي تبيع فيه الدول الصناعية مصانعها التقليدية، لتعطي مزيدا من التركيز على تنمية الصناعات الجديدة ذات المستقبل، والتي ترتبط بمجتمع المعلومات، مثل الإلكترونيات وأشباه الموصلات والبتروكيماويات المتطورة، وصناعات الفضاء وأعماق المحيط.. وهي بالمناسبة صناعة تتميز باعتمادها على المعلومات، وباستهلاكها المحدود للمواد الخام والطاقة، كما أنها لا تتسبب في تلويث البيئة، والأهم من هذا أنها تحول البشر من العمالة العضلية، إلى عمالة عقلية تعتمد على الابتكار والإبداع، مما يفرض شروطا أكثر إنسانية على مجال العمل.

وبديهي أن دخول الدول الصناعية الكبرى إلى مجتمع المعلومات سيمضي وفق تدرج، وعبر مسار، يختلف عن التدرج والمسار المطلوب لدخول الدول العربية ودول العالم الثالث، وسنطرح فيما بعد رؤية مفيدة في هذا المجال للمفكر المستقبلي، الياباني يونيجي ماسودا، يعرض فيها تصوره لدخول الدول النامية إلى مجتمع المعلومات .

(٤) التكنولوجيا وتشكيل المجتمعات

عندمـا نقول إن الثورة الصناعيـة، أو ثورة المعلومـات، تقودان إلى تغيير نمط حياة البشر وثقـافتهم، يستنكر البعض هـذا، ويستبعدون قيـام حضـارة كبرى، ترسم كـل شيء في حياة البشر نتيجـة لإنجـاز تكنـولوجي، كـالآلة البخـاريـة، أو الكمبيوتـر. وهم يرون أن الكيـان البشري أعمق من أن يقوم على أسـاس تكنولـوجي. وكنا دائما نـواجه هذا الاستنكار بقولنا إنه عندما نتكلم عن «ثورة صناعية» فمن الجائز أن نتصورها وهي تقوم على أساس تكنولـوجيا ابتكارية متميزة، لكن عندما نتكم عن «مجتمع صنـاعي» فنحن نتكلم عما هو أبعد بكثير من عنـاصر التأثير المتبادلـة. ومن المفيـد أن نلقي مـزيدا من الضـوء على العلاقة بين تكنولوجيا معينة وبين موجة حضارية كبرى.

لقد أوضحنـا طبيعة الموجـة الحضـايـة الكبرى، وكيف أنها تفرض أسسـا ومبـادىء وعقائد وأنماطـاً في الحيـاة على البشر في كل مكـان، ولكن، ما هي الطريقة التي تمكن تكنولوجيا ابتكارية معينة من إحداث تغيرات أسـاسيـة في النظم الاجتماعيـة والاقتصـاديـة والسيـاسيـة والثقافية، بالنسبة لكل من تقدم حيـاتهم أساسا على التعامل مع هذه التكنولـوجيا؟، لقد أشرنـا من قبل إلى أنه مع كل الاختـلاف في العقائد والطبائع والنسيج التراثي بين أبناء الحضارات الفـرعونية والآشورية والهنديـة واليونانية والصينيـة والمكسيكية، فالمتأمل للأسـاس الذي تقوم عليه هذه الحضارات جميعـا يجده واحدا، لأنها جميعا حضارات زراعية، تقوم على أسـاس تكنولوجي واحد، وكـذلك مع كل الاختلاف بين الإنجليزي والأمريكي والياباني والأسترالي، فإن أخذ هذه الشعوب

بالتكنولوجيا الصناعية بوصفها أداة إنتاج أساسية، جعل مجتمعاتها تقوم على نفس الأسس والمبادىء العقائد.

ويقدم المفكر المستقبلي الياباني ما سودا تصورا للكيفية التي تؤدي بها التكنولوجيا الابتكارية إلى إحداث تغييرات أساسية في النظم الاجتماعية، والاقتصادية من خلال ثلاث مراحل هي:

المرحلة الأولى : تقوم فيها هذه التكنولوجيا بنفس العمل الذي كان الإنسان يقوم به في الحضارة الكبرى السابقة.

المرحلة الثانية : توفر فيها هذه التكنولوجيا إمكانات في العمل لم يكن بإمكان الإنسان أن يقوم بها سابقاً، ولن يكون بإمكانه ذلك مستقبلا أيضا.

المرحلة الثالثة : بناء على ماسبق، تتحول البنيات الاجتماعية والاقتصادية القائمة إلى نظم اجتماعية واقتصادية جديدة .

إن هذه الآلية التي يطرحها ماسودا تنسحب على كل التحولات الأساسية في حياة الجنس البشري. وحتى نفهم أكثر معنى هذه المراحل الثلاث، فإننا نتأملها على ضوء التحول الذي تم من المجتمع الزراعي إلى المجتمع الصناعي، فما الذي حدث منذ بدايات المجتمع الصناعي ؟.

(١) قامت تكنولوجيا الصناعة بالعمل نفسه الذي كان الإنسان أو الحيوان يقوم به في عصر الزراعة .

(٢) تم تطوير تكنولوجيا الصناعة لتوفر إمكانات في العمل، لم يكن بإمكان الإنسان أن يقوم بها، ولن يكون بإمكانه القيام بذلك في أي وقت قادم .

(٣) نتيجة للمرحلتين السابقتين، تحولت البنيات الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بالمجتمع الزراعي، إلى نظم جديدة في كل شيء، في الإنتاج والعمالة والإدارة والاقتصاد والتعليم والسياسة والإعلام والثقافة .

ويمكن بهذا أن نقول، إنه عند التحول من المجتمع الزراعي إلى المجتمع الصناعي، قامت التكنولوجيات الابتكارية بالعمل العضلي نيابة عن الإنسان، أما عند التحول الحالي من المجتمع الصناعي إلى مجتمع المعلومات، فإن التكنولوجيا الابتكارية تنوب عن العمل العقلي للإنسان، وحتى نفهم هذا بشكل أوضح، فإننا نجري تطبيقا على هذه المراحل الثلاث بالنسبة للتحول الحالي إلى مجتمع المعلومات :

(١) الوصول إلى التسيير الذاتي (الاوتوماتية) كآخر تطور للمجتمع الصناعي، حيث تقوم تكنولوجيا المعلومات، أي تكنولوجيا الكمبيوتر، وتكنولوجيا الاتصالات المعتمدة على تكنولوجيا الكمبيوتر، بالعمل العقلي نيابة عن الإنسان .

(٢) الوصول إلى خلق المعارف اعتمادا على التكنولوجيا المتطورة. أي تطوير عمل الكمبيوتر بحيث يتجاوز العمل باعتباره حاسباً إلكترونياً، وبحيث يصبح بإمكانه أن يتيح للمعلومات والمعارف الداخلة إليه أن تتفاعل وتلد معارف جديدة، لم يكن الإنسان الذي يعمل على ذلك الكمبيوتر يعرفها. وبمعنى أوسع، أن يصبح بإمكان هذه التكنولوجيا الجديدة أن تضخم العمل العقلي، بطريقة لم يكن – ولن يكون – بإمكان العقل البشري أن يصل إليها .

(٣) نتيجة للمرحلتين السابقتين، تتيح التكنولوجيا المتطورة ابتكار النظم الجديدة، وليس فقط المعارف الجديدة، وهذا يفرض مجموعة من التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

ومن المفيد هنا أن نشرح بشكل مفصل المعنى الذي نقصده من التعبيرات والاصطلاحات التي وردت في تطبيق المراحل الثلاث على مجتمع المعلومات، حتى نفهم الدور المحدد الذي تلعبه التكنولوجيا في حياتنا، والتأثيرات المتبادلة، بينها وبين باقي مجالات النشاط البشري.

ولنبدأ بالتسيير الذاتي (الأوتوماتية) وقد جرى تعريفها فيما سبق بأنها: تولي الكمبيوتر والآلات العاملة بالكمبيوتر (الروبوت) مختلف أنواع النشاطات العقلية للإنسان في عملية الإنتاج، مثل التعرف والفهم وإجراء الحسابات، والذاكرة والحكم على الأشياء والتحكم فيها .

إلا أن التوسع في تكنولوجيا (الكمبيوتر - الاتصالات) يضفي بعض التغيرات على ذلك المضمون التقليدي، ومن ذلك :

(١) ستقود تكنولوجيا (الكمبيوتر - الاتصالات) إلى الإدارة الذاتية الكاملة للإنتاج، فالإنتاج الصناعي ببساطة هو عملية تطبيق القوانين العملية لتحول المواد الخام إلى بضائع نافعة. وقد كانت وظيفة الكمبيوتر هي أن يقوم بالتغذية المرتدة بشكل سريع في عملية الإنتاج، مستجيبا للتغيرات التي قد تطرأ على عملية الإنتاج. إلا أننا أصبحنا بصدد تحقيق الإدارة الذاتية الكاملة للمشروعات الصناعية، في المستقبل القريب، وهذا يعني أن المصانع لن تحتاج إلى عمل يدوي بالمرة .

(٢) ستأتي هذه التكنولوجيا معها بالتسيير الذاتي للخدمات والعمليات ذات التوجه المعرفي. كلما صادفنا نشاطا بشريا له طبيعة معرفية ويخضع لنظام منطقي، أمكننا برمجة الكمبيوتر لكي يؤدي نفس العمل، مثل الأعمال المكتبية، أو التي تتصل بإصدار الفواتير وإعداد الحسابات .

(٣) ثم نأتي أخيراً إلى التسيير الذاتي للنظم، وهو نوع التسيير الذاتي الذي يخلق نظما موحدة، يمكن أن تربط بين العديد من الوظائف الفرعية ذاتية التسيير، في أماكن مختلفة، منفردة بتغذيتها المرتدة وبالإدارة الذاتية لكل منها. مثال ذلك النظم المتكاملة للتحكم في المرور وفي حركة السكك الحديدية، وفي نظم الهبوط على القمر .

أما بالنسبة لتعبير «خلق المعرفة» فنحن نعني به ابتداع قيم فكرية، أي حل المشاكل وبحث فرص التنمية .

ومن بين أكثر أنظمة حل المشاكل تقدما، نظام التنوء والتقييم والتحذير، وهو نظام يمكن الاعتماد عليه في الاكتشاف السريع للمشاكل تحت ظروف التغيير السريع، وفي التنبؤ بالتوجهات والتيارات المستقبلية. والمظهر الثاني من مظاهر خلق المعرفة، هو تحديد فرص التنمية، عن طريق بحث وتطوير احتمالات استثمار الوقت مستقبليا، أي خلق قيم جديدة في ظل ظروف بيئية دائمة التغير، وهذا الجهد يعتمد على توافر المرافق المعلوماتية، ومن أول آثاره تزايد الفرص في مجال التعليم .

أما الأثر الثاني، فسيكون زيادة فرص العمل، حيث سيكون أمام

الناس العديد من فـرص الاختيار، عند انتقاء عملهم المستقبلي أو اتجاه نشـاطهم الاجتماعي. وسيقـود هذا إلى خلق مـا يمكن أن نطلق عليـه «صناعة الفرص» التي تساعد الأفراد والجماعات على تنمية احتمالات المستقبل بالنسبـة لهم، وفي هذا تدخـل «صناعة التعليم» و «صنـاعة المعلومـات» و«صناعـة الاتصال الجماهيري»، و«صنـاعة المشـورة» والصناعـات المتصلة بالطب السيكـوسوماتي (ومجالـه أثر العقل على الجسم)، وصناعة علم الأحياء الجزيئي (المتصل بهندسة الجينات أي هندسة حاملات الصفات الوراثية).

ونأتي أخيراً إلى تعبير «ابتكار النظم». ونحن نعني بذلك ظهور نظم (اقتصـادية – اجتماعيـة) جديـدة لتحل محل النظم (الاقتصاديـة – الاجتماعيـة) الحالية، ويعتبر ابتكـار وابتداع النظم من أهم إنجـازات عصر المعلومات .

ولكي نفهم بشكل عملي العـلاقة بين التكنـولوجيا وابتكـار النظم، نعطي مثـالا لهذا بما قامت بـه الآلـة البخـارية من تعجيل وتصعيـد للثـورة الصنـاعيـة، جالبـة التغيرات التي أحـدثت نظما اقتصـاديـة وسياسيـة جديدة، مثل الرأسماليـة والاشتراكية، ومثل الديمقـراطية النيابية، وقياسا على هذا يمكن القول بأن عصر المعلومات الذي يتحقق عن طـريق تكنـولوجيـا (الكمبيـوتر – الاتصـالات) سيجى بتغييرات اجتماعية، أكبر بكثير من تلك التي جاءت بها الثورة الصناعية .

إذا كانت التكنولوجيـا هي رأس الحربة في التحول من مجتمع إلى مجتمع، فإن التغيرات متبـادلـة التأثير التي تحدثهـا هـذه التكنـولـوجيـا تـؤثـر على كل شيء في حيـاة البشر: الـوظيفـة

الأساسية للحياة، الطاقة المنتجة، الإنتاج، التسويق، البنية الاقتصادية، المبادىء والنظم (الاجتماعية والاقتصادية) شكل المجتمع، نوع الحكومة، الهدف القومي، طبيعة قوة التغيير الاجتماعي، المشاكل الاجتماعية، النظم القيمية، والمقاييس الأخلاقية.

(٥) الزراعة والصناعة في مجتمع المعلومات

ينزعج البعض بمجرد طرح تعبير «مجتمع المعلومات»، وهذا الانزعاج لا يقتصر على صاحب الاهتمام العام، بل يمتد إلى بعض أساتذة الجامعة والمثقفين، يقول الواحد منهم «ماذا تعنون بمجتمع المعلومات..؟... نحن نعترف بأن المعلومات تلعب دوراً في حياة البشر، وهي تلعب هذا الدور منذ أيام الإنسان الأول.. هل لمجرد تراكمها يمكن أن نطلق على المجتمع الذي يستخدمها اسم مجتمع المعلومات؟.. هل سيأكل الناس المعلومات ويشربونها ويسترون بها أبدانهم ويعتمدون عليها في انتقالاتهم..؟... هل يعيش الإنسان بلا زراعة أو صناعة في مجتمع المعلومات..؟.

لمن يثيرون مثل هذا التساؤل نطمئنهم قائلين إن مجتمع المعلومات له زراعته، وهي ليست كالزراعة التي عرفها المجتمع الزراعي.. وله صناعته، وهي غير التي عرفها المجتمع الصناعي.

القاعدة هي أن الموجة الحضارية الكبرى تستوعب إنتاج الحضارة الكبرى التي سبقتها، ولكنها تقيم ذلك الإنتاج على أساس جديد، وفقا لما توفر لها من قدرات، وتخضع ذلك الإنتاج لأسسها ومبادئها وفلسفتها.

عندما قامت الثورة الصناعية، وقادت إلى تأسيس المجتمع الصناعي، فإنها اعتمدت على الزراعة، ولكنها لم تستخدم نفس الطرق القديمة في الزراعة. استفادت من معطياتها المكيانيكية، في ميكنة الزارعة، وفي تجهيز المحاصيل ميكانيكياً، مستخدمة في ذلك كل ما تحت يديها من تكنولوجيا. وأقامت النشاط الزراعي وفقاً للأسس والمبادىء الخاصة بالمجتمع الصناعي، هذا هو ما لمسناه وما حدث في كل مجتمع قام على الإنتاج الصناعي، فلماذا نستبعد وجود زراعة وصناعة في مجتمع المعلومات ؟.

إذا كانت الزراعة قد تطورت تكنولوجيا في عصر الصناعة، وفقا لتكنولوجيات ذلك العصر المتطورة بالنسبة لتكنولوجيات عصر الزراعة، فإن الزراعة في عصر المعلومات ستظل قائمة، ولكن على أساس الاستفادة من المعلومات والمعارف المتوفرة، والتي هي أكثر تطوراً من معلومات ومعارف عصر الصناعة .

إن ما يجري في مجال الهندسة الوراثية حاليا، وما يتم تطبيقه على الإنتاج الزراعي والحيواني، يؤكد أن مستقبل الزراعة والثروة الحيوانية سيختلف كثيراً عما عرفناه من أوضاع عصر الزراعة أو الصناعة. والمعارف التي تتراكم يوما بعد يوم في مجال الهندسة الوراثية، والتطبيقات التي تجرى في المعامل على النبات والحيوان، تفيد بإننا نقترب في تحول ثوري في عالم الزراعة والثروة الحيوانية .

إن النتائج الأولى للهندسة الوراثية في عالم النبات والحيوان تفيد أن بإمكان الإنسان أن يوفر ما يزيد عن حاجة البشر من طعام، مهما تعالت معدلات تكاثر السكان. إن بإمكان علم الهندسة الوراثيةأن

يجعلنا نتحكم في كمية المحصول وطبيعته، ومدى مقاومته للآفات، ومدى قدرته على مواجهة عوامل التحلل الطبيعي، بل سيصبح بالإمكان في المستقبل القريب أن نصل إلى نبات يحتمل أن نرويه بمياه البحر المالحة، أو يحتمل درجات الحرارة المرتفعة أو المنخفضة .

ويمضي علماء الوراثة إلى القول بأن نجاح تهجين العناصر الوراثية سيسمح بتعديل جينات نبات ما، بحيث يطرح الأسبرين، أو بتغيير الخصائص الوراثية للبقرة بحيث يحتوي لبنها على البنسلين أو غيره من المضادات الحيوية. وفي هذا المجال يقول الكاتب العلمي جاك بيرجيبه «ذات يوم.. ربما سيصير في مقدورنا أن نطعم نواة خلية الحصان، بنواة خلية طائر، لنحصل على الحصان المجنح الأسطوري... بل يمكن في هذه الحالة أن نحصل من النتائج على ما هو أغرب... تلك النتائج التي تعكسها مجموعة النكت المتبادلة بين علماء الوراثة، حول تهجين خلايا الحمامة بخلايا الببغاء، فيصبح بإمكان المخلوق الزاجل الجديد أن ينقل الرسائل شفهيا.. أو تهجين خلايا البقرة بخلايا الزرافة، بحيث يستطيع الحيوان الجديد أن يمد رقبته الطويلة ليتغذى من النباتات التي في حقل جارك، بينما تحلبه أنت من فوق أرضك..!».

والشيء نفسه يحدث في الإنتاج الصناعي. ستقوم وتزدهر صناعات جديدة على أساس معلوماتي، وتخضع لآليات جديدة في الإنتاج، هي آليات مجتمع المعلومات، وهي صناعات جديدة في كل شيء، تختلف جذريا عن الصناعات التقليدية التي عرفها عصر الصناعة.. من حيث الخامات التي تستخدمها والطاقة التي تعتمد

عليها، والعوادم الناتجة عنها، إنها صناعات عقلية وليست عضلية.

إن صناعات مجتمع المعلومات تعتمد على الأشكال المتنوعة من الطاقة الجديدة والمتجددة، وتستغني تقريبا عن طاقة الحفريات من غاز وفحم وبترول، بكل ما تسببه من تلوث للبيئة. والصناعات المعلوماتية تحتاج في تشغيلها إلى قدر محدود من الطاقة، يمكن أن يتوفر في أي مكان بعيدا عن مستودعات الطاقة ومشروعات توليدها الضخمة، كأن تعتمد على الطاقة الشمسية أو طاقة الرياح، أو طاقة الحرارة الجوفية للأرض، أوحتى الطاقة المستمدة من حركة الأمواج .

الصناعات الجديدة التي تروج في عصر المعلومات، تختلف بشكل ملحوظ عن صناعات الموجة الصناعية، فهي ليست صناعات كهروميكانيكية، ولا تقوم على العلوم التقليدية لعصر الصناعة، بل تعتمد على التقدم المتصاعد لخليط من العلوم التي كانت محدودة الرواج، أو غير معروفة، منذ خمسين سنة فقط، مثل علم الإلكترونيات الكمية، ونظرية المعلومات، وعلم الأحياء الجزئي، وعلوم المحيطات، وعلوم البيئة والفضاء.

أما بالنسبة للخامات، فأهم المواد الخام في المجتمع القادم هي المعلومات التي تخصب الخيال، وهي مواد خام لا يمكن أن تستنفذ. ومن خلال الخيال والمعلومات سيتم التوصل إلى بدائل للموارد المتناقصة. وخير مثال لهذا علم جديد كامل ظهر مع إرهاصات ثورة المعلومات، هوعلم المواد المخلقة، وهي المواد التي تعتمد في تخليقها على المعلومات والمعارف، وعلى الخامات الطبيعية غزيرة التوافر، كمياه البحر ورمال الصحراء والسيراميك المصنوع من الطفل الطيني.

لقد تمكن العلماء منذ حوالي عشر سنوات من صناعة محرك طائرة كله من السيراميك، أو من السيراميك المخلوط ببعض الأكاسيد المعدنية، وأثبت المحرك الجديد أنه أكثر تحملا من المحركات المعدنية، وأكثر مقاومة للحرارة، وأقل حاجة إلى عمليات التليين والتشحيم.

خلاصة القول، أنه عندما نتكلم عن مجتمع المعلومات، فنحن نتكلم عن مجتمع يعتمد على التكنولوجيات المتطورة للمعلومات في إقامة زراعة جديدة، وصناعة جديدة أكثر تطوراً من تلك التي عرفها المجتمع الزراعي أو المجتمع الصناعي .

(٦) خلط أوراق الماضي والحاضر والمستقبل

إن معظم التخبط الفكري الذي يعيشه العالم العربي، يعود إلى عدم التمييز بين أوراق الماضي والحاضر والمستقبل.

وأيضاً إلى هذا الخلط تعود الحالات المتناقضة من التفاؤل والتشاؤم التي تتكشف عنها مواقف المفكرين العرب، مما يشيع البلبلة في عقل المواطن العربي، ويفقده القدرة على التعامل مع المتغيرات المتلاحقة التي تتسارع في كل مجال.

المهمة العاجلة أمام المفكر العربي، هي أن يفهم الحد الأدنى من خصائص المجتمع الصناعي ومجتمع المعلومات، حتى يستطيع أن يميز بين الظواهر اليومية التي مازالت تخضع لواقع المجتمع الصناعي، والأخرى التي ترتبط بمرحلة التحول بين الموجتين الحضاريتين والتي تتسم بالفوضى أحيانا وتجمع بين النقيضين، وبين الظواهر التي تستمد طبيعتها من مجتمع المعلومات الزاحف.

فبدون هذا الفهم لن يتمكن المفكر العـربي من قراءة الأحداث الجارية، وفهم مغزاها .

وحتى القلة من المفكرين، التـي تعي زحف مجتمع المعلومات، كثيرا مـا تقع في استخـلاصـات خاطئـة، نتيجـة لتطبيق مبـادىء وأفكـار وفلسفـات عصر الزراعـة أوعصر الصناعـة على عصر المعلومـات. ولا يجب أن ننسـى أننـا تعودنـا على الأخـذ بحقائق المجتمع الصنـاعي لما يزيد عن قرنين من الزمان، وبحقائق المجتمع الزراعي لمدى عشرة آلاف سنة، ومن هنا كان من الطبيعي أن ننزلق إلى هذا الخلط، ولو بطريقة لا شعورية .

البعض يتكلم عن التطور التكنولوجي المعاصر الذي يحدث ثورة في أسس الإنتـاج الصناعي، وعنـدمـا يتصدى لاستشراف مستقبل هـذا الإنتاج، فإنه يعتمـد على آليات السوق التي عرفهـا عصر الصناعة، أو يتصور ذلك من خلال النسق الإداري الذي شاع في عصر الصناعة.

وأذكر أن أحد وزراء التعليم، من الذين يتكلمون أحيانا عن مجتمع المعلومات، ظهـرت له تصريحات عند أول توليه للـوزارة، يتحدث فيها عن أهمية إصلاح التعليم وتخليصه من التلقين وتنقية الكتب المدرسية مما بها من حشو، ثم قال في أعقـاب ذلك إنه ينوي إعادة الانضباط إلى المدرسة المصرية، وإنه سيعيد إلى المدارس تحيـة العلم وطابور الصباح والنشيد الجماعي.. وهكذا يختلط القديم بالجديد .

فتخليص التعليم من التلقين تـوجـه سليم من مقتضيـات مجتمع المعلومـات، بهدف تعويد التلميذ على تشغيل عقلـه، ليتوافق مع العمل

العقلي الذي يقتضيه مجتمع المعلومات.. أما تحية العلم وطابور الصباح والنشيد الجماعي فهي من سمات التربية في عصر الصناعة، حتى يبدأ التلميذ يومه بأحداث نمطية، تؤكد الأساس النمطي الذي قام عليه التعليم، وباقي النشاطات البشرية، في عصر الصناعة.

وفي مؤتمر عن مستقبل الإدارة في القرن الحادي والعشرين، وقف وزير الصناعة يلقي كلمته متحدثا عن ضرورة اللحاق بركب الدول الصناعية المتطورة، وأعلن عن عزمه البدء في إقامة صرح للصناعات الثقيلة، باعتبار أن هذه هي خطة مصر الصناعية في القرن الحادي والعشرين. وكنا نتصور أنه سيتحدث عن خطط وزارته واستراتيجياتها للبدء في إدخال الصناعات الجديدةالبازغة، لإحلالها محل الموجود من الصناعات التقليدية، أوعن تشجيع الصناعات الصغيرة ونشرها على امتداد البلاد، لإنهاء تكدس المدن بالمناطق الصناعية، وللاستفادة من أنواع المصادر المحدودة للطاقة الجديدة والمتجددة، وفقا لمكان إقامة المشروع الصناعي الصغير. لقد كنا نتصور أن يتحدث عن خطته للتدريب التحويلي الذي لابد أن تخضع له العمالة، حتى تتحول من عمالة عضلية إلى عمالة عقلية.. لكنه الخلط بين الماضي والحاضر والمستقبل.

وبين الحين والآخر، ينادي بعض الكتاب العرب بتكتل الدول العربية في كيان موحد قوي، لمواجهة التكتلات الكبرى في العالم، ويعطون المثل لذلك ما يحدث حاليا في أوروبا، ويتصورون أن الخطوات التي تمت حتى الآن في أوروبا تستهدف تحويلها إلى دولة واحدة كبيرة وقوية... وهذا أيضا خلط بين أوراق الماضي والحاضر والمستقبل..

إن الفاهم لطبيعة التحول سياسيا في مجتمع المعلومات، يدرك أن أي تجمع يجرى اليوم بين أية كيانات اجتماعية أو سياسية، لا يمكن أن يتم على النسق الهرمي الذي التزم به المجتمع الصناعي. لا يمكن أن يتم اليوم ما تم على يد غاريبالدي في إيطاليا، وبسمارك في ألمانيا، أي بقيام دولة قومية كبرى على حساب مجموعة من الدويلات الصغيرة، فطبيعة ومقتضيات مجتمع المعلومات تفيد أن أي تجمع جديد يجب أن يقوم على أساس شبكي، ووفقاً للمصالح المتبادلة والمنافع المشتركة للكيانات الصغيرة الداخلة في ذلك التجمع الكبير، ولكن بحيث يمكن لأي كيان صغير أن ينسحب من ذلك التجمع منضماً إلى تجمع آخر أو إلى أكثر من تجمع، إذا تبين أن مصالحه من التجمع السابق قد ضعفت أو انقضت .

والمشاكل التي تواجه الوحدة الأوروبية حاليا، نابعة من غياب التصور السليم الذي نطرحه لطبيعة العلاقات السياسية في مجتمع المعلومات، لدى بعض قادة الدول الأوروبية الذين مازال حلم بسمارك يداعب أحلامهم. إن الوحدة الأوروبية ستكون مكسبا للشعوب الأوروبية، لو قامت على الأسس المنسجمة مع مبادىء مجتمع المعلومات، وستخلق المشاكل والعداوات والانفجارات الشعبية وربما الحروب، إذا ما تمت هذه الوحدة تحت ضغط الرؤساء الذين يتعجلون حدوثها، دون إدراك للأسس التي تشير إليها .

ونفس الخلط يقع فيه المفكر العربي إزاء ما أسماه الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش، «النظام العالمي الجديد» في أعقاب حرب الخليج. فبمجرد أن نبتت في رأس الرئيس الأمريكي فكرة تبني هذا

الشعار للتعبير عن الدور الأمريكي في مرحلة اهتزاز التوازن في القوى، نتيجة الانهيار المفاجىء لقوى الدول الاشتراكية، بمجرد حدوث ذلك، وبرغم معرفة الجميع أن ما يعنيه الرئيس الأمريكي هو الإعلان عن انفراد أمريكا بالهيمنة على أوضاع العالم، إلا أن المفكرين العرب اندفعوا يؤيدون ويهاجمون ما قاله بوش، باعتباره نظاماً عالمياً جديداً فعلا، وليس استيلاء على رصيد ما طرحه المفكرون المستقبليون عن «النظام العالمي الجديد» النابع من خصائص مجتمع المعلومات، لأغراض انتخابية ودعائية مؤقتة. لقد خلط العديد من المفكرين العرب بين مناورة نابعة من مرحلة التحول الحالية، وبين استشراف طبيعة النظام العالمي في المستقبل.

حقيقة الأمر أن فكرة تبني بوش لشعار النظام العالمي الجديد، نبتت في رحلة لصيد السمك في أحد المنتجعات الأمريكية جمعت بين بوش وبرنت سكوكروفت، مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية الأمريكية، وعنت بالتحديد سيطرة أمريكا على ما أطلق عليه «الأمن الجماعي في مواجهة العدوان» في أعقاب نجاحها الكبير في حبك سيناريو كل ما حدث في أزمة الخليج، من اللقطة الأولى إلى اللقطة الأخيرة، واستغلالها لمرحلة مؤقتة من الانفراد بالقوة العسكرية في أعقاب انهيار الاتحاد السوفياتي.. وفي أعقاب النجاح الكامل في تحقيق أهداف ذلك السيناريو..فهل يعقل أن تصنع هذه المناورة – أو المؤامرة –أساسا لنظام عالمي جديد ؟!.

إن هذا السطو على شعار «النظام العالمي الجديد» لخدمة المصالح الأمريكية.، والمعركة الانتخابية للرئيس جورج بوش، خلق حالة أشد

من التشــويش، وعــوق تيــار الفهم السليم لما يجري في العــالم فعــلاً. ونقول حــالة أشــد من التشويش، لأن التشــويش كان قــائما في الفكر العــربي، نتيجــة لحدة التغيرات وتســارعها وحــدوث كل مــا هــو غير مسبــوق، وفشل الخبرات القديمــة والتقليديــة كأداة لفهم جــوهر مــا يحدث.

ومن أجل مزيد من الوضــوح، نقول إن التغيرات الحالية تقود فعلا إلى قيام نظام عالمي جديد، ينعكس على جميع مجالات النشاط البشري، الاقتصاديــة والاجتماعية والسياسية والثقــافية، وهذا النظــام العالمي الجديد ليس حلما، ولا هــو مدينة فاضلة لاحت لعقــل فرد أوجماعة أو حــزب، بل هــو المحصلــة النهــائيــة لمؤشرات التغيير الأســاسيــة التي نلمسهــا، ونحن نحاول أن نشرح ونحلل هــذه المؤشرات لكي نصل إلى العلاقات المتبــادلة بينها، بهدف التوصل إلى طبيعــة الأسس والمبادىء والعقائد التي تصنع النظــام العالمي الجديــد. والهدف من ذلك، هو أن تستعد الشعوب العربية لهذا الواقع الجديــد، بأن تستفيد من اندفاعه، أوتقاوم هذا الانــدفاع، وفقا لمصــالحها، ومن هنا كــانت أهمية أن ينتبه المفكر العربي لطبيعة عملية التزوير التي قام بها بوش، عند إعلانه هذا الشعار وغيره من الشعارات الدعائية، التي لا يسندها واقع الأمر.

فخلال الحملة الانتخابية نفسها، قال بوش «لقد غيرنا العالم، والآن دعنا نغير أمريكا»! وحقيقة الأمر أنه لا بوش ولا أمريكا، قد غيرا العالم. إن ما يحدث في العالم من تغيرات هو النتيجــة الطبيعية لزحف مجتمع المعلــومات، أمــا كل مــا يقــوله بــوش أو يفعلــه فهــو انعكاس لمرحلــة التصادمات والزلازل واهتــزاز الرواسخ، التي تنتج عن عمليه الانتقال

من المجتمع الصناعي إلى مجتمع المعلومات .

لقد تصور بوش أن الوضع العالمي الحالي، من انهيار للمعسكر الاشتراكي، وتفتت للدول الاشتراكية قدجاء بفضل جهود الحكومة الأمريكية وأجهزة مخابراتها. وحقيقة الأمر أن التغيرات التي تحدثنا عنها، وشرحناها بالتفصيل، هي التي قادت الاتحاد السوفياتي إلى نهايته التي نعرفها، وأن التغيرات التي أحدثت ما أحدثته في الاتحاد السوفياتي، تعمل عملها في جميع المجتمعات البشرية، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية .

إذا لم تنتبه القيادة الأمريكية إلى هذا، وإذا لم تتوصل إلى الفهم السليم لحقيقة الظاهرة العالمية، وإذا لم تدرك أن الزلزال بدأ في الاتحاد السوفياتي، باعتباره أضعف النقاط وأكثرها تناقضا مع الواقع الجديد، وإذا لم تشرع الولايات المتحدة الأمريكية في عملية إعادة بناء شاملة على أساس ذلك الفهم، فإن الولايات المتحدة الأمريكية، بكل عظمتها وصلفها، ستواجه أوضاعاً غاية في الصعوبة، تتجاوز بكثير وقائع الفشل المتتالية التي أشار إليها عالم الاقتصاد الأمريكي جورج ستجلر، الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد، بقوله : «بعد أعوام من الأبحاث المضنية، وجدنا أن القواعد والتنظيمات التي حاولت الحكومة الأمريكية عن طريقها، على مدى الأعوام، أن تتحكم وتدير وتنظم اقتصادها لم تنجح أي منها، وهذه التنظيمات والترتيبات التي قامت بها الحكومة، كانت إما أن تأتي غير مؤثرة، أو تقود إلى عكس النتائج المرجوة منها».

خلاصة القول أن التمييز بين ما هو نابع من ترتيبات الماضي،

وبين ما هو ناتج من فوضى واضطرابات مرحلة الانتقال، وبين ما هو في صلب مجتمع المعلومات الزاحف، يحمينا من خلط الأفكار، والوقوع في التناقضات .

(٧) الوعي المستقبلي ضرورة

عندما نكتب عن المستقبل وندعو إلى نشر الوعي المستقبلي، فإننا نلقى تأييداً من معظم المفكرين، في الوقت الذي يبدي فيه السياسيون تململا من حديث المستقبل. إن المجامل من رجال السياسة قد يبدي إعجابه بما يقال، لكنه يعتبر كل ما نقوم به نوعا من التدريبات الذهنية، أو التفلسف، الذي لا يضر ولكنه لا يفيد السياسي في حياته اليومية، وسعيه العملي.

إلى هذا التصور يعود معظم ما نلاقيه في حياتنا السياسية من فشل، ومن توالد للمشاكل يوما بعد يوم .

هل يخطىء هؤلاء السياسيون والمسؤولون عندما يتصورون امكان حل مشاكل بلادهم وتنميتها، اعتمادا على خبراتهم السابقة، ودون تبني تصور أو رؤية مستقبلية؟، إن الخطأ يعود إلى الزمن، فلو أنهم كانوا يعيشون منذ نصف قرن أو أكثر عندما كانت قواعد وخبرات المجتمع الصناعي قد ترسخت على مدى قرنين من الزمان، لكان موقفهم هذا سليما. المشكلة أننا الآن في حالة من التغيرات القوية المتسارعة نتيجة ارتطام الموجة الصناعية بموجة المعلومات.

منذ نصف قرن، أو منذ قرن، كانت هناك تغيرات في كل مجال، ولكنها كانت تغيرات خطية، أي أنها تشكل تزايدا أو تناقصا نسبيا

قياسا على ما كان، ولكن وفق الأسس والمبادىء والعقائد نفسها. في ذلك الوقت، كان بإمكان السياسي أوصانع القرار أن يتصدى للمشاكل والمهام التي تواجهه مستعينا بخبرته وبخبرة من سبقوه، أو بخبرة نظائره في الدول الأخرى، وكانت السوابق – مع بعض التعديل الطفيف – تصلح أداة لمعالجة المشاكل وتحقيق الأهداف. وفي ذلك الوقت كان من الممكن اعتبار حديث المستقبل نوعا من الرفاهية الفكرية، لذلك لم نكن نجد هذا القدر من كبار المفكرين المنشغلين بالمستقبل في جميع أنحاء العالم، ولا هذا الطوفان من الكتب والدراسات والأبحاث المستقبلية الذي يخرج من المطابع كل شهر.

في عصر التغيرات الثورية الذي نعيشه، تفقد الخبرات السابقة جدواها، ويسقط القياس بوصفه أداة لاتخاذ القرار، ولهذا يكون من الضروري أن يتزود صانع القرار والسياسي بالحد الأدنى للفهم المستقبلي، حتى يستطيع أن يتخذ قراره إزاء مشكلة ما، فلا يقود هذا القرار إلى خلق مشاكل أفدح في المستقبل القريب .

من هم الذين كانوا أكثر حرصا على استشراف المستقبل في العالم؟.. لم يكونوا رجال السياسة أو الأحزاب ولا صناع القرار في الدول، لأن هؤلاء لا يحاسبون عادة عن أخطائهم، وإذا حدث وقادت الظروف إلى محاسبتهم، فإن ذلك يتم بعد زمن طويل، ربما بعد أن يختفوا من الحياة العامة، أو ينتقلوا إلى رحمة الله. لقد بدأ الاهتمام بالمستقبل – جدياً – على أيدي أصحاب النشاطات الاقتصادية، وخاصة في الدول الصناعية المتطورة، وغالبا في المؤسسات الاقتصادية الكبرى، ذلك لأن صاحب المال يكون أكثر حرصا على ماله من حرص المسؤول على مال دولته .

في الثلث الأخير من هـذا القرن، بـدأ أصحاب ومـديرو المؤسسـات الاقتصادية يواجهون بعض الظواهر الغريبة التي لم تمر بهم من قبل، وجـدوا أن معـدلات النمـو في شركـاتهم آخـذة في التنـاقص، وأربـاح مؤسسـاتهم آخذة في الانخفـاض، وقدرتهم على إدارة مـؤسساتهم لم تعد بالكفاءة السابقة، على الرغم من أنهم يفعلون كل ما كانوا يفعلونه من قبل لتحقيق النجاح الاقتصادي والنمو.

لقد تصـور بعضـهم أن مرجع ذلك إلى ظروف كساد طـارئة كالتي يمر بها الاقتصـاد الصناعي بين الحين والآخـر، والتي لم تكن تقتضي سوى اتخاذ بعض الإجراءات الاستثنائيـة المؤقتة، لكنهم اكتشفوا بعد قليل أن المسألـة أكبر من ذلك، وأنه من الضروري التعـرف على طبيعة التغير في الأسس التي قام عليها عملهم .

في ذلك الوقت، بادر رجال الاقتصـاد باللجوء إلى العدد المحدود من المفكرين والباحثين المستقبليين حينئذ، فتـدعمت الدراسات المستقبلية بفضل إمكانات وأموال المؤسسـات الاقتصادية، وإلحاحها على هؤلاء المفكرين والباحثين، بهدف مواجهة التدهور في أوضاع هذه المؤسسات.

وبديهي، أن هذا الجهد لم يثمر في البـداية، إلا على المستوى القريب من الـزمن، لأن معظم البـاحثين حصروا جهـودهم في بيئـة المؤسسـة الاقتصادية المباشرة وأوضاعها الـداخلية، دون تعرف على علاقة ذلك بالصورة الكلية المتكاملـة للتغيرات، لكن التجارب الأولى في هذا المجال، صححت مسـار البحث، وبدأ تـراكم المعارف المستقبليـة، وراج الفكر المستقبلي، بعد أن اكتشف هؤلاء المفكـرون والباحثون المعنى الحقيقي للظواهر المتغيرة.

لقد اكتشف أصحاب ومديـرو المؤسسات أن التغيرات الحادثة هي تغيرات بنيـويـة وليست سطحيـة أو طـارئة، تتصل بجـوهـر البنـاء الإداري والاقتصادي الذي سارت عليه المؤسسة من قبل، ويمتد أثرها إلى كل جـوانب العمل في المؤسسة: طبيعـة ما تنتجـه، شكل ونوع مـا تنتجه، طريقة الإنتاج والتوزيـع، النظام الإداري الذي تلتزم به، البيئة المحيطة بالمؤسسة، طبيعـة التغير الذي طرأ على المستهلك. ونتيجة لهذا كله فقد خضعت الدراسات والبحوث المستقبلية لما يسمى «ظاهرة كرة الجليـد» التي تنــدفع على سطح الجبل الجليــدي، ضئيلـة الحجم في البداية، يتضاعف حجمها بشدة مع اندفاعها إلى أسفل .

كمثال لما نتحـدث عنه، نـورد ماحـدث في أكبر الشركات الأمـريكية وربما العـالمية، التي كـانت تعرف في عـام ١٩٦٨، زمن الواقعـة التي سنذكرها، باسم «شركة بل» والتي تعرف حاليا باسم «شركة التليفون والتلغراف الأمريكية» ويرمز إليها بالحروف (AT & T).

في ذلك الوقت تلقى الكـاتب المستقبلي آلفن توفلـر، المعروف في ذلك الحين بكتـابه الشـهير «صـدمـة المستقبل» مكـالمة تليفونيـة من إدارة الشركة، قادت إلى لقاء مع نائب مديـرها، طلب نائب المدير من توفلر في ذلك اللقاء، أن يتفرغ عدة سنوات لدراسة النظام المعمول به في الشركة، مع وعد بإطلاعه على كافة البيانات المطلوبة، وتوفير مساندة كاملة من كل مديري الشركة.

في عام ١٩٧٢، انتهى تـوفلر من تقـريره – الذي كـان سرياً في ذلك الحين – واقترح فيه استراتيجية جديدة للشركة أثارت جدلاً شديداً، لقد تنبأ بضرورة فض احتكار الشركـة لنظم «بل» التليفونية، نـاصحاً أن

تتبنى الشركة أساليب جديدة للاتصال. وبعد عشر سنوات، كانت الشركة قد تبنت اقتراحات توفلر بنجاح، ورفعت السرية عن ذلك التقرير، الذي اعتبر من كلاسيكيات علوم إدارة مجتمع المعلومات.

بدأ توفلر بتأمل الأسس الإدارية التي تلتزم بها الشركة منذ إنشائها، والتي حددها أحد عباقرة الإدارة في القرن التاسع عشر تيودور فيل، الذي وضع شركة بل على أول طريق النجاح عند نهاية القرن الماضي، أي في أوج ازدهار المجتمع الصناعي .

وجد توفلر أن الأساليب الإدارية التي وضعها تيودور فيل كانت ناجحة في الماضي، لأنها كانت قائمة على فهم سليم ودقيق لطبيعة المجتمع الصناعي. ولم تظهر المشاكل إلا عندما بدأت أسس ذلك المجتمع تهتز وتتداعى. وبناء على ذلك وضع توفلر أسسا إدارية بديلة، ومتناقضه في أغلب الأحيان مع الأسس التي وضعها فيل، استمدها من واقع مجتمع المعلومات كما يفهمه، وربما يكون من المفيد أن نطرح هنا نماذج للتغير في الأساليب الإدارية، من واقع ما رآه فيل، ابن المجتمع الصناعي، وما يراه توفلر ابن مجتمع المعلومات .

● **ماذا نطلب من الحياة :** قال فيل إننا نطلب من الحياة الشيء نفسه في معظم الحالات، وإن التشجيع والحفز على العمل يتم من خلال المكافآت المالية والمزايا الاقتصادية. بينما يقول توفلر إنه عندما تتحقق الاحتياجات الأساسية للعيش، يظهر معظم الناس عدم قبول الشيء نفسه من الحياة، ومن ثم فالمكافأة الاقتصادية وحدها لا تكون كافية لإثارة حماس العامل وحفزه على الإنتاج.

● **ضخامة المؤسسة** : قال فيل إنه كلما كـانت الشركة أكبر، كلما أصبحت أفضل وأقـوى وأكثر تحقيقـا للربح، بينما يقـول توفلـر إن ضخامة المشروع الاقتصادي في زمننا يكون له حده الأقصى، وأن هذا ينسحب على الشركة والتنظيمات الحكومية في الوقت نفسه .

● **العناصر الأولية للإنتاج** : قال فيـل إنها العمالة والمواد الخام ورأس المال وليس الأرض، بينما يقـول توفلـر إن المعلومـات لها نفس أهمية الأرض والعمل ورأس المال والموارد الأولية، بل وربما تكون أهم منهاجميعا .

● **الإنتاج النمطـي للبضائع** : قـال " فيل " إن الإنتـــاج النمطي للبضائع والخدمات يعتبر أكثر كفـاءة من الإنتاج الحرفي القديم، الذي يتم قطعة بعد أخرى، والذي تختلف فيـه كل قطعة عن التالية، ويقول توفلر إننا نتحرك من الإنتـاج النمطي الهائل للمصنع، نحونظام جديد يعتمـد على إنتاج يشبـه إنتـاج الحرف اليـدوية إلى حـد مـا، من حيث خصوصية الإنتاج وتنوعه، وقيامه على المعلـومات والتكنولوجيا فائقة التطور. إن الإنتاج لهذا النظام ليس ملايين الوحدات المنتهيه المتطابقة، ولكن عبـارة عن بضـائع وخـــدمـات «حسب الطلب» أو «وفقـاً لمزاج المستهلك».

● **البيروقراطية وتسلسل الرئاسات** : قال فيل إن البيروقراطية هي أكثـر التنظيمات كفـاءة، وفيهـــا يكـون لكل تنظيم دوره الـدائم والمحدد بوضوح في سلم تسلسل الرئاسات، بحيث تصبح المؤسسة أو المنظمة في واقع الأمـر ماكينـة تنظيمية لإنتاج القـرارات النمطية، بينما يقول توفلر إن البيروقـراطية لم تعد أفضل وسائل التنظيم، والأنسب

الآن أن تصبح المكونات التنظيمية عبارة عن وحدات نموذجية يمكن أن تضـاف إلى التنظيم كما يمكن الاستغنـاء عنهـا، وكل وحـدة من هـذه الوحدات تتصل بـالواحدات العديدة الأخـرى أفقيا، وليس رأسيا فقط من خلال النظام الهرمي لتسلسل الرئاسات، قرارات هذه الوحدات - مثل إنتـاجها وخـدماتها - تكـون متباينـة، وفقاً لاحتيـاج المستهلك، وليست نمطية.

● **التطـور التكنـولـوجي والتقـدم** : قـال فيـل إن التطـور التكنولوجي يساعد على نمطيـة الإنتاج، ويقود إلى «التقدم» بينما يقول تـوفلر إن التطـور التكنـولوجي لا يـوفـر بـالضرورة ما نطلق عليـه «التقدم». وحقيقة الأمـر أنه إذا لم يتم التحكم في التكنولـوجيا بحرص، فمن الممكن أن تخرِّب ما تم الوصول إليه من تقدم .

● **طبيعة العمل** : قال فيل إن العمل بالنسبة لمعظم العاملين يجب أن يكون عمـلا روتينياً متكـرراً، ونمطياً يخضـع لمقتضيات التـوحيد القياسي، بينما يقـول توفلـر إن العمل بالنسبـة لمعظم الأفراد يجب أن يكون متنوعاً، وغير متكرر، ويتضمن تحمل المسؤولية، وأن تتوفر فيه التحديات لقدرات الفرد على الاختيار والتقييم واتخاذ القرار .

لقد استجـابت شركـة التليفون والتلغـراف الأمريكيـة للتصورات المستقبلية التي طـرحها آلفين تـوفلر، فاجتـازت أزمتها، وأعـادت بناء ذاتها بالكـامل، ليتفق تكوينها وإنتـاجها وفكرهـا مع المجتمع الجديد الزاحف. والشـيء نفسه فعلته العديد من الشركات العالمية، التي قامت بما يطلق عليـه المفكر المستقبلي جـون ناسبيت، تعبير «إعـادة اختراع الذات» أو «إعادة اختراع المؤسسة» .

هذا مجرد مثال على الأهمية العملية – في زمننا هذا – للدراسات المستقبلية، وأهمية نشر الوعي المستقبلي بين الأفراد والمفكرين ورجال الأعمال وصناع القرار .

* * *

عندما يتواصل حديثنا عن المستقبل وأهميته، نجد من يتساءل بشيء من التعاطف والإشفاق «لمن توجهون حديثكم؟.. ألا تدركون إن حديثكم هذا لا يلقى قبولا لدى صناع القرار في العالم العربي؟.. ألا ترون أن الأنظمة الحاكمة في العالم العربي تخضع لمتطلبات هي أبعد ماتكون عما تتكلمون فيه؟. إلى هؤلاء نقول إن ما نفعله يستهدف استقطاب أكبر عدد من المفكرين العرب حول هذه الرؤية المستقبلية الشاملة، حتى يساهم المفكرون في كل بلد عربي في إعداد رؤية مستقبلية خاصة بالبلد، تتيح الوصول إلى بدائل التصرف فيما هو كائن، وتكون جاهزة أمام صانع القرار، يلجأ إليها عندما يستهلك كل الوسائل التقليدية دون جدوى. فمن المعروف أن التغيير لايمكن أن يتم في غياب هذه الرؤية، والمجتمع ينطبق عليه في هذا المجال ما ينطبق على المؤسسة الاقتصادية أو الشركة، من حيث الاشتراطات الضرورية لإحداث التغيير في المؤسسات الكبرى، أو في التنظيمات الحكومية .

يقول المفكرون المستقبليون إن الاشتراطات الضرورية لإحداث تغيير ملموس في الاتجاه السليم بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية، ثلاثة اشتراطات هي :

● **الضغوط الخارجية :**

يمكن أن تكون هذه الضغوط على شكل منافسة متزايدة، أو

تنظيمات حكـومية جـديدة، أو تـدخـلات طارئة وجـذرية من جـانب الحكومة، أو مطـالب جديدة للمستهلكين أو العـاملين أو دعاة الحفاظ على البيئة. وأيضا من الضغـوط الخارجية عدم رضا الـزبائن أو حملة الأسـهم، أو عدم انتظام الإمـدادات، أو تغيير في الوضع الضرائبي أو في سعـر الفـائدة أو سعـر العملة. وهــذه الضغـوط يجب أن تكـون على درجةعالية من القوة، مما يجعل من المستحيل على المؤسسة أن تواصل سيرها، بالطريقة السابقة .

● **الضغوط الداخلية :**

وهذه قد تتراكم نتيجة لأن الإدارة تفشل في انتهاز الفرص الجديدة، أو لكـونها بطيئة ومـرتبكـة في استجابتهـا للتهـديدات الخارجيـة، أو خضوع المؤسســة لضغوط نتيجة لسيـاستها الداخليـة، وللصراعات الدائرة داخلها، من أجل احتلال الوظائف الأعلى.

● **الرؤية البديلة :**

في جميع الأحـوال، وحتـى عنـدمـا تتجمع الضغــوط الخارجيـة والـداخليـة، وعندمـا تظهـر معـارضة صحيـة، فإن احتمال حـدوث تغييرات جذريـة يبقى ضعيفاً، مـا لم تستطع العناصر الـداخلية التي تسعى إلى هذا التغيير أن تقدم رؤية واستراتيجية مترابطة منطقياً، وما لم تكن لـديها رسالـة جديـدة مقترحة تحل محل الـرسالـة القديمـة، وأهداف مبتكـرة مستحدثـة محل الأهداف المستقـرة. وحتى في حـالة رفض القائمين على المؤسســة لهذه الرؤية البـديلة، فإنها ستظل تلعب دورها الجذري في بلـورة الأفكار، وتحريك العناصر المســاندة للتغيير، وإحداث التسارع في السعي إلى التكيف بالظروف الجديدة .

هذه الاشتراطات قد لا تكون متعادلة التأثير، وقد لا تكون كافية لإحداث التغيير الأمثل، لكن بدونها لا يمكن أن يتم التغيير، وهي تنطبق على المؤسسة الاقتصادية، كما تنطبق على المؤسسة الحكومية. وما نحاول أن نقوم به هو أن نسعى بشكل متواصل لاستقطاب أكبر عدد من المفكرين العرب حول مهمة رسم إطار الرؤية المستقبلية البديلة، حتى تكون جاهزة عندما تتوفر الشروط الضرورية للتغيير.

خلاصة القول أن التفكير في المستقبل والسعي إلى إشاعة التوجه المستقبلي بين الأفراد، واجتماع ريادات الفكر العربي لوضع رؤية مستقبلية شاملة، تنبع منها رؤى مستقبلية خاصة بكل بلد.. هذا كله جهد في غاية الأهمية – حاليا – ويشكل ضرورة أساسية، وأداة لا غنى عنها لفهم مايحدث وتصور الحلول للمشاكل الراهنة ورسم إطار عمليات إعادة البناء المطلوبة.

(٨) التباكي على التراث والهوية

في محاضرة ألقيناها على أعضاء نادي هيئة التدريس بجامعة الإسكندرية، حول «المستقبل ومجتمع المعلومات»، وبعد أن انتهينا من طرح مؤشرات التغير التي تشكل في علاقاتها المتبادلة معالم مجتمع المعلومات، نهض أحد الأساتذة سائلاً «وأين الحل الإسلامي فيما تقولون؟» أجبنا «قل لنا أنت أين الحل الإسلامي فيما قلناه، نحن لا نعرّف بالتحديد ما تعنونه بالحل الإسلامي، لكننا نسأل: هل تجدون فيما قلناه ما يتناقض مع الحل الإسلامي الذي تتصورونه..؟ إذا ما قلنا إننا في انتقالنا من المجتمع الصناعي إلى مجتمع المعلومات نتحول

من المركزية إلى اللامركزية، ومن التركيز إلى التوزع والانتشار، ومن الانحصار بين خيارين إلى الخيارات المتعددة، ومن التخصص الضيق إلى التخصص المرن والمعرفة الشاملة، ومن النمطية إلى التنوع والتمايز والتعدد، ومن التزامن الميكانيكي إلى الزمن المرن، ومن العمل الجسدي إلى العمل العقلي، ومن الصناعات الكهروميكانيكية إلى الصناعات الإلكتروميكانيكية ، ومن التعليم التلقيني إلى التعليم المثير للتفكير والإبداع.. فهل في هذا الذي قلناه ما يتعارض مع الحل الإسلامي..؟ أجاب الأستاذ نفياً.

قلنا «لن نصل إلى المعرفة العملية التي تساعدنا على الخروج من حالة التخلف التي فرضها علينا نفوذ واستعمار الدول الصناعية الكبرى، إلا إذا التزمنا الترتيب الصحيح في النظر إلى الأحوال، وذلك بأن نبدأ بتفهم الذي تغير، ثم نرى الوضع فيما هو قائم على ضوء فهمنا لذلك التغير.. وهذه هي الآلية التي يلتزم بها البشر في كل ما يفعلون. عندما يهم المرء بالخروج من داره، يهمه أن يعرف طبيعة التغير في الطقس، ليتكيف مع ذلك التغير، أو ليستعد له بالملابس المناسبة، أوحتى ليقرر أن يمتنع عن الخروج.. هذا هو المفروض أن نقوم به إزاء المتغيرات العالمية المتلاحقة التي يمر بها العالم هذه الأيام، نفهم هذه المتغيرات ونتأمل العلاقات المتبادلة بينها، لنصل إلى المنطق أو القانون الذي ينبع منه التغيير، حتى نحاول التعرف على مستقبل ذلك التغيير... بعد ذلك – وبعد ذلك فقط – ننظر إلى واقعنا على ضوء ما وصلنا إليه، ننظر إلى ما نتصوره الحل الإسلامي أو الحل القومي أو الحل الماركسي لنرى العلاقة بين هذا التصور والواقع الزاحف علينا،

وأيضاً ننظر إلى ما نسميه تراثنا أو هويتنا لنرى مدى الاتفاق أو التناقض مع التغيرات المستقبلية.. هنا، نكون أحراراً في قبول ما نقبله من هذه التغيرات، ونستفيد من دفعها وعزمها، وفي رفض ما نرفضه منها مما يتناقض مع ما نتمسك به، فنتصدى له قدر طاقتنا.. وهكذا نتحمل بوعي مسؤولية القبول أو الرفض..

* * *

وفي مناسبة أخرى دار الحديث حول الموضوع الذي يلتذ به المفكرون منذ قرون، ولا يصلون إلى رأي فيه، موضوع «التراث والمعاصرة» وفي هذه المناسبة قلنا إن ما نطلق عليه كلمة «التراث» هو مخزن هائل للمخلفات، بعضها ثمين وبعضها لا يساوي عناء الاحتفاظ به، هذه المخزونات تراكمت لدينا على مر آلاف السنين، منذ أيام الحضارة الفرعونية، وعبر العصر القبطي والعصر الإسلامي، وعلى امتداد عصور الاحتلال المختلفة، ولا ندري معنى التباكي على هذا التراث، دون تفهم السياق الذي نبع منه كل عنصر من عناصره، فربما اكتشفنا صلاح حالنا لو أسقطنا الكثير منه.

المتأمل لهذا التراث، يجده حافلا بالشيء وضده، وبالأمر وعكسه، ذلك لأنه تراكم على مر القرون، واستمد حصيلته من مختلف الموجات الحضارية التي مرت علينا، بل وربما مما هو قبل هذه الموجات بكل ما في ذلك الخليط من تناقض في القيم والمعايير.

المطلوب من كل شعب عربي أن يتأمل ما يسميه تراثه وهويته وخصوصيته، من خلال عمليات التفكير الناقد التي سبق أن فصلناها،

ليتعرف على السياق الذي تنبع منه كل الآراء والمواقف والعقائد والتوجيهات، وليسأل نفسه في مصارحة كاملة، هل هذا الذي نسميه هويتنا، هو فعلا هويتنا، التي بدونها نفقد كياننا .

* * *

عندما وضحت الإمكانات الكبيرة للأقمار الصناعية في مجال الاتصال، وبدأت في نقل البرامج التلفزيونية إلى أنحاء العالم، تصاعد حوار محتدم حول ما نفعله في مواجهة هذه الظاهرة، وتصاعدت الصيحات تحذر من هذا الغزو الفكري والثقافي الشامل الذي تتعرض له الشعوب. ومن واقع التجربة المتكررة، بمقدورنا اكتشاف أن رفع شعار «التصدي للغزو الفكري» يستهدف في معظم الأحيان تكريس التخلف الفكري الذي نعيشه، وإقامة ساتر أمام فيض المعلومات والمعارف التي يمكن أن تقود إلى الفهم السليم الجديد، والنابع من الظروف المجتمعية الجديدة التي تتشكل من حولنا. وقد أضحكنا - وآلمنا في الوقت نفسه - ذلك التحقيق الصحفي الذي ظهر في إحدى الجرائد اليومية، يتضمن مجموعة من الأحاديث مع كبار المسؤولين إعلاميا، حول كيفية مواجهة الغزو الفكري والثقافي القادم عبر الأثير، قال أحدهم لابد من إقامة حزام إعلامي حول الشعوب العربية يحجب عنها ما تنقله هذه الأقمار، وقال آخر إن الحل يكمن في إعداد برامج مضاده، إذا ما فشلنا في منع وصول ماتحمله إلينا هذه الأقمار الصناعية، وخاصة ما يتناقض مع تراثنا وهويتنا وذاتيتنا، مختص واحد من بين الذين أدلوا بآرائهم، هو الذي قال إنه من الناحية التكنولوجية، سيكون مصير مثل هذه الجهود هو ا لفشل الأكيد،

فالأقمار الصناعية الخاصة بالاتصالات تتطـور يوما بعد يوم، وتزداد قـوة بثهـا، كما أن وسائل استقبـال هـذا البث تتطـور أيضـا، بحيث سيصبح في إمكان الفرد – في مستقبل قريب جدا – أن يستقبل ما تبثه هذه الأقمار مباشرة، ودون حواجز، بواسطة لـوحة معدنية في مساحة الكتاب تثبت على حائط شرفة البيت أو بجوار إحدى نوافذه.

في ذلك الـوقـت القـريب ستنتهي الحاجـة إلى الأطبـاق الضخمـة والتجهيزات المصـاحبة لها، ومن ثـم ستنتهي قدرة الـدولة على مجرد معرفة عدد الذين يستقبلون بث الأقمار الصناعية في أي مكان.

وعنـدما دعينـا للحـديث عن «الإعـلام ومجتمع المعلـومات» أمـام مجموعـة من قيادات الإعـلام المسموع والمرئي، كـان من الطبيعي أن يثـار الموضوع نفسـه، مـوضوع الغـزو الفكـري وكيف سنتمكن من مواجهته حماية لتراثنا وهويتنا، إلى آخر ذلك. قلنا إن السؤال يحتاج إلى إعادة صيـاغة، لماذا لا نسأل نفسنا عن كيفية تـربية أجيالنا القـادمة بطـريقة تتيح لهم – ودون تـدخل من رقيب – أن يختـاروا بين الغث والسمين مما تحمله إلينا موجات الأثير..؟ إن رعبنا من فيض المعلومات والمعـارف وأسـاليب الحياة التـي تحملها إلينـا هـذه الأقمار، يعكس انعدام ثقتنا فيما نسميه تراثنا وهويتنا.

وأغلب الظن أنك إذا سـألـت عـدداً من هـؤلاء المتحـدثين عن التراث والخائفين عليـه، عما يقصده بتعبير «التراث» لحصلـت على تعريفـات وتصورات بعـدد هؤلاء المتحدثين، ولاكتشفت في آخـر الأمر أن الهدف المشترك هو إبقـاء الأوضاع على ما هي عليـه، خوفـاً من اقتحام المتغير المجهول .

* * *

إننا نتحدث عن تراثنا وكأنه شيء هش يتداعى عند لمسه، مما يوحي بأن ثقتنا فيه ضعيفة، أو رأينا فيه أنه لا يحتمل تسليط أضواء معاصرة عليه. الحقيقة – والنتيجة – أننا نتعصب لشيء اسمه «التراث» دون رغبة في الدخول إلى تفاصيل ذلك الشيء، وهذه – في الأغلب – عقدة ترسبت لدينا من أثر نمطية عصر الصناعة .

النمطية أو القولبة أو التوحيد القياسي، كانت من الخصائص الأساسية بالنسبة لمصالح الاقتصاد الصناعي، الأمر الذي سنشرحه بالتفصيل فيما بعد، هذه النمطية كان ثمنها غاليا على البشر، لقد كانت خيراً على الإنتاج والتوزيع الصناعي، وكانت شراً عندما عمدت المجتمعات الصناعية إلى تطبيقها على البشر العاملين فيها، وعلى البشر العاملين في المستعمرات وباقي أنحاء العالم غير الصناعي.

عندما استعمرت الدول الصناعية الشعوب العربية على مدى القرنين الماضيين، أعملت في هذه الشعوب مبدأ النمطية والقولبة، وحاولت فرض أنماط للحياة ترى أنها تحمل معنى التقدم، وإن كانت متناقضة مع خصوصية الشعوب، حتى شعوب الدول الصناعية، ومن ثم كانت أكثر تناقضا مع خصوصية الشعوب العربية التي لم تكن قد دخلت بعد إلى عمق الحياة الصناعية .

ومع هذا فلابد من الاعتراف بأن جهود قولبة البشر هذه لم تنجح في الدول الصناعية ذاتها، لأنها ضد طبيعة البشر، والآن، ونحن عند الاطراف الأخيرة للمجتمع الصناعي، يمكننا أن نتبين مدى التمايز بين الإنسان الفرنسي والإنسان الأمريكي والإنسان الإيطالي والإنسان الياباني والإنسان الروسي. مع كل جهود القولبة والتنميط، بقيت

بعض الخصائص الذاتية الأعمق لكل شعب من الشعوب، وسقطت القشور التي تتصل باحتياجات المجتمع الزراعي .

إن عقدة الخوف على خصوصيتنا، ترسبت في نفوس أبناء الشعب العربي، وترسخت، حتى بعد أن انسحبت جيوش المستعمر، وبعد أن اهتزت دعائم المجتمع الصناعي الذي استوجبتها. بل بقيت لدينا هذه المقاومة المجردة مع زحف مجتمع المعلومات، على الرغم من أن طبيعة هذا المجتمع تتناقض مع النمطية وتشجع الخصوصية والذاتية والتنوع والتمايز، لأنها هي التي تحقق النجاح للأفراد والمجتمعات في إطار عصر المعلومات .

إن مجتمع المعلومات يسعى إلى تشجيع التمايز والتباين والذاتية، لأن هذا هو السبيل إلى ازدهار الإنتاج العقلي الابتكاري الذي يمثل الجسم الأكبر للعمل فيه .

ولهذا... لا معنى الآن لذلك الخوف المرضي على ما نطلق عليه تراثنا وهويتنا وذاتيتنا. المهم أن نلتزم بالشجاعة، وبالتفكير الناقد، في تأمل هذا التراث وهذه الهوية، لكي نتعرف بالتحديد على مصادر عناصرها، والافتراضات التي تقوم عليها هذه العناصر، والسياق الذي خرجت منه هذه الافتراضات .

* * *

.... وبعد

فلقد طرحنا الضوابط، وأساليب التفكير، التي تسمح لنا بالنظر السليم لما يجري من حولنا، وبتفهم جوهره، وحاولنا في هذا الفصل أن

نحصر بعض الحقـائق الأساسيـة التي تصلح أساســاً لحوار حقيقي بناء، حتى نصل إلى الحد الأدنى من الاتفاق حولها. وسيســاعدنا هذا، على فهم طبيعة التحـولات الأساسيـة التي طرأت على الجنس البشري، تمهيدا للفهم المتكـامل لطبيعة مجتمع المعلومات، الـذي لابد أن نستعد لدخوله، حتى نتخلص من صفة التخلف التي لحقت بنا ظلما.

لقد تخلفنا من قبل، على الرغم من إرادتنا، ونتيجة لما فعله بنا استعمار الـدول الصنـاعية، فهل يكتب علينـا أن نتخلف اليـوم وغدا، بإرادتنا، نتيجة لإحجـامنا عن التوصل إلى الحد الأدنى من الاتفاق حـول طبيعة التحـولات الحالية التي تنقلنـا إلى مجتمع المعلومـات، مما يصلح أساسـا لتأمل واقعنا، وهاديـا في عمليات إعادة البناء المطلوبة في جميع مجالات نشاطنا ...؟!.

الفصـــل الثالث

من الزراعة إلى الصناعة

من الزراعة إلى الصناعة

أوضحنا فيما سبق الرؤية التي نتبناهـا لتتابع الموجات الحضارية الكبرى، والتي نـرى أنها كفيلة بتوضيـح طبيعة المرحلة الحاليـة التي يمـر بها الجنس البشري، وسنطرح فيما يلي، تفـاصيل كل موجـة من الموجات الحضارية الكبرى، وكيف تتميز عن الموجات الأخرى، وعلاقة كل موجة بطبيعة التطور البشري.

إلا أننا سنعطـي أهمية كبرى لآليـة التحول من مـوجة حضـارية كبرى إلى موجة جديدة، حتى يمكـن أن نعتمد على هذه الآلية في فهم ما يحدث اليـوم في العالم من أحـداث غير مسبـوقة ومن تغيرات عميقـة متسارعة .

ولنبـدأ الحكـايـة من أولـهـا.....

كان البدائيون يعيشون في قبائل وتجمعات صغيرة، ويعتمدون في حياتهم على صيـد الحيوانات والأسماك، وجني ثمار الأشجـار البرية حثيما وجـدت، لذلك كـانوا يتنقلـون بصفة دائمـةمن مكان إلى آخـر، سعيا وراء الصيد المتوفر، وهكذا، لم يتح لهم الاستقرار اللازم لتشكل حضارة خـاصة بهم، أو مجتمع بالمعنى الـذي نتكلم عنه، لكن ذلك لم يمنع أن تقود طبيعة حياتهم، وجهودهم للحصول على طعامهم، إلى أن تخضع حيـاتهم لأسس متقـاربـة، رغم التبـاعد الجغـرافي بـالنسبـة لتجمعاتهم على سطح الأرض.

وعندما تحول الإنسان من القنص والصيد إلى الزراعة، وعندما استقر لأول مرة فوق رقعة من الأرض، يزرعها ويخدم زراعته وينتظر المحصول ليعيش عليه.. عندما حدث ذلك بدأت أطول موجة من الموجات الحضارية الكبرى التي عرفها الإنسان، فقد استمرت لما يقرب من عشرة آلاف سنة.

في إطار هذه الموجة الحضارية الكبرى، قامت حضارات واضمحلت وتحاربت واندمجت، من الصين والهند ومصر، إلى المكسيك واليونان وروما.. ووراء الاختلافات الشديدة التي تظهر بين هذه الحضارات، توجد دائما أوجه شبه أساسية، في كل منها كانت الأرض هي أساس الحياة والاقتصاد والثقافة والأسرة والنشاط السياسي، وفي كل منها كانت الحياة تنتظم حول القرية. ساد كل منها تنظيم بسيط للعمل وتبلورت فئات وطبقات محدودة، وأيضا في كل منها كانت السلطة شمولية، يخضع الفرد فيها لمصلحة الجماعة، وفي كل منها كان مولد الإنسان يحدد وضعه في الحياة. كان الاقتصاد غير مركزي، بمعنى أن كل مجتمع صغير كان ينتج معظم احتياجاته.

في المجتمع الزراعي، كان المزارع يعرف بوضوح من الذي بيده مقاليد الأمور في مجتمعه المحدود، الملك أم الإقطاعي أم رجل الدين. لم يكن المزارع في حاجة إلى خبير في العلوم السياسية، ليدله على صاحب النفوذ الفعلي في مجتمعه، وكانت للمجتمع الزراعي تعريفاته بالنسبة للعقيدة والعدالة والسلطة والحب والجمال.

كانت القوة البشرية وقوة الحيوان، بالإضافة إلى طاقة الشمس والرياح والأنهار، هي المصادر الأساسية للطاقة، بالإضافة إلى بعض التكنولوجيات البسيطة، والتي كان تطورها بطيئاً للغاية .

كان الطفل في المجتمع الـزراعي يشب في قريـة بطيئة التغير، مقيما تصوره للواقع وفقا للصور التي يتلقاها من مصادر ضعيفة محدودة: معلم القريـة أو رجل الدين أو رأس القريـة، هذا بالطبع بالإضـافة إلى المعلـومات التي يتلقـاهـا من أسرته كبيرة العـدد. القليل جـداً من أهل القريـة هو من أتيح له أن يـرى مدينة أخـرى.. والنتيجة.. هي أن أهل القـرية لم يكن لـديهم حتى العدد المحـدود من البشر الذين يختلفـون عنهم، ويمكن أن يتخذوهم نموذجاً أو يحاكوهم... وهكذا كانت صورة العالم التي يكونـها الطفل في القرية محدودة، وضيقة إلى أبعد حد.

كانت هناك بعض الصناعات الحرفيـة البسيطة، وكان يتم إنتاجها قطعـة بقطعة وحسب الطلب في معظم الأحيـان. ومن نـاحية أخـرى، كـانت الأسرة وحـدة إنتاجيـة استهـلاكيـة خـدمية متكـاملـة، تنتج ماتحتـاجه وتستهلك معظم مـا تنتجه، وتعتمد على بعض إنتـاجها في تلبيـة احتياجـاتها المحدودة من المصنـوعـات التي لا يمارسها أفـراد الأسرة... وكانت الأسرة الزراعية تتولى كافة الخدمات من تعليم وعلاج ورعاية للمسنين والعاجزين .

ساد هـذا النمط من الحيـاة، على اتساع الكـرة الأرضـية، لمدة عشرة آلاف سنة، فنظر البشر إلى ما هو سائد وكأنه القانون الأبدي للحياة.

خلال ذلك الزمن الطويل، كان هناك تغير وتطور، وكان هناك تنوع وتمايز بين الحضارات المختلفة التي قـامت وازدهرت ثم ماتت، وظهر العـديد من العقـائد السماويـة وغير السماوية في أمـاكن مختلفـة من العالم. قامت الحروب، وسيطرت شعـوب على شعوب، وتعاقب ظهور

الحكام والقادة العظام... لكن هذا كله لم يغير من الأسس والمبادىء الرئيسة التي نخضع لها البشر، نعني بذلك أسس ومبادىء وعقائد المجتمع الزراعي .

الزلزال الأول

وفجأة... اهتزت الأرض نتيجة لزلزال أشاع الفوضى فيما كان قد استقر، وقلب الموازين وغيّر الأسس الراسخة، وبدّل المبادىء التي طال عمر الأخذ بها ..

لقد ظهرت الآلة البخارية !...

وكانت الآلة البخارية بمثابة رأس الرمح لمجتمع جديد، يختلف تماما عن المجتمع الزراعي، هو المجتمع الصناعي. ظهر نظام جديد للعمل غير النظام الذي استقر على مدى عشرات الآلاف من السنين، ونشأت وسائل جديدة للعملية الإنتاجية، وانهار الأساس الراسخ للأسرة التقليدية، وتبدلت علاقة الإنسان بأرضه وبطبيعته وبحكامه .

ومع هذا، وربما بسببه، لم ينتبه المفكرون إلى علاقة ما حدث بتاريخ الإنسان الحضاري على الأرض، بقي التاريخ في نظر معظم المفكرين، حضارات تقوم هنا وهناك، وجيوش تزحف، وإمبراطوريات عظمى، وحكام يسيطرون ثم يسقطون.. ولهذا، جرى النظر إلى زحف عصر الصناعة باعتباره حدثا من بين تلك الأحداث .

عندما ظهرت الآلة البخارية الأولى، لم تكن توحي بأنها بداية موجة حضارية جديدة، إلا أنها سريعا ما تطورت تكنولوجيا، مما أتاح

الإنتاج الغزير على نطاق واسع، للبضائع النمطية المتكررة، وقاد هذا إلى قيام توزيع على نطاق واسع أيضا، للمستهلكين في كل مكان من الأرض. ومن هنا، حدث التغير الأكبر الذي تولّدت عنه عديد من الأوضاع الجديدة، نعني بذلك انفصال الاستهلاك عن الإنتاج، وضرورة البحث عن وسائل للربط ما بين الإنتاج والاستهلاك، فظهرت السوق بمستوياتها وآلياتها، وقاد هذا بدوره إلى قيام المؤسسات الكبرى والنظم الإدارية الضخمة، التي نشأت على قمتها الحكومة المركزية.

ولم يكن سوق البضائع هو الانفصال الوحيد الذي أحدثته الثورة الصناعية في الأوضاع السابقة للمجتمع الزراعي، فقد أحدثت انفصالا بين العاملين وصاحب العمل مما استوجب قيام سوق العمالة، وأيضا تزايد الانفصال بين المدخرين والمستثمرين مما قاد إلى قيام سوق المال.

إلا أن عمليات التفتيت التي استوجبتها مصالح الصناعة لم تقف عند هذا الحد، فقد جرى تفتيت الأسرة الكبيرة التي عرفها العالم الزراعي، إلى أسرة نووية صغيرة، مكونة من الوالدين وابنين أو ثلاثة، تكون سهلة الحركة وقادرة على تلبية احتياجات العمل الصناعي في أي مكان جديد، وترتب على ذلك أن انسلخت عن الأسرة الكبيرة، وظائف التعليم والرعاية الصحية، ورعاية العجزة والمسنين، وتولت أمرها مؤسسات مركزية على شكل مدارس ومستشفيات وملاجىء.

وبديهي أن نمو الصناعات الجديدة كان يقتضي وجود مصادر مناسبة للطاقة، فحلت محل القوة العضلية للإنسان والحيوان وطاقة

الشمس والرياح والأنهار، طاقة الحفريات التي تكونت في باطن الأرض عبر عشرات الملايين من السنين، من فحم وغاز وبترول.

لقد جاءت الثورة الصناعية معها بعديد من التغيرات الثورية في كل المجـالات الإنتاجيـة والاجتماعيـة والاقتصاديـة والسيـاسية، وهـذه التغيرات هي التي تـراكمت، بعد ذلـك لتشكل ما نطلق عليـه «المجتمع الصناعي». كـانت الصناعة أكثر من مجرد مـداخن وخطوط تجميع.. كانـت نظاماً اجتماعيـاً خصبا لـه أكثر من وجـه، أثر على كل جـوانب الحياة البشرية، وهاجم كل معالم الموجة الحضارية الزراعية .

تصادم الموجات

عندما بدأ انتشـار الموجة الصنـاعية عبر المجتمعات، أثار ذلك حربا شعـــواء بين المدافعين عـن الماضي الـــزراعـي، وبين رواد المستقبل الصناعي، إن هذا التصادم العنيف بين الـزراعة والصناعة، قد أزاح في طريقـه، بل وأهلك في أغلب الأحيان، مجتمعـات ما قبل الـزراعة، ممن نطلق عليهم اسم البدائيين.

ويـرى بعض الكتـاب المستقبليين، ومنهم آلفن تـوفلـر، أن الحرب الأهليـة الأمريكيـة لم تنشب أسـاساً، كما يخيـل للجميع، حول مبـدأ أخلاقي هـو موضـوع العبيد والعبـودية، أوحول مـوضوع الـرسوم والتعريفـات. لقد نشبت لتحسم سـؤالا أكثر أهميـة: هل يحكم القارة الغنيـة الجديـدة الفـلاحـون أم الصنـاعيـون؟ هل تنشأ الحضـارة الأمريكية على أساس الموجة الأولى أم الموجة الثانية؟، وبمجرد انتصار جيوش الشمال، حسمت القضية، وتأكد المستقبـل الصناعي للولايات

المتحدة، وتكـرر الشـيء نفسـه في اليابـان عام ١٨٦٨، بإلغـاء الإقطاع، وتبني أساليب الحياة الأوروبيـة. كما يرى توفلر أن الثـورة الروسية عام ١٩١٧، كانت مناظرة للحرب الأهليـة الأمريكية، ويرى أنها قامت أساسـاً من أجل إرساء الحضارة الصنـاعية، أكثر ممـا قامت للسبب الذي شاع دائما، وهو تسييد النظام الشيوعي.

ودائماً، كان الانتقـال من الموجة الأولى إلى الموجة الثـانية على شكل صدام في كل بلد من البـلاد، تصاحبه الأزمات السياسيـة والانقلابات والاضطرابات والحروب. ويهمنا هنا أن نتمهل، لنتعرف على كل شـيء يتصل بمرحلة التصادم بين الموجة الـزراعية والموجة الصناعية، حتى يمكن أن نستفيد بهذه المعارف عند تـأملنا للتصادم الحالي بين الموجة الصناعية والموجة المعلوماتية.

يقول تـوفلر إنه عنـدما تسود إحـدى موجات التغير مجتمعـا ما، يسـهل أن نميز بطريقة نسبية شكل التطور في هذا المجتمع مستقبلا... وقـد استطـاع كثير من الكتاب والفنـانين والصحفيين أن يستشعـروا «موجة المستقبل»، وظهر أثر هذا في عديد من كتاباتهم وأعمالهم، لذلك كان لدى العـديد من المفكرين، وكبار رجـال الأعمال والساسة وبعض الأفراد العاديين في القرن التاسع عشر بـأوروبا، فكرةواضحة سليمة في أساسها عن المستقبل. لقد شعروا أن التاريخ يتحرك في اتجاه النصر النهائي للصنـاعة على زراعة مـا قبل الميكنة. وفي دقـة ملموسة، قـالوا أيضا بالعديد من التغيرات التي ستحملها معها موجة الصناعة: المزيد من التكنـولوجيـات العاليـة، المدن الأكبر، المواصلات الأسرع، التعليم الجماعي.. وهكذا..

إن وضوح الـرؤية هذا، كانت لـه تأثيراته السياسية المبـاشرة، فقد

أتـاح للأحـزاب، والحركات السيـاسيـة أن تنسق مواقفهـا بالنسبـة للمستقبل. ومن ناحية أخرى، نظمت المصالح الـزراعية حركة مقاومة ضد التصنيع المقتحم، وضد رؤساء الاتحادات والنقـابات، وضد مدن الخطيئة والإثم الناشئة في أحضان الصنـاعة.. وفي الوقت نفسه، سعى العمال ومديـرو المشروعات الصناعية إلى إحكـام قبضتهم على مفاتيح القوة في المجتمع الصناعي البازغ.

وعلى العكس من هذا، عندما يفاجأ مجتمع ما باصطدام موجتين أو أكثر من موجات التغيير، لم يكتب الفوز النهائي والسيادة الكاملة لأي منهـا، تتفتـت وتتشرذم صـورة المستقبل، ويصبح من أشـق الأمـور استنباط معنى التغيرات والصراعات الناشئة.

إن الاصطدام الناشـىء عن صدر موجة مقتحمة يحيـل حياتنا إلى محيط صاخب متـلاطم، حافل بالتيارات والعواصـف الصاخبة، التي تخفي وراءها حركـة المد التاريخي الأكثر أهمية والأكثـر عمقاً.. وهذا هو مايحدث حاليا في معظم المجتمعات العربية .

وعن الوضـع الحالي في الولايات المتحدة الأمريكية، وغيرها من الدول الصناعية، يقول توفلـر: إن التصـادم الذي يحدث بين الموجتين الثانية والثالثة (أي بين مجتمـع الصناعة ومجتمع المعلومات) يخلـق توترات اجتماعية، ومتنـاقضات خطيرة، وتيـارات سياسية جـديدة وغـريبة، وهذا كله يمـزق التقسيمات التقليدية للطبقات والأجنـاس، والأحزاب. هـذا التصادم يحيـل المفردات السيـاسيـة التقليـدية إلى مجرد لغـو، ويجعل من الصعب علينـا أن نفـرق بين التقـدمـي والـرجعي، وبين الأصدقاء والأعداء.

جوهر المجتمع الصناعي

لن نفهم طبيعة مرحلة التحول الحضاري التي نعيشها، والتي تقودنا إلى مجتمع المعلومات، إلا بعد أن نفهم جيداً جوهر المجتمع الصناعي، وهذا يقتضي منا ما هو أكثر من النظرة السطحية. إننا في أشد الحاجة إلى صورة تفصيلية دقيقة، بالأشعة السينية التي توضح لنا ما يختفي تحت السطح.

إن لكل حضارة قوانينها أو شفرتها الخفية، والتي تخضع لها كل النشاطات خضوعاً مطلقا.. ومع سيادة الحضارة الصناعية، أصبح من الممكن اكتشاف ستة مبادىء، تحكم حياة الملايين من البشر، جاءت أساسا من انفصال الإنتاج عن الاستهلاك.. وهي المبادىء التي يدافع عنها ويتمسك بها حاليا أبناء المجتمع الصناعي، ويتحداها ويهاجمها أبناء مجتمع المعلومات.. هذه المبادىء هي :

- التوحيد القياسي أو النمطية.
- التخصص الشديد الضيق .
- التزامن ، وضبط توقيت حدوث الأشياء بشكل محكم.
- التركيز في الكيانات الصناعية والاقتصادية، والحياة بشكل عام.
- السعي نحو الضخامة والحدود القصوى في كل شيء.
- المركزية الشديدة وتسلسل الرئاسات وفقا للتنظيم الهرمي.

إن أهم معالم المجتمع الصناعي، وأكثرها تأثيراً في حياة البشر، وشيوعاً في جميع النشاطات، مبدأ التوحيد القياسي أو النمطية.

فالمجتمعات الصناعية تفرز ملايين المنتجات المتطابقة، التي على النمط نفسه، إلا أن مبدأ النمطية يتجاوز ذلك لينسحب على كل شيء في الحضارة الصناعية: نظم العمل، حياة الإنسان، وجميع النشاط البشري، فتكون هناك طريقة (قياسية) أفضل لأداء كل وظيفة، وأداة (قياسية) أفضل تنجز بها هذه الوظيفة، وزمن (قياسي) لإتمام هذه الوظيفة.

وقد لعبت وسائل الإعلام الجماهيري دوراً هاماً في تكريس صورة التوحيد القياسي، وقولبة البشر والمجتمعات، عندما يقرأ أو يسمع أو يرى ملايين البشر، في الوقت نفسه، التوجيهات والأخبار والإعلانات والروايات نفسها. وقد ترتب على هذا اختفاء عديد من اللهجات الإقليمية والمحلية، بل وبعض اللغات. وبالتدريج، صبغت أساليب التنميط والتوحيد القياسي كل شيء في الدولة بالصبغة نفسها، المدارس نفسها، محطات خدمة السيارات نفسها، طراز المباني نفسه، المطاعم والملاهي نفسها.

ومع تزايد تقسيم مراحل العمل، استبدل المجتمع الصناعي ابن المجتمع الزراعي القادر على القيام بعدة أعمال متنوعة، بصاحب الاختصاص الضيق، بالعامل الذي يؤدي عملية واحدة محدودة، ويظل يكررها طوال حياته. وهكذا قام الصرح الصناعي على التخصص الشديد.

والانفصال بين الإنتاج والاستهلاك قاد إلى فرض تغيير في الطريقة التي يتعامل بها إنسان عصر الصناعة مع الزمن. لم يعد من الممكن الأخذ بمعايير الزمن التي كانت سائدة بين أهل الزراعة، أو بطرقهم في

التوقيت. ففي النظام الاجتماعي الذي يعتمد على السوق، يصبح الزمن معادلا للمال، وبعد انتشار المصانع، ومع التكلفة العالية للآلات، واعتمادها على العمال، اقتضى الأمر أنظمة أشد دقة في ضبط الوقت، وحساب التزامن بين العمليات المختلفة. إذا تخلف عامل عن القيام بعمل في الوقت المحدد، تعطل عمل مجموعة كاملة من العمال.

وظهور السوق وسيطاً بين المنتج والمستهلك، استوجب مبدأ التركيز: تركيز السكن في المدن الكبيرة حول مراكز النشاطين الصناعي والتجاري، وتركيز التلاميذ في المدارس، والمجرمين في السجون، والعجزة في الملاجىء، بالضبط كما يجرى تركيز وتجميع العمال في المصانع، ورؤوس الأموال في شركات كبرى، واحتكارات عظيمة .

كما خلقت الهوة بين الإنتاج والاستهلاك حالة من عشق كل ما هو ضخم وهائل وكبير. وأصبحت الضخامة مرادفاً للكفاءة، وهكذا اندفع أبناء المجتمع الصناعي للوصول إلى الحدود القصوى والعليا في كل شيء، فظهرت ناطحات السحاب العملاقة، والسدود الهائلة والملاعب شديد الاتساع.

وأخيراً، سعت كل الدول الصناعية إلى تطوير المركزية، حتى أصبحت من الفنون الرفيعة.. فالسعي نحو الضخامة والتركيز اقتضيا خلق أشكال تنظيمية جديدة مبنية على مركزية المعلومات والقرارات. وانتقلت المركزية إلى مجال السياسة، فقد دفعت عملية التصنيع بالنظام السياسي إلى المزيد من المركزية، فوضعت الحكومات في يدها عددا متزايدا من مفاتيح القوة ومن المسؤوليات، ومن ثم احتكرت يوما بعد يوم سلطة اتخاذ القرار المركزي، وانتقلت السلطة في

كل النظم، الـرأسماليـة والاشـتراكيـة، إلى أجهزة السلطـة التنفيـذيـة. ويعتبر البنك المركزي رمزاً للمركزية في جميع الدول الصناعية.

إن هـذه المبـادىء الستة هي التـي بدأت تتحلل على مـدى العقـود الثـلاثة الأخيرة، ممـا يقـود إلى انسحاب المجتمع الصنـاعي، وزحف مجتمع جديد له مبادئه الخاصة.

وسنحـاول فيما يلي أن نرى آثـار تطبيق هـذه المبادىء الستـة في صياغة الجوانب المختلفـة للحياة، مما قاد إلى الشكل الـذي نعرفه الآن للمجتمع الصناعي. سنطرح بعض النماذج مـن المؤسسات التي قامت على مبـادىء العصر الصناعي في المجـالات الاجتماعيـة والاقتصاديـة والسياسيـة، لكي نفهم السر في بناء تلك المؤسسـات على الصورة التي كـانت عليها. ومن ثم، يمكننـا أن ندرك أسبـاب التغيرات الحادة التي تلحق بها هـذه الأيام ونحن ننتقل إلى أسـاس مجتمع جديـد. سنلقي الضوء على ثلاث مؤسسات في المجتمع الصناعـي، عرفناها ولمسناها، وتصورنا من فرط شيوعهـا، واستمرارها، أنها الشكل الأوحد للنشاط في مجالاتها وهي: المدرسة، والسوق القومية، والأجهزة الديمقراطية .

● **المدرسـة :**

مع خـروج العمل من الحقل والبيت، كـان مـن الضروري إعـداد الأبناء للعمل في المصنع. وتمخض عن هـذا هيكل مركـزي من الهياكل المركزيـة العديدة في المجتمعـات الصناعيـة، إلا وهو التعليم الجماعي. فأقيمت المدرسـة على شكل المصنع الذي ينتج التـلاميذ. كـان على هذا التعليم العام الجماعي أن يلقن التـلاميذ أسـاسيات القراءة والكتـابة

والحساب، وشيئا من التاريخ والموضوعات الأخرى. لكن، خلف ذلك المنهج الظاهر، كان هناك منهج خفي أكثر أهمية.

هذا المنهج الخفي تضمن – ومازال يتضمن – في جميع الدول الصناعية ثلاثة دروس هامة :

(١) التدرب على الالتزام بالمواعيد .

(٢) طاعة الرئيس .

(٣) التعود على العمل المتكرر.

والسر في هذا هو أن العمل في المصنع يتطلب عمالا يصلون إلى عملهم في الوقت المحدد، خصوصا أولئك الذين يعملون على خطوط التجميع، كما يتطلب عمالا يتلقون التعليمات من رؤسائهم وفقا للتسلسل الوظيفي، فيطيعونها دون تساؤل أو استفسار. ويحتاج إلى رجال ونساء على استعداد للعمل عبيداً للآلة أو للمكتب، يقومون بالعمل المتكرر كل يوم، دون احتجاج أو تذمر.

لقد كان نظام التعليم الشبيه بنظام المصنع، وسيلة لإعداد الصغار حتى يحتلوا أماكنهم بكفاءة في المجتمع الصناعي.

● **السوق القومية :**

قبل أن يزحف المجتمع الصناعي عبر أوروبا، لم تكن معظم مناطق العالم قد ترابطت على شكل دول، ولم تكن الحدود واضحة تماما بين المقاطعات والإمارات، ولم تكن قد تحددت معالم سيطرة الدولة، أوتحدد شكل التحكم السياسي في نمط قياسي.

ولما كان من المستحيل تحقيق التكامل الاقتصادي بدون التكامل السياسي، فقد تبين أنه من الصعب أن يمارس رجال الأعمال والصناعة نشاطهم خلال عصر الصناعة، دون ظهور الوحدات السياسية المناظرة للوحدات الاقتصادية. وعندما بدأت مجتمعات عصر الصناعة في بناء اقتصادها القومي، حدث تحول أساسي في وعي الجماهير، فقد تضاعف لديهم الإحساس بالمحلية، وتصاعد التيار القومي.

وهذا هو سبب ماساد أنحاء العالم الصناعي في القرن التاسع عشر من موجة حماس قومي. فألمانيا التي كانت تتكون من ٣٥٠ إمارة صغيرة، شعرب بالحاجة إلى أن تتجمع في سوق قومية واحدة، وحدث الأمر نفسه في إيطاليا وإسبانيا وفرنسا، وترنم الشعراء بالوطن، وعملوا على إذكاء الروح القومية، وراح المؤرخون يبحثون عن الروابط التاريخية، ويطرحون سير قدامي الأبطال، وعمل المفكرون على جمع شذرات الفنون والآداب التي يمكن أن تنسب للوطن الجديد.. حدث كل هذا – بالتحديد – عندما جعله التصنيع واجبا ضروريا.

بمجرد أن نفهم حاجة الصناعة إلى التكامل، يتضح لنا على الفور معنى الوضع القومي. إن ما نسميه دولة حديثة، هو ظاهرة من ظواهر المجتمع الصناعي.. ولم يصنع الدولة الحديثة إلا التحام النظام السياسي الموحد بالاقتصاد الموحد.

ومن الواضح أنه لم يحدث أن انتشرت حضارة جديدة بلا صراع. لقد شنت الحضارة الصناعية حربها الشاملة على المجتمعات الزراعية، فانتصرت، وفرضت إرادتها على الملايين والبلايين من البشر.

قبل بـدء عصر الصناعة بـزمن طويـل، ابتداء من القـرن السادس عشر، شرع حكـام أوروبـا في بنـاء إمبراطـوريـاتهم الاستعماريـة الـواسعـة.. الإسبـان والفـرنسيـون والبريطـانيـون والهولنـديـون والبرتغاليون والإيطاليون.. لقد انتشروا في أنحاء العالم يستعبدون أو يفنون شعـوبا بأكملها، ويضعـون أيديهم على مساحـات واسعة من الأرض، يرسلون منها الهدايا إلى حكامهم.

إلا أن هذا كله يبدو بلامعنى، إذا قيـس بماحدث بعد ذلك، فالكنوز التي كـان هؤلاء المغامـرون يرسلـونها إلى بلادهم كـانت لا تزيـد عن كونها غنائم فردية، يعتمد عليها في تمويل الحروب والثروات الخاصة، وبناء القصـور الشتوية والصيفيـة، وإقامة المهـرجانات الصـاخبة.. كانت تخدم أسلوب حياة البلاط الغارقة في الفراغ، والمفتقرة إلى العمل، إلا أن هذا لا يشبه في شيء اقتصاد الدول الاستعمارية المكتفي ذاتيا .

كان استعمار الموجة الأولى تافها، لكون الموجة الصناعية قد حولت ذلك الاستعمار التـافـه إلى استعمار قـوى ضخم. لم يعـد الاستعمار نشـاطـا هـامشيا، بل أصبـح عنصرا بنيويـا في الكيـان الاقتصـادي الأساسي للدول الصناعية، تعتمد عليه حياة الملايين من شعوبها.

إن وراء كل النشاط الاستعماري، مهما تعددت مصادره ومبرراته، تكمن حقيقـة واضحـة، وهي أن حضـارة الموجة الثـانيـة لا يمكن أن تعيش في عزلة، وتغلق فيها الدول الصناعية حدودها عليها مكتفية بما تحتـاج إليـه من داخلها. فـالمجتمع الصنـاعي يحتـاج بشكل ملح إلى الموارد الـرخيصة من الخارج، كما يحتـاج إلى سـوق عالميـة متكاملـة يستطيع من خلالها أن يصدر إنتاجه .

والمجتمع الصناعي بمعـاملته باقي العالم بـاعتباره مضخة بترول أو غاز، أو مزرعة، أو منجماً، أومرعىً أو مصدراً للعمالة الرخيصة، قد أحـدث تغييرات عميقــة في الحيـاة الاجتماعيــة لسكـــان الـدول غير الصناعية..

إن الحضـارات التي عاشت في أمـان لآلاف السنين، مكتفية ذاتيـا، تنتج ما تحتاج إليه من الطعام، وجدت نفسها تنجرف مرغمة إلى نظام التجارة العالمي، وكان عليها إما أن تتاجر أو تفنى.

● **الممارسة الديمقراطية :**

لقـد عمدت الحضـارة الصنـاعية، كما رأينـا إلى تفتيت المجتمع إلى آلاف الأجـزاء المترابطــة، مصــانع، دور عبــادة، مـدارس، اتحادات ونقابات، سجون، مستشفيات... إلى آخر ذلك.. وفتتت المعرفة إلى نظم تعتمد على الأخصائيين. وفتتت الوظائف إلى شظـايا من فرعيات العمل المنفصلة عن بعضها، وفتتت العائلات إلى وحدات أصغر. لهذا اقتضـى الأمر أن يتولى أحـد ما مسألة تجمع كل ما قامت الحضــارة الصناعية بتفتيته، في كيان موحد جديد.

إن هذه الحاجــة فتحت الباب أمام أنــواع جديـدة من الأخصـائيين، الذين ينحصر عملهم في الـربط بين الجزئيات، وإجراء التكـامل بينها، والــذين يطلق عليهم تـوفلـر اســم «التكـامليـون» ونحن نجـدهم في الحضـارة الصنـاعية، منفذين وإداريين ومنظمين ورؤساء ومـديرين. لقـد شــاع وجـود التكـامليين في كل عمل خـاص وحكـومي، وعلى كل المستويات الاجتماعية، واستطاعوا أن يقنعوا الكل بأنه لا غنى عنهم.

في منتصف القرن التاسع عشر، فكّر ماركس في أن كل من يملك أدوات الإنتاج والتكنولوجيا يستطيع أن يسيطر على مكوناته، فبإمكان العمال أن يعطلوا الإنتاج، ويستولوا على أدوات الإنتاج من أصحاب العمل. وبمجرد امتلاكهم لأدوات الإنتاج، يمكنهم أن يحكموا المجتمع. إلا أن التاريخ قد خدع ماركس، فقد قادت الأوضاع في عصر الصناعة إلى ظهور فئة جديدة من البشر، تقود النظام وتتكفل بتحقيق التكامل بين عناصره. وفي آخر الأمر لم يسيطر أصحاب المصانع ولا العمال، في الدول الرأسمالية والاشتراكية على السواء. لقد ثبت في النظامين أن من صعد إلى القمة هم أخصائيو التكامل، أي أن مصدر السلطة في المجتمع الصناعي، لم يكن امتلاك وسائل الإنتاج، ولكن التحكم في وسائل التكامل.

لقد شهدت المشروعات تكاثرا لا يصدق لمجموعات الخبراء والمديرين الذين ظهروا بين صاحب العمل وعماله، بعد أن أصبحت العملية الإنتاجية أكثر تركيباً، وبعد أن أصبح تقسيم العمل أكثر تخصصا. ومع تضخم المشروعات الإنتاجية لم يعد بإمكان الأفراد، بمن فيهم المالك أو كبار المساهمين، أن يفهموا العمليات الدائرة بأكملها.

ومع تزايد قوة المدير، تناقصت أهمية حملة الأسهم وانتقلت مقاليد السلطة من يد المالك والعامل إلى يد أخصائي التكامل .

على أساس الحاجة الملحة لتكامل الحضارة الصناعية، طلع علينا أكبر كيان تنظيمي معروف، وهو ماكينة التكامل التي يعتمد عليها النظام بأكمله: الحكومة الكبرى. وعلى نسق هذه الحكومة الكبرى،

قامت حكـومات أخـرى على مختلف مستويـات المجتمع، امتداداً لهذه الحكـومـة الكبرى.. حتى في البلاد التي تتبع الاقتصـاد الحر، ظهـرت الحاجـة الشديـدة إلى هـذه الحكـومة الكبرى، فهي أقـدر على الإسراع بتطـوير السكك الحديـديـة، وبناء الموانـىء، وشق الطرق، والقنـوات وتنظيم خدمات البريد والبرق، والتليفون، والإذاعـة، والقيام بالتوحيد القياسي للسوق.. إلى آخر ما تقوم به حكومات المجتمع الصناعي.

وعنـدما نتأمـل النظم السياسيـة، لا تتشـابه دولتـان من الـدول الصناعية في شيء. ومع ذلك إذا نـزعنا القشرة الخارجية لهذه الأنظمة المتباينة، اكتشفنا عدداً من عناصر الشبه القوية وراء هذه الاختلافات، بل سنرى أن كل النظـم السياسية لـدول عصر الصناعـة أقيمت وفقا لتخطيط خفي واحد، وأنها قامت وفق مـزيج من الافتراضات الخاصة بالمجتمع الزراعي، مع بعض الأفكار التي شاعت في عصر الصناعة.

لقد كان من الصعـب على واضعي النظم السياسية للموجـة الثانية أن يتصـوروا نظامـاً سياسيـاً مقـاما على أسـاس العمل ورأس المال والطـــــاقـــــة والمواد الخام، وليـس على الأرض. لهذا بقيت الأرض وتقسيماتها في صميم قلب الحيـاة، ومن ثم لا يجب أن ندهش عنـدما نجد أن الأساس الجغرافي بقي ماثلا في كل نظمنا الانتخابية المختلفة.

لقـد انبهـر رجـال الأعمال والمثقفون الثـوريـون في بـدايـة عصر الصناعـة انبهاراً كامـلا بالآلة والماكينـات. وعلى هذا الأساس، أقـاموا عـديـداً من نظم حيـاتهم. ولـذلك فلـم يكن من الغـريب أن يبتكـروا مـؤسسات سيـاسية تشترك في مـلامح عديـدة مع آلات مطلع العصر الصناعي، ومن بين هذا ما يطلق عليـه توفلر «لعبة التمثيل السياسي»،

وهو يمضي في هـذا التشبيه الطريـف للممارسة الديمقـراطية في عصر الصناعة بالماكينة، فيقـول إن لعبة التمثيل السياسي تنحصر مكوناتها فـي:

- الأفراد الذين يتسلحون بأصواتهم.
- الأحزاب التي تجمع هذه الأصوات.
- الأفراد والـزملاء الـذين بمجرد فوزهم بـالأصوات، يتحـولون فوراً إلى «ممثلين» أو«نواب» لأصحاب الأصوات.
- الهيئـات البرلمانية التي يقـوم فيها النـواب بإنتاج القـوانين على أساس التصويت.
- المنفذون، رؤســاء، ورؤساء وزارات ووزراء، الذين يلقمـون آلة صنع القوانين هذه بـالمادة الخام، على شكل سياسات، ومن ثم يفرضون ما يصدر من قوانين.

ويرى تـوفلر أن النظم السياسية لعصر الصنـاعة، مهما تحورت، تستمد عناصرهـا مما يسميه «صندوق عّدة» الانتخـابات، تمشيا مع تشبيـه الآلة، ويعتقـد أن «صنـدوق العدة» هـذا هـو الأساس الـذي يستخـدم في صناعـة الماكينـة السياسيـة التقليـدية في جميع الـدول الصنـاعية. وكما يـرمـز المصنع إلى المجـال التكنولـوجي الصنـاعي بأكملـه،فقد أصبحت الحكـومة قائمـة على التمثيل النيابي رمـزا لكل الدول «المتحضرة» .

إن الحكـومـة القـائمـة على التمثيل والانتخـاب، والتي ولـدت من الأحلام التحررية لثوار الموجة الصناعية، كانت تقدما مدهشا بالنسبة لنظم السلطة الأسبق في عصر الزراعة. لقد كانت نصرا تكنولوجيا أكثر

إثارة من الآلة البخارية أو الطائرة. لقد أتاحت هذه الحكومة تتابعا منظما، يختلف كثيرا عن حكم السلالة الوراثي، وفتحت قنوات الاتصال في المجتمع بين القاعدة والقمة، ووفرت طقسا يتيح التعامل مع الخلافات بين الجماعات والفئات المختلفة على أساس سلمي.

وبفضل تمسك هذه الحكومة القائمة على التمثيل الانتخابي بمبدأ حكم الأغلبية، وبحق كل إنسان في إعطاء صوته، فقد ساعدت بعض الفقراء والضعفاء في استدرار بعض المنافع من أخصائيي السلطة الذين يريدون آلة التكامل في المجتمع؛ ولهذا ظهرت الحكومة بمظهر الثورة الإنسانية في التاريخ .

ومع ذلك، ومنذ البداية الأولى، عجزت هذه الحكومة دائما عن الوفاء بالتزاماتها، ولم تستطع، في أي مكان، أن تغير البناء التحتي للسلطة في الدول الصناعية، بناء الصفوة والصفوة العليا. وهكذا، تحولت الانتخابات بصرف النظر عمن يكسب فيها، إلى أداة قوية في يد الصفوة.

وقاد مبدأ الانتخاب والتمثيل السياسي إلى ابتكار أداة جديدة أخرى أكثر فاعلية للتحكم الاجتماعي.

ذلك لأن مجرد اختيار بعض الأفراد لتمثيل الآخرين، فإن هذا يضيف أعضاء جددا لطبقة الصفوة. فالأفراد الذين يتم انتخابهم لا يكتفون بمجرد التمثيل السياسي لمن انتخبوهم، بل يدخلون وسطاء بينهم وبين الصفوة في مجال العمل والمجال الحكومي، مما يحولهم إلى أعضاء في صفوة أخصائيي التكامل، ويجعل منهم – شاءوا أم أبوا – أخصائيين في السلطة.

ولكي نرى الصـورة بشكل أوضح، علينا أن نرجع قليـلا إلى الوراء لنلخص ما سبق أن قلناه. فنقول إننا أمـام حضارة تعتمد أساساً على وقود الحفـريات، وعلى إنتـاج المصانـع، والأسرة النوويـة، والشركات الكبرى، والتعليم الجماعي، ووسـائل الاتصـال الجماهيري. حضـارة تقوم على فجوة يتزايد اتساعها بين الإنتاج والاستهلاك، ويديرها نظام من الصفوة مهمته خلق التكامل بين هـذا العناصر.في هذا النظام تعتبر الحكومـة القائمة على التمثيل النيابي، هي المعـادل السياسي للمصنع، والحكومـة في ذاتها، عبارة عن مصنع كبير لإنتاج القـرارات الجماعية المتكاملة، وكما في معظم المصانع، تدار الحكومة من أعلى.

عقائد المجتمع الصناعي

كما قلنا من قبل، عندما نتحـدث عن مجتمع ما، زراعي أو صناعي أو معلوماتي، لا يجب أن يقتصر حـديثنا على النواحي التكنـولوجية أو الاقتصاديـة أو الإنتاجية. وكما رأينا، تكـون لكل مجتمع مبادئه التي تنسق بين نشـاطاته، وتكـون له أيضـا عقائده التي تشكّـل الأسـاس الفكري لحركتـه. وفهم مجتمع ما من هـذه المجتمعات الثـلاثة يقتضي التعرف على عقائده.. تلك العقائد التي تختلف من مجتمع لآخر، إلى حد التناقض.

عندما اندفعت الدول الصناعية إلى أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، حيث المناطق غير الصنـاعية في العالم، كـانت تحمل جميعا المجمـوعة نفسهـا من الفروض الأسـاسيـة، يبشرون جميعـا بتفوق الحضـارة الصنـاعية على كـل الحضـارات، ويلعبـون دور الحواريين المتحمسين للرؤية الصناعية.

وكانت نظـرات هذه الدول للعـالم، التي عمدت إلى إشاعتهـا، مبنية على ثلاث عقـائد متبادلة التأثير، نـابعة من الـرؤية الصناعيـة، ثلاث أفكار ربطت بين جميع دول الموجة الصناعيـة، وفرقت بين هذه الدول وبين باقي دول العـالم. إن هذه العقائد الثـلاث كانت تتصل بـالتالي : النظر إلى الطبيعة وعلاقة الإنســان بها، ومبدأ سيادة الإنسان، وشعار التقدم.

علاقة الإنسان بالطبيـعة :

مع كل الاختـلافات التي قامـت بين الاشتراكيين، والرأسماليين، – بعنف في أغلب الأحيان – حول طرق الاستفادة من ثمار الطبيعة، فإن كلا منهما نظر إلى الطبيعة بنفس الطـريقة.. لقد آمن كل منهما بحقيقة أن الطبيعة شيء موجود في انتظار من يستغله.

وعلى الرغم من أن الحضارة الزراعية لم تكن رفيقة بالطبيعة، وعلى الرغم من ما كـان يحدث من استغلال للأرض المزروعة بـاجتثاثها أو حرقها، وعلى الـرغم مما كان يجرى من قطع لأشجـار الغابات، إلا أن قـدرة تلك الحضـارة على التخـريب كـانت محدودة، فلم يكن هناك مـا يدفع أبناء تلك الحضـارة إلى وضـع أيديـولوجية خاصة تبرر التخريب الذي يحدثونه .

ولكن ما إن حلّت الحضـارة الصناعيـة، حتى اندفع الـرأسماليون الصناعيون إلى ابتزاز الموارد الطبيعية على أوسع نطاق.. نفثوا السموم القـاتلة في الغـلاف الجوي للأرض، وقطعـوا أشجار غـابات واسعـة، يحيلون مناطق بأكملهـا إلى أرض جرداء من أجل الربح، دون تفكير في عواقب هذا على المدى الأبعد. وكانت فكرة أن الطبيعة ما وجدت إلا لكي

تستغل على أيـدي البشر هي التبرير العقلي لكـل ما أظهـروه من قصر نظر وأنانية.

لا ينسحب هـذا على الـرأسماليين وحدهـم، فإن رجال الصنـاعـة الماركسيين، رغم اقتناعهم أن الربح هو أساس كل الشرور في المجتمع، فقد تصرفوا بـالطريقة نفسها. لقـد كان الصراع مع الطبيعة في صميم سياستهم.

وهكذا، نجد على جانبي الانقسام الأيـديولوجي في العالم، الصورة نفسها: البشرية في مواجهـة الطبيعة... البشر يسعون إلى السيطرة على الطبيعـة واستغلالها حتى النهـاية.. هـذه الحقيقة تعتبر من مفـاتيح مكـونـات الرؤيـة الصنـاعيـة، والأيـديـولوجيـة التي يستمـد منهـا الصناعيون افتراضاتهم.

سـيـادة الإنـسـان

العقيـدة الثانيـة تمضي إلى ما هـوأبعد من العقيـدة الأولى، فهي لا تكتفي باعتبار الإنسان مسؤولا عـن الطبيعة، ولكنها تضعه أيضا على قمة عملية التطور الطويلة، التي مرت بها الكائنات عل سطح الأرض.

وعلى الرغم من أنه كانت هناك عدة نظريات قديمة في التطور، إلا أن دارون الذي ظهر في منتصف القرن التـاسع عشر، والذي نشأ في أكثر الدول الصناعية تطورا حينذاك، هو الذي قدم الأساس العلمي لسيادة الإنســان على باقـي كائنـات الطبيعـة. لقد تكلم عـن مبدأ «الانتخـاب الطبيعي» الذي تطبقـه الطبيعة بطريقة عمياء، تكلم عـن عملية حتمية تجتث بـلا رحمة الأشكال الضعيفـة، وقليلة الكفـاءة من الحياة. قـال

داروين إن الكائنات التي اجتازت مثل هذه الامتحانات، وفقا لهذا التعريف، هي أنسب الكائنات.

وعلى الرغم من أن داروين في نظريته هذه كان يتكلم عن التطور البيولوجي، إلا أن أفكاره كانت منطلقا لتطبيقات اجتماعية وسياسية، أسرع آخرون إلى القيام بها. فتكلم الاجتماعيون الداروينيون عن مبدأ انتخاب طبيعي يفعل فعله في المجتمع أيضا، وأن أكثر الناس غنى وقوة، بفضل هذا التفكير، هم أنسب الناس وأكثرهم استحقاقا.

وفقا لهذا المبدأ، اعتبرت الحياة الصناعية أعلى مرتبة في التطور، بالنسبة للمجتمعات غير الصناعية التي تحيط بها. وباختصار، اعتبرت الحضارة الصناعية أسمى الحضارات المعروفة.

لم تكتف الفلسفة الداروينية الاجتماعية بتبرير وجود الرأسماليه، بل فلسفت قيام مبدأ الاستعمار. فقد كان النظام الصناعي الآخذ في التوسع محتاجا إلى الشرايين التي تغذيه بالموارد الرخيصة، وكانت هذه الفلسفة تقدم تبريراً أخلاقياً لاستنزاف هذه الموارد، بأقل الأسعار من المجتمعات الأخرى، حتى لو كان ثمن ذلك القضاء على المجتمعات الزراعية .

شعار التقدم :

وكان مبدأ «التقدم» هو العقيدة الثالثة للرؤية الصناعية، والذي يربط بين عقيدتي الطبيعة والتطور، ويعتمد على فكرة تقول إن التاريخ يندفع – بلا رجعة – نحو حياة أفضل للبشر.

وإذا كان لفكرة «التقدم إلى الأفضل» هذه إرهاصاتها السابقة على

عصر التصنيع، إلا أنها لم تصبح شعار شائعا إلا مع تقدم الموجة الصناعية وزحفها.

ما إن سادت الموجة الصناعية أنحاء أوروبا، حتى ارتفعت آلاف العقائد بالأغاني التي تمجّد «التقدم». واقتصر النقاش حول ما إذا كان «التقدم» حتمية نافذة، أم أنه يحتاج إلى أن تمتد له يد المساعدة من الجنس البشري. أما «التقدم» فقد كان الجميع يتفقون عليه .

لقد هلل للعقيدة الجديدة، وبشر بها كل الناس، المؤمنون والملحدون، الطلبة والأساتذة، السياسيون والعلماء، وقام الرأسماليون وقوميسييرات الاشتراكية معا، بالتهليل لكل مصنع جديد، وكل إنتاج جديد، وكل مجمع سكني جديد، وكل طريق أو سد جديد.. هللوا لذلك باعتباره مثلا على التقدم الذي لا يقاوم من السيء إلى الجيد، ومن الجيد إلى الأجود. وهكذا شاع شعار «التقدم» لكي يعطي تبريراً لكل ما يصيب الطبيعة من أضرار، ولكل غزو استعماري للحضارات «الأقل تقدما».

وأيا كانت مزايا ونواقص حضارة الموجة الصناعية، فمن الضروري فهم أن لعبة الصناعة قد انتهت، وأن طاقاتها قد تبددت، وأن قواها تتلاشى في كل مكان، في الوقت الذي تستجمع فيه موجة حضارية كبرى قواها الفتية .

الفصـل الرابـع

من الصناعة إلى المعلومات

من الصناعة إلى المعلومات

وأخيراً، نصل إلى المرحلة التي تهمنا أكثر من غيرها، والتي نعيشها حاليا، مرحلة الانتقال من الصناعة إلى المعلومات، بكل ما فيها من ظواهر غير مسبوقة، وأحداث لا نجد لها تفسيراً كلما اعتمدنا على ما كان شائعاً بيننا من أدوات الفهم، ومستقبل غامض – ومخيف أحيانا – لا يخضع في تصوره للمعايير التقليدية .

ومع اعترافنا أن مرحلة التحول الحالية لن تكون سهلة، وأن تغيير الأسس المجتمعية التي يعتمد عليها البشر، أي تغيير كل شيء في حياتنا، لن يكون نزهة مثيرة في قطار المفاجآت بإحدى مدن الملاهي، بل سيجرى من خلال اصطدامات وصراعات، وربما حروب وثورات، ودفاع مستميت من أصحاب المصالح في المجتمع الصناعي الذين يطمعون في مد أجل منافعهم على حساب أي شيء، وأزمات اقتصادية حادة وهلع في أسواق المال وإفلاس لأكبر المؤسسات الاقتصادية، وسقوط لأنظمة سياسية، وحالة من الفوضى الثقافية. مع اعترافنا بهذا كله، فإن إشاعة الفهم الأكثر شمولا وتكاملا حول ما يجري، وتغليب التوجه المستقبلي، يمكن أن يوفر على البشر الكثير من الآلام .

لقد شهدت الإنسانية مثل هذا المخاض المؤلم عند اندفاع الثورة الصناعية، وبدء تشكيل المجتمع الصناعي، وانتصرت الصناعة في وجه مقاومة شديدة من أصحاب المصالح في المجتمع الزراعي، إلا أن آلام مخاض مولد مجتمع المعلومات ستكون أشد وأقسى، لأن التغيرات ستكون أحدّ وأكثر تسارعا.

لأول مرة في تاريخ الفكر البشري، تصبح لدينا تجربة سابقة نقيس عليها، ونحن نتأمل التغيرات الحادة التي تسود حياتنا، وهي تجربة التحول من المجتمع الزراعي، إلى المجتمع الصناعي. ولأول مرة، يتأسس لدينا وضوح حول عمق المعاني التي يتضمنها حديثنا عن «مجتمع زراعي» أو «مجتمع صناعي». وهذه هي حكمة طرح ما طرحناه فيما سبق من فصول الكتاب: لكي نفهم طبيعة مرحلة التحول التي نمر بها، ولكي نستقر على منهج يتيح لنا فهم مستقبل العلاقات المتبادلة بين التغيرات الأساسية التي يفرضها هذا التحول، وحتى نستطيع من خلال هذا أن نتعرف على خصائص ومبادىء مجتمع المعلومات الزاحف، إذ إن هذا سيجعل انتقالنا إليه أقل صعوبة ومشقة، ويتيح لنا أن نتأهب للاستفادة مما يوفره هذا المجتمع، ونستعد للتصدي لسلبياته، وما يحمله من مخاطر مستجدة غير مسبوقة.

نقول هذا للتأكيد على أن حديثنا عن مجتمع المعلومات، ليس من قبيل الدعوة إلى إقامة مدينة فاضلة، أو الحض على عقيدة مثالية، ولكنه حديث واقعي عن مجتمع زاحف بحكم طبيعة الأمور، وقوانين التغيير. ولهذا، فعندما نتحدث عن طبيعة المبادىء والعقائد التي يحملها إلينا مجتمع المعلومات، فإننا لانصفها بأنها خير أو شر، بل يقتصر دورنا على شرحها وبيان أبعادها، أما الحكم الأخلاقي عليها، فهذا متروك لأبناء كل مجتمع بشري في كل مكان من الأرض، ورهن بالأحلام التي يتمسك بها أبناء هذه المجتمعات.

وفي هذا الصدد نحب أن نشير إلى قاعدة أثبتت التجارب صحتها، حول الأحلام والقيم الإنسانية، وإمكانات تحققها. فالثابت من تأمل وتحليل تاريخ تحقق القيم والأحلام البشرية، أنها تظل مجرد أحلام

تعتمل في نفوس البشر جيلا بعد جيل، يعبّر عنها المفكرون والأدباء والشعراء والفنانون في أعمالهم، ويدعو إليها المصلحون في مدنهم الفاضلة، ولا تتحقق هذه الأحلام على أرض الواقع إلا عندما تتغير أسس الحياة، بحيث تشكل هذه الأحلام منفعة اقتصادية، وكما يقول جون ناسبيت «يتحقق التغيير عندما يحدث التأثير المتبادل بين قيم التغيير والضرورة الاقتصادية، وليس قبل ذلك». عندما تتضافر القيم الشخصية أو الإنسانية مع القيم الاقتصادية، يتحقق التغيير في اتجاه تلك القيم الإنسانية.

وخير مثال لهذا، حلم تحرير العبيد والقضاء على الرق، وإنهاء استعباد الإنسان لأخيه الإنسان. لقد ظل هذا الحلم يعتمل في وجدان البشر على مدى آلاف السنين، دون أن يحدث أي تغيير في هذا المجال. وعلى الرغم من قصائد الشعراء، ومقالات وروايات الأدباء ومواعظ الأخلاقيين، فقد ظل الرق أمراً معمول به طوال آلاف السنين التي ساد فيها المجتمع الزراعي، وعلى الرغم من دعاوى تحرير العبيد التي رددتها المبادىء الفلسفية، والأديان السماويةوالعقائد غير السماوية، ورغم الثورات والانفجارات التي قام بها العبيد، فقد كانت تحدث بعض الأزمات، ثم تعود الأوضاع إلى ما كانت عليه، ويتواصل الرق عنصراً من عناصر الإنتاج في المجتمع الزراعي.

لم يحدث التغيير، ولم يتوقف البشر عن الأخذ بنظام الرق، إلا بعد أن قامت الثورة الصناعية، فلم يعد نظام الرق يشكل مصلحة اقتصادية في الإنتاج، كما كان الأمر في المجتمع الزراعي، فطبيعة العمل في المصنع، قد تتضمن أنواعا من الاستعباد الجديد، لكنها لا تحتاج إلى نظام الرق القديم. وهكذا التقت أحلام البشر مع الضرورة الاقتصادية.

أسرار انهيار المجتمع الصناعي

سنطرح نماذج محددة للتحولات التي تتم في انتقالنا من المجتمع الصناعي إلى مجتمع المعلومات، وسنتكلم بشيء من التفصيل حول آليات وحقائق مجتمع المعلومات في كل مجال من مجالات النشاط البشري، ولكن، هل يمكن أن نكون أكثر طموحاً، فنزيد مهمتنا صعوبة، ونحاول أن نتعرف على أسرار وأسباب انقضاء المجتمع الصناعي، وزحف مجتمع المعلومات ؟.

على الرغم من صعوبة تحديد عوامل انقضاء مجتمع ما، وزحف مجتمع جديد، وعلى الرغم من أن هذا يحدث نتيجة للعديد من العوامل المتشابكة، إلا أن محاولة التعرف على الأسباب الرئيسة – على الأقل – يفيدنا في فهم جوهر مجتمع المعلومات الذي ننتقل إليه .

وبديهي، أن ما سنحاول طرحه هو مجرد اجتهاد، يحتمل الخطأ والصواب، لكنه يصلح أساسا للنقاش، وسبيلا للتطوير والاستكمال.

عند الحديث عن سبب قيام الثورة الصناعية، وانقضاء سيادة المجتمع الزراعي، يتساءل توفلر عن السبب الذي جعل الموجة الصناعية تمضي في اندفاعها لتسود الحياة البشرية. وقال إن أي بحث عن «سبب» قاد إلى قيام الثورة الصناعية، محكوم عليه بالفشل، ذلك لأنه لايوجد سبب واحد يمكن أن يعزى إليه قيامها.

إن التكنولوجيا وحدها ليست القوة الدافعة للتاريخ، وليست الأفكار والقيم هي المحرك الوحيد، ولا الصراع الطبقي، كما أن التاريخ ليس مجرد تسجيل لتغير وتحول العلاقات بين الكائنات الحية

وبيئتهـا، أو الأوضـاع السكانيـة، أو الاختراعـات في مجال الاتصـال. والاقتصـاد، لـوحـده، لا يمكن أن يفسر ظاهـرة التحـول الحضـاري الكبرى هذه. ليس هنـاك متغير مستقل متميز وحيـد يمكن أن تتوقف عليـه المتغيرات الأخـرى، لكن يوجـد متغيرات تتبـادل التأثير، لا حـدّ لتعقيداتها وتركيبها.

إن كل ما نملكه في هذا الصدد، هو أن نركز على التغيرات التي تبدو أكثر اتفـاقاً مع أغـراض بحثنا، مع حـرصنا على تبين الخطأ الضمني الناشىء عن اختيارنا. بهذا المنطق، يمكن القول بأن المتغير الذي كانت له أكبر الآثـار في تشكيل حضارة الموجـه الثانيـة الصناعيـة، هي تلك الهوة المتسعـة التي نشأت بين الإنتاج والاستهـلاك، ومـا تبع ذلك من نمو خرافي لشبكة المبادلة التي نسميها السوق، سواء أكان ذلك السوق في شكله الرأسمالي أم الاشتراكي .

ويقـول توفلـر إن هنـاك تغييرين أسـاسيين يجعلان الاستمـرار «العادي» للحضارة الصناعيـة غير ممكن بعد الآن؛ أولهما، أننا وصلنا إلى نقطـة تحول في «حـربنـا مـع الطبيعـة،» والغـلاف الجوي للكـرة الأرضيـة لن يتحمل المزيـد مـن الإفسـاد والـذي تجلبـه الصنـاعـة، وثانيهما: أننـا لن نستطيع بعـد الآن الاعتماد على مصـادر الطـاقةغير المتجددة، والتي مازالت العماد الأساسي للتطور الصناعي.

ولايعني هذا نهايـة المجتمع التكنولـوجي ، أو نهاية الطاقـة، ولكنه يعني أن كل التطـورات التكنولـوجية المستقبلية ستتشكـل وفقا لمدى حفـاظها على البيئـة. ويعني أيضا أنـه لكي تصل إلى مصـادر بديلـة، ستعاني الدول الصناعية كذلك من أعراض الانكماش المتتابعة، وربما

العنيفة، والبحث عن أشكال جديدة بديلة للطاقة سيعجّل في إحداث التحولات الاجتماعية والسياسية .

وفي الوقت نفسه، ستعاني الحضارة الصناعية من نقص المواد الخام الرخيصة. فمع انحسار نفوذ الاستعمار والإمبريالية الجديدة، سيكون على الدول المتطورة إما أن تتجه إلى داخلها بحثا عن بدائل وموارد جديدة، فتشتري من بعضها البعض، وتقلل بهذا من روابطها الاقتصادية مع الدول غير الصناعية، أوأن تستمر في الشراء من الدول غير الصناعية، ولكن وفق شروط تجارية جديدة تماما، وفي كلتا الحالتين سترتفع التكاليف بشكل ملموس.

إن هذا الضغط الخارجي على المجتمع الصناعي، تصاحبه ضغوط محطمة من داخل النظام نفسه.. نرى هذا بشكل مأساوي في الصراع الدائر لتحديد دور كل من الجنسين في الحياة، وفي الحركات النسائية، إلى آخر ذلك. ومؤسسات المجتمع الصناعي تعاني الأزمات واحدة تلو الأخرى، أزمات في نظام التأمين الاجتماعي، وفي نظم البريد والدراسة، أزمات في نظم الخدمة الصحية وفي أساليب الحياة الحضرية، أزمات في النظم النقدية الدولية، بالإضافة إلى أن كيان الدول والمؤسسات الدولية يعاني ذاته من أزمة حادة .

ونحن نتفق مع توفلر فيما أورده من أسباب، لكننا نطمع في تقصي تتابع الأسباب الرئيسة التي قادت إلى تناقض مبادىء وأسس وعقائد المجتمع الصناعي مع واقع الحياة الراهنة .

ثورة المعلومات

تعتبر ثورة المعلومات من الأسباب الهامة في إحداث التغيرات المجتمعية التي تقود إلى قيام مجتمع المعلومات. ولقد رأينا – فيما سبق – المراحل الثلاث لأثر تكنولوجيا المعلومات (كمبيوتر – اتصال) في استحداث النظم المجتمعية .

لكن، ماذا نعني بثورةالمعلومات؟... نعني تراكم المعلومات وتكاثرها بأكثر مما يحتمل العقل البشري، أو بأبعد من قدرة العقل البشري على الاستقبال المنظم لهذه المعلومات، حتى يحولها إلى معارف، ويستخدمها لصالح حياته وتطورها، الأمر الذي استوجب ظهور الكمبيوتر، وتطوره في أجيال متعاقبة لمواجهة التزايد والتسارع في المعلومات والمعارف. لقد تطور الكمبيوتر، بحيث لم تعد وظيفته مجرد العمل كآلة حاسبة، أو مجرد اختزان المعلومات والبيانات، لاستردادها منظمة عند الحاجة، بل أصبح يشكل تغيراً نوعيا في الذاكرة الاجتماعية للبشر.

ولكي نفهم معنى الذاكرة الاجتماعية نقول إن كل الذكريات يمكن تقسيمها إلى تلك التي تعتبر شخصية أوخاصة جداً، وتلك التي نشارك فيها الآخرين، وهذ الأخيرةهي التي يطلق عليها الذاكرة الاجتماعية، والذكريات الشخصية تختفي بموت الشخص، أما الذكريات الاجتماعية فهي التي يكتب لها دوام الوجود. وقدرة الإنسان على تسجيل وتصنيف الذكريات المشتركة، هي سر نجاح الإنسان في تطوره الأكبر بالنسبة لباقي الكائنات الحية، لذلك فإن أي تغيير ملموس يطرأ على طريقتنا في استنباط وتخزين واستخدام الذاكرة الاجتماعية، يمس صميم ينابيع التطور البشري.

فيما قبل الحضارة الصناعية، لم تتح للإنسان إمكانية تسجيل الذاكرة الاجتماعية إلا في أضيق نطاق، ولكن ما أن حلّت الثورة الصناعية، حتى هيأت وسائل جديدة لحفظها، مما أتاح لها امتداداً يتجاوز حدودها السابقة بكثير.

وإذا كانت الحضارة الصناعية قد نجحت في حفظ الذاكرة الاجتماعية خارج جمجمة الإنسان، عن طريق الطباعة، وباقي وسائل التسجيل المتطورة، فإن ذلك الحفظ كان يتسم بالسلبية. لقد بقيت الذاكرة الاجتماعية محنطة فوق صفحة جريدة أوكتاب أو على صورة فيلم سينمائي، ولم يكن يتاح لرموز هذه الذاكرة أن تدب فيها الحياة، إلا عندما يستقبلها مخ بشري.

أما تكنولوجيات ثورة المعلومات، فقد أحدثت انقلابا عندما جعلت الذاكرة الاجتماعية، بالإضافة إلى التزايد الكبير في قدرها، حية متفاعلة طوال الوقت .

فالكمبيوتر لا يقف عند حد مساعدتنا على تنظيم شذرات المعرفة في شكل نماذج متكاملة للواقع. إنه يعمل أيضا عى توسيع الحدود البعيدة للمكن. لم نر من قبل مكتبة تفكر، أو ملفا يتعقل ما به من معلومات أو إحصائيات... لكن الكمبيوتر يمكن أن يستجيب إذا ما طلبنا منه «أن يفكر فيما لا يمكن التفكير فيه»، أي فيما لم يفكر فيه البشر من قبل.

لهذا تجدنا لا نستريح للمعنى القاموسي لكملة كمبيوتر، لذي اشتق منه الاصطلاح العربي «الحاسوب»، لأنه يقف عند حد الوظائف الأولى

للكمبيوتـر، عندما كـان يعمل كآلـة حاسبة كبيرة، تلك الـوظيفة التي تجاوزناها إلى حد بعيد .

لكن، ما هي العلاقة متبادلة التأثير بين هذه التكنولوجيا والبشر؟.

لقد رأينـا فيما سبق كيف كان ضعف المعلومات المتـوفرة في الأسرة والقريـة خلال المجتمع الزراعي، سببـا في ندرة المعلومات المضـافة إلى الجيل الجديد، وسببـا في التشابه الكبير لما يدور في عقـول أبناء الأسرة أو القريـة. لقد كـانت محدوديـة المعلومـات والمعارف عـاملاً هـاما في استاتيكية الفكر الزراعي. ولهذا فإن الاحتكاكات القليلة بين المجتمعات الـزراعية، نتيجـة النزوح في وجـه كـارثة طبيعيـة أونتيجة للحـروب والغـزوات واختلاط المجتمعـات.. هذه الاحتكـاكات كـانت تتسبب في تدفقات معلوماتية ومعرفية غير مألوفة .

وعنـدما تصـاعـد تراكم المعلـومـات في المجتمع الصناعي، نتيجـة لخروج البشر من مجتمع القرية المغلق، والتعامل مع ظروف مجتمعية مختلفة، جـاء مبدأ النمطيـة والتوحيد القيـاسي الذي يقتضيـه صالح الاقتصاد الصناعي، ليحد من تأثير هذه المعلـومات والمعارف المضافة على عملية تنوع البشر وتمايزهم .

ولقـد رأينا كيف كـانت وظيفـة المدرسة في المجتمع الصنـاعي هي تـرسيخ النمطية والقـولبة بين الصغـار، حتى يشبـوا رجالا نـافعين، منسجمين مع احتيـاجات العمل الصنـاعي وطبيعته.. وعلى الـرغم من انتشار الكتب والمجلات والصحف والمحطـات الإذاعية ، نتيجة لتطور تكنولوجياتها، إلا أن المجتمع الصنـاعي كان حريصا على تغليب أنماط

الحياة التي رسمها، والتي تتفق مع مصالحه، سواء بالقانون أو عن طريق الإعلام الجماهيري الذي يحاصر الأفراد برؤية المجتمع الصناعي، على اعتبار أنها السبيل الأقوم.

كان هذا هو الوضع على مدى ما يقرب من مائتي سنة، لكن جهود الحكومات الصناعية لم تستطع أن تقاوم تدفق المعلومات عبر أنحاء العالم، عند منتصف هذا القرن. ونعتقد أن الحرب العالمية الثانية قد ساعدت على كسر ذلك الحصار الذي تقيمه الدول الصناعية، نتيجة لانتقال الجنود من قارة إلى أخرى، وتعرّف هؤلاء الجنود على أنماط حياةجديدة ومختلفة تماما عن أنماط الحياة التي تعتمدها دولهم. وأيضا، يمكننا أن نتأمل أثر ابتكار محدود، هو الراديو الترانزستور، الذي أصبح بإمكان الفرد أن يحمله معه في أكثر الأماكن عزلة، وأن يدير مؤشره ليستمع إلى أحاديث البشر القادمة من كل مكان على الأرض.

الذي يهمنا الآن في هذا المجال أن نتابع أثر هذا على تنوع البشر.

فأنت عندما تحتك بمجتمع راكد نسبيا، مثل مجتمع القرية، ستجد أن معلوماتك التي تستمدها من أحد أفراد المجتمع، لا تختلف كثيراً عن المعلومات التي تستمدها من باقي أفراد مجتمعه، لكنك عندما تحتك بمجتمع ديناميكي، في مدينة كبرى حاليا، فستجد أنه في كل احتكاك بأحد الأفراد، يمكن أن تستمد معلومات جديدة، وتتعرف على توجه مختلف.

لقد أحدث تدفق المعلومات والمعارف تغيراً وتنوعا في البشر، نتيجة

لخصوصية تفاعل الفرد مع هذه المعلومات والمعارف. وهذا التنوع بين البشر، يخلق بالتبعية، الجديد من المعلومات والمعارف، ومع الزمن، ومع تدفق المعلومات، نشأ ما يمكن أن نطلق عليه تعبير «الدائرة النشطة».

و«الدائرة النشطة» تعمل وفق التتابع التالي في دائرةمتصلة: تزايد في المعلومات والمعارف، يقود إلى تنوع وتمايز بين البشر، يقود بدوره إلى المزيد من المعلومات، يقود إلى تطوير تكنولوجيات التعامل مع المعلومات حتى يمكن مواجهة هذا التزايد، وهذا يقود بدوره إلى تزايد المعلومات والمعارف، بفضل الكمبيوتر مثلا، وهذا يقود إلى مزيد من التنوع والتمايز بين البشر..

وهكذا... حلقة نشيطة دائمة من التأثيرات المتسلسلة .

هذه الحلقة النشيطة قد ضاعفت من تنوع البشر وتمايزهم بصفة دائمة، بل وسارعت في تغيير الفرد الواحد لموقفه ورأيه وعاداته ومزاجه واختياراته. إن هذه الآلية شكلت طعنة قوية لأهم دعائم المجتمع الصناعي، وأشاعت الفوض في أنظمته المستقرة ومؤسساته التقليدية، وخلقت حالة من الحيرة الدائمة للحكومات، وأفقدت صانع القرار القدرةعلى اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب، وهزّت الأساس التنظيمي للمجتمع الصناعي،الذي يعتمد على البيروقراطية المركزية، وهرم تسلسل الرئاسات.

لقد كان لتنوع البشر وتمايزهم وتمردهم على نمطية المجتمع الصناعي، أكبر الأثر في إحداث هزّات كبيرة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع الصناعي. لقد تأثرت السوق

وعمليات الانفصال بين الإنتاج والاستهلاك، نتيجة للتنوع والتبدل الذي طرأ على المستهلك، وتدهورت نظم الإدارة المركزية الضخمة نتيجة لعجز القيادة المركزية عن التنبؤ بمواقف وتوجهات الأفراد في القواعد، حدث هذا في الحكومة والمؤسسات الاقتصادية معا.

وبالإضافة إلى هذا كله، فقد قادت ثورة المعلومات وتطور تكنولوجيات الكمبيوتر والروبوت، إلى ثورة في مجال العمل الذي عرفه عصر الصناعة.

ثورة في مجالات العمل

خلال عصر الصناعة، كان العمل في المصنع والمكتب، عبارة عن مهمات جزئية متكررة وروتينية، تعتمد على الجهد اليدوي أو البدني. لم يكن مطلوبا من العامل أن يفكر، أو يستفسر عن شيء من مراحل العمل السابقة أو اللاحقة لعمله. كان عليه أن يتحمل تكرار العملية الموكلة إليه دون تفكير، ودون أخطاء في الأداء، ودون ملل، مع إبداء الطاعة الكاملة لرئاسته المباشرة، ولتسلسل الرئاسات في عمله.

ولعل خير صورة مكثفة لطبيعة هذا النوع من العمل، هي التي تكشفت عنها بصيرة الفنان العبقري شارلي شابلن، وقدمها بأسلوبه الساخر اللاذع. لقد شعر، في أوج ازدهار المجتمع الصناعي، بلاإنسانية العمل الذي يرغم العامل على القيام به في المصنع. ولعلنا نذكر المشهد الشهير الذي كان يمسك فيه بمفتاح أمام خط التجميع المتحرك، وتقتصر مهمته على ربط مسمار أو (صامولة) بشكل سريع متكرر، دون كلل أو ملل .

لقد انسحب الشيء نفسه على معظم جوانب العمل في المكاتب. كان جهد الموظف الكتابي في أغلبه جهداً روتينياً متكرراً، لا يحتاج إلى تفكير أو ابتكار، وهو هنا أيضا جهد جزئي، لا يطلب فيه من الموظف أن يعرف شيئا عن المراحل السابقة عليه أو التالية له، ويمضي وفق النسق القياسي الذي وضعته الإدارة، يوما بعد يوم، وسنة بعد سنة .

فما الذي حدث بعد ذك ؟.

مع تطور تكنولوجيات الكمبيوتر والإنسان الآلي (الروبوت)، أصبح بإمكان هذه التكنولوجيات القيام بكل الأعمال القياسية الروتينية المتكررة، في المصنع والمكتب، بشكل أدق وأقل تكلفة وأقل تعرضا للخطأ النابع من الطبيعة البشرية .

وابتداء من منتصف خمسينات هذا القرن، أخذت الصناعات التقليدية تتناقص داخل الدول الصناعية التقليدية، تتناقص داخل الدول الصناعية، باعتبارها صناعات متخلفة، وجرت محاولات لنقلها إلى الدول النامية. وقد صاحب هذا ظهور صناعات جديدة في الدول الصناعية المتقدمة، تحل محل تلك الصناعات المتخلفة ذات المداخن، والتي تستهلك الوقود والمواد الخام بشراهة، وتنفث عوادمها ملوثة بيئتها.

إن هذه الصناعات الجديدة تختلف بشكل ملحوظ عن سابقتها في عدة أوجه: فهي ليست صناعات كهروميكانيكية ولا تقوم على العلوم التقليدية لعصر الموجة الصناعية، بل تعتمد على التقدم المتصاعد لخليط من العلوم التي كانت محدودة الرواج، أو غير معروفة، منذ

خمسين عاما فقط، مثل المكيانيكا الكمية، والديناميكا الحرارية، ونظرية المعلومات، وعلم الأحياء الجزيئي، وعلوم الفضاء.

بفضل هذه العلوم الجديدة، نشأت صناعات جديدة، مثل صناعة الكمبيوتر، وطيران الفضاء، والبتروكيميائيات المتطورة، وأشباه الموصلات وصناعة وسائل الاتصال المتطورة... إلى آخر ذلك.

إن هذه الصناعات الجديدة يتزايد الاهتمام بها، مما يوحي بأنها ستصبح عماد النشاط الصناعي في عصر المعلومات.

إن هذه التحولات الثورية في مجال العمل، تلعب دورا أساسيا في هزدعائم المجتمع الصناعي. فالتحول من العمالة البدنية إلى العمالة العقلية، تكون له آثاره على كل شيء، في أنماط الحياة التي يفرضها المجتمع الصناعي، من حيث نوع العمل، ونوع العلاقة بين العامل العقلي وصاحب العمل، وجدوى الاتحادات والنقابات العمالية، ونوع الدراسة والنظم التعليمية القادرة على بناء الإنسان المبدع القادر على الابتكار في عمله.

من هذا كله يمكننا أن نلمس تتابع الأسباب التي تهز أركان المجتمع الصناعي، والتي تعمل بشكل متزايد على تغيير كل ما فرضه ذلك المجتمع من أسس ومبادىء وعقائد، وفي الوقت نفسه تشق الطريق لأسس ومبادىء وعقائد جديدة نابعة من مصالح وطبيعة مجتمع المعلومات.

الفصل الخامس

مجتمع المعلومات

مجتمع المعلومات

منذ أكثر من ثلاثة عقود، بدأ المفكرون المستقبليون في الإعلام عن مقدم مجتمع جديد، نتيجة للتحولات التي كانت قد جرت في ذلك الحين. انصب اهتمامهم على دراسة العلاقات والتأثيرات المتبادلة، عند التصدي للنظر في المشاكل العارضة، وعند البحث عن مستقبل يعتمد على الحلول الباقية، غير المؤقتة، لتلك المشاكل. حدث هذا بعد أن فشل العلماء التقليديون في ذلك، اعتماداً على أدواتهم التي تعودوا عليها، وعندما ظهر أن هذه المشاكل تتجاوز إمكانات الأهداف الأكاديمية التقليدية. بدأت هذه المحاولات للبحث عن حلول للأوضاع القائمة، والمشاكل الشاملة، على أيدي أفراد من خارج الإطار الأكاديمي .

حاول هؤلاء المفكرون أن ينظروا إلى المشاكل بطريقة جديدة غير تقليدية، وقد أطلقوا على أنفسهم اسم " مستقبليين " ، ليميزوا أنفسهم عن المفكرين التقليديين، الاشتراكيين والرأسماليين، واليساريين الجدد والليبراليين والمحافظين، ذلك أن وجهات نظرهم تتجاوز هذا التصنيف، وفقا للمعايير التقليدية .

وكانت الاستجابة لرؤى المستقبليين ضعيفة في أواسط الأكاديميين، ربما باعتبارها رؤى غير شرعية، خارجة عن القوانين الأكاديمية، وربما بحكم بكارتها وجدتها، واقتحامها للمجهول. وكان من الممكن أن تفقد رؤى المستقبليين مصداقيتها، لولا أنها تدعمت نتيجة لجهود بعض العلماء، الأكاديميين المحترفين، الذين تحولوا بعلم

الطبيعـة، من الديناميكـا التي وضـع قوانينهـا اسـحق نيـوتن،إلى علم طبيعـة جديـد قائم على الميكـانيكا الكميـة والديناميكا الحراريـة، أي تحولوا من النظرة الميكانيكية للطبيعة إلى النظرة الكلية الشاملة، أو كما قلنـا في مطلع الحديث «منظـور عين الطـائر». كما أن جهـد العلماء في مجال نظريـة المعلومات، قـد أعاد اكتشـاف المعلومات عنصراً جـديداً لتفسير الكون، بالإضافة إلى العنصرين التقليديين: المادة والطاقة .

لقـد لعب هـذا التحـول في أنماط ونماذج علم الطبيعـة الجديـد، في ارتبـاطـه بنظريـة المعلـومـات الموسعـة في العلوم الطبيعيـة، وعلـوم الكمبيوتر، والعلوم الاجتماعية، لعب هذا كله دورا كبيراً في طريقة تفهم الناس لأنفسهم، ولعلاقاتهم بالبيئة والطبيعة، بشكل شامل. لقد تبين الناس أن رؤى المستقبليين وثيقـة الصلة بهذا التوجـه العلمي الجديد. وبدون مسـاندة العلم، وبدون التحـول في أنماطه ونماذجـه، كان من الممكن أن ينظـر الناس إلى رؤى المستقبليين بـاعتبـارها مجرد خيـال علمي بلا جذور، ومن ثم تضعف استجابتهم لها.

في البـداية، تحدث المفكـرون عن مـؤشرات التغيير الأساسيـة التي أمكنهم حصرها، عن طـريق الرصـد اليومي للواقع، والقيـام بعمليات تحليل المضمون. ثم حاولوا الربط بينهـا، لاكتشاف العلاقات المتبادلة بينها، وتحدثـوا عن تغيرات جذريـة في أسس المجتمعيـة لحياة البشر، وعن تشكل واقع مجتمعي جديد. تكلمـوا عن هذا المجتمع الجديد الذي يتشكل ليحل محل المجتمع الصنـاعي، وأطلقـوا عليـه عـدة أسماء «مجتمع ما بعـد الصناعـة» أو «مجتمع الثورة الصنـاعية الثـالثة» أو «مجتمع ما بعد الحداثة» أو «مجتمع الموجة الثالثة». إلا أن إطلاق اسم

«مجتمع المعلـومـات» لم يتم إلا أخيراً، بعـــد أن تـراكمت معلـومـات المستقبليين حول طبيعة القوة المحركة الأساسية للمجتمع الجديد .

وكان الكاتب المستقبلي اليـاباني يونيجي ماسـودا من أوائل الذين تمسكوا بإطـلاق هذا المسمى المحدد «مجتمع المعلـومات» على المجتمع الذي تقـود إليه التغيرات المجتمعية الحادثـة. وفي تساؤلـه عن صورة مجتمع المعلـومات، يقـول إن رؤيته لـذلك المجتمع تقوم على فـرضـين أساسيين :

(١) مجتمع المعلـومـات سيكـون طـرازا جـديـداً من المجتمعـات البشريـة، يختلف كليـا عن المجتمع الصنـاعي الحالي الـذي نعـرفـه. وبعكس التعبير الغامض «مجتمع ما بعد الصناعة» فإن تعبير مجتمع المعلومات، كما نستخدمه هنـا، يعبر باصطلاحات محددة عن خواص وبنيـة المجتمع القـادم. وأسـاس هـــذا الافتراض هـو أن إنتـاج القيم المعلوماتية، وليس القيم المادية، سيكـون القوة المحركة وراء المعلومات وتطور المجتمع.

إن النظم السابقـة للتكنولـوجيا الابتكـارية كانـت دائما تهتم بقوة الإنتـاج الماديـة. لكن مجتمع المعلـومـات المستقبلي يجب أن يقـوم من خلال إطار مختلف كليةً، وعن طريق التحليل العميق لنظام تكنولوجيا (الكمبيـوتر - الاتصـالات) الـذي يحدد الطبيعـة الأساسيـة لمجتمع المعلومات، هذا هو الافتراض الأول لماسودا.

(٢) أما الافتراض الثاني، فهـو أن نمط النمو في المجتمع الصناعي، هـو النمـوذج المجتمعي، الـذي يمكن أن نستنبط منـه التكـوين الكلي

لمجتمع المعلومات، ومن هذا ننتقل إلى الفرض التاريخي الشجاع الذي يفيد: أنه من الممكن استخدام نمط النمو السابق للمجتمع البشري باعتباره نموذجاً تاريخياً، يصلح للمضاهاة والمقابلة والمقارنة، في سعينا إلى تصور المجتمع المستقبلي .

وهو يقول إن وضع مكونات مجتمع المعلومات جنبا إلى جنب، باستخدام المقابلة التاريخية، يمكن أن ييسر لنا طريقة فعالة للغاية في رسم الإطار الأساسي لمجتمع المعلومات .

وهكذا، يمكننا عن طريق إجراء المقارنة والمقابلة بين جزئيات المجتمع الصناعي وجزئيات مجتمع المعلومات، أن نصل إلى التعرف على الكثير من صور المجتمع الزاحف. والمقارنة التالية تشمل كل شيء في الحياة البشرية، وليس المقارنة التكنولوجية فقط.

(١) جوهر التكنولوجيا الابتكارية :

كانت الآلة البخارية هي الابتكار التكنولوجي الأساسي، وكانت جوهر المجتمع الصناعي. وظيفة هذه التكنولوجيا الابتكارية كانت أن تحل محل القوة الجسدية للإنسان، وأن تضخمها. أما في مجتمع المعلومات، فإن تكنولوجيا الكمبيوتر هي التي ستكون التكنولوجيا الابتكارية التي تشكل جوهر تطوره، وستكون وظيفتها أن تحل محل العمل العقلي، وأن تسعى إلى تضخيمه. **أي الانتقال من العمل الجسدي إلى العمل العقلي .**

(٢) القوة الإنتاجية :

في المجتمع الصناعي كانت ثورة القوة المحركة، الناتجة عن اختراع

الآلة البخارية، هي السبيل إلى التنمية السريعة لقوى الإنتاج المادي، وهي التي مكنت الإنسان من الإنتاج على نطاق واسع للبضائع والخدمات، وسرعة نقل هذه البضائع. أما في مجتمع المعلومات، فإن «الثورة المعلوماتية» التي نتجت عن تطوير الكمبيوتر، ستقود إلى التعجيل بانتشار قوة الإنتاج المعلوماتية، بحيث يمكن إنتاج المعلومات المعرفية المنظمة، والتكنولوجيا، والمعرفة، على أوسع نطاق، **أي الانتقال من إنتاج البضائع إلى إنتاج المعلومات.**

(٣) مركز الإنتاج:

في المجتمع الصناعي، كان المصنع الحديث، بآلاته وتجهيزاته، هو الرمز الحقيقي، وكان مركز إنتاج البضائع. وفي مجتمع المعلومات، تحل المرافق المعلوماتية (أي البيئة التحتية المعتمدة على الكمبيوتر)، والتي تتكون من شبكات معلومات، وبنوك بيانات، تحل محل المصنع بوصفه رمزاً مجتمعياً، وتصبح هذه المرافق المعلوماتية مركز الإنتاج والتوزيع للبضائع المعلوماتية، **أي الانتقال من المصنع إلى المرافق المعلوماتية.**

(٤) السوق باعتبارها بنية (اجتماعية - اقتصادية):

اتسعت الأسواق في المجتمع الصناعي نتيجة لاكتشاف قارات جديدة، والاستيلاء على المستعمرات. وكانت زيادة القدرة الشرائية عند المستهلكين، هي العامل الرئيس في توسع السوق. أما في مجتمع المعلومات، فستصبح الجبهة المعرفية هي السوق المحتملة، وتصبح الزيادة في فرص حل المشاكل لمجتمع ينمو بشكل دائم وديناميكي، هي

العامل الأساسي وراء اتساع سوق المعلومات، **أي الانتقال من سوق الاستهلاك إلى سوق المعرفة .**

(٥) الصناعات القائدة :

الصناعات القائدة في التنمية الاقتصادية، بالنسبة للمجتمع الصناعي، هي صناعات الآلات والمواد الكيميائية. والبناء الكلي، لهذه الصناعات يتضمن صناعات أولى وثانية وثالثة. وفي مجتمع المعلومات ستكون الصناعات القائدة هى الصناعات العقلية، وسيكون جوهرها الصناعات المعرفية، وستضاف الصناعات المتصلة بالمعلومات عنصراً جديداً في البناء الكلي للصناعات، باعتبارها المجموعة الرابعة بالنسبة للمجموعات الأولى والثانية والثالثة. وهكذا سيتضمن البناء الصناعي، صناعات متصلة بالمعلومات على المحور الرأسي، وصناعات متصلة بالصحة والإسكان وما أشبه على المحور الأفقي. **أي الانتقال من الآلات والكيميائيات إلى المعلومات والمعرفة .**

(٦) البنية الاقتصادية :

إن الهيكل الاقتصادي الصناعي يتميز بالتالي : (أ) اقتصاد السلع والمعتمد على المبيعات (ب) والتخصص في أقسام العمل لحساب الإنتاج، (جـ) والانفصال الكامل للإنتاج عن الاستهلاك، وبين المؤسسة والبيت. أما في مجتمع المعلومات فنجد الآتي:

(أ) المعلومات – التي هي محور التنمية الاجتماعية الاقتصادية – سيتم إنتاجها عن طريق المرافق المعلوماتية، (ب) تزايد الإنتاج الشخصي للمعلومات عن طريق مستخدميها، وهكذا ستتراكم

المعلومات، (جـ) هذا التراكم في المعلوماتية سيشيع من خلال الإنتاج التعاوني، والمشاركة في المرافق المعلوماتية (د) سيتغير الاقتصاد بنيويا من اقتصاد تبادل أو مقايضة، إلى اقتصاد تعاوني، **أي الانتقال من فصل الإنتاج عن الاستهلاك إلى اقتصاد تعاوني.**

(٧) المبدأ الاجتماعي الاقتصادي :

في المجتمع الصناعي يكون قانون السعر، وهو المبدأ الاجتماعي الاقتصادي العام، اليد الخفية التي تحقق التوازن بين العرض والطلب. ويكون النمو في الاقتصاد وفي المجتمع ككل خاضعا لهذا النظام الاقتصادي. أما في مجتمع المعلومات، فيكون مبدأ الهدف، (وهو في حقيقته مبدأ الهدف والوسائل معا)، هو المبدأ الرئيسي في المجتمع، وفيه تعمل التغذية الأمامية التعاونية، التي تعيد توزيع الواجبات من أجل تحقيق الهدف العام، هي التي تعمل لتوفير النظام في المجتمع. **أي الانتقال من قانون السعر إلى مبدأ التعاون .**

(٨) الأداة الاجتماعية الاقتصادية :

في المجتمع الصناعي يعتبر المشروع الاقتصادي، أو المجموعة الاقتصادية، أكثر الأدوات أهمية للنشاط الاجتماعي، وبه ثلاث مجالات، المشروع الخاص، المشروع العام، بالإضافة إلى المجال الثالث الذي يتضمن ملكية الحكومة من خلال إدارة خاصة. أما في مجتمع المعلومات فسيكون أهم أدوات النشاط الاجتماعي، «المجتمع التطوعي» وهو يعني مجموعة اجتماعية اقتصادية، يمكن تقسيمها بشكل واسع إلى مجتمعات محلية، وإلى مجتمعات معلوماتية، **أي أننا ننتقل من المؤسسة الاقتصادية إلى المجتمع التطوعي .**

(٩) النظام الاجتماعي الاقتصادي :

إن النظام الاجتماعي الاقتصادي لمجتمع الصناعة، هو نظام المشروع الخاص، الذي يتميز بالملكية الخاصة لرأس المال. والتنافس الحر، وتعظيم الأرباح، أي السعي إلى أقصى الأرباح. أما في مجتمع المعلومات، فسيكون النظام الاجتماعي الاقتصادي، قائما على المجتمع المدني التطوعي، الذي يتميز بتفوق البنية التحتية، باعتبارها نمطا يجمع بين رأس المال العام، ورأس المال البشري ذي التوجه المعرفي، وبإطار أساسي يجمع بين مبدأي التعاون والمنفعة الاجتماعية، **أي أننا ننتقل من استهداف تعظيم الأرباح، إلى التعاون والمنفعة الاجتماعية.**

(١٠) شكل المجتمع :

إن المجتمع الصناعي هو مجتمع السلطة المركزية وتسلسل الطبقات. أما مجتمع المعلومات فسيكون مجتمع المراكز المتعددة والتكامل التطوعي. وهو مجتمع يعمل بشكل أفقي، وليس بشكل رأسي كما في حالة المجتمع المركزي، ويحقق النظام الاجتماعي من خلال عمليات الاستقلال الذاتي والتكامل، التي يتميز بها المجتمع المدني التطوعي. **أي أننا ننتقل من المركزية إلى المراكز المتعددة، ومن الطبقات إلى التكامل التطوعي.**

(١١) الهدف القومي :

إن هدف المجتمع الصناعي هو إقامة مجتمع الرفاهية القومي، مستهدفا أن يحقق المجتمع عالي الرفاهية من المهد إلى اللحد. أما

مجتمع المعلومات فيستهدف تحقيق مبدأ قيمة الزمن (وهذا يعني القيمة التي ترسم وتحقق الزمن المستقبلي)، لكل إنسان. سيكون هدف المجتمع هو أن يستمتع بحياة ذات قيمة في سعيه إلى إمكانات مستقبلية أعظم. **أي أننا ننتقل من الرفاهية إلى قيمة الزمن.**

(١٢) شكل الحكومة :

إن النظام السياسي للمجتمع الصناعي هونظام التمثيل النيابي وحكم الأغلبية. أما في مجتمع المعلومات فسيكون النظام السياسي هو ديمقراطية المشاركة، أو السياسة القائمة على مشاركة الجماهير، وسياسة الإدارة الذاتية للمواطنين، التي تقوم على الاتفاق، والمشاركة والتعاون، وهي سياسة تدخل في حسابها آراء الأقليات. **أي أننا ننتقل من التمثيل النيابي إلى المشاركة.**

(١٣) قوة التغيير الاجتماعي :

تقوم اتحادات ونقابات العمال في المجتمع الصناعي، باعتبارها قوة التغيير الاجتماعي، وتكتسب الحركات النقابية توسعا في نفوذها، بالاعتماد على نزاعات العمال مع أصحاب العمل، كسلاح لها.

أما في مجتمع المعلومات، فستكون حركات المواطنين، والتي ستكون أسلحتها التقاضي أو الالتجاء إلى القانون، وحركات المشاركة. **أي أننا ننتقل من النقابة العمالية إلى قوة حركة المواطنين .**

(١٤) المشاكل الاجتماعية :

توجد ثلاثة أنواع من المشاكل الاجتماعية في المجتمع الصناعي، البطالة الناشئة عن الكساد، والحروب الناتجة عن الصراع الدولي،

ودكتاتورية النظم الفاشية. أما مشاكل مجتمع المعلومات، فستكون صدمات المستقبل الناتجة عن عدم قدرة الأفراد على الاستجابة بسهولة للتحولات الاجتماعية السريعة، وأعمال الأرهاب من الأفراد والمجموعات، مثل خطف الطائرات والرهائن، والاعتداء على الخصوصيةالفردية، وأزمات المجتمع المحكوم التي يمكن أن تنشأ من سيطرة قلة من المتحكمين في بيانات ومعلومات الكمبيوتر، مما يعيد إلى الذاكرة مخاوف الكاتب أورويل. **أي أننا ننتقل من البطالة والحروب والحكم الشمولي، إلى صدمات المستقبل والإرهاب ومخاوف المجتمع المحكوم.**

(١٥) أعلى مراحل البنية الاجتماعية الاقتصادية تطوراً

إن أعلى المراحل تطوراً في المجتمع الصناعي هي مرحلة الاستهلاك الجماهيري العالي على نطاق واسع، التي تنصب على السلع المعمرة، كما هو واضح في مجال السيارات. أما أعلى مراحل المجتمع المعلوماتي تطورا، فستكون تأسيس مجتمع خلق المعرفة الجماهيرية على نطاق واسع، وفيه يلعب الاستخدام المتنوع للكمبيوتر، الدور الأساسي في خلق المعرفة لدى الجميع، مما يحقق إشباع الذات. **أي أننا ننتقل من مجتمع الاستهلاك، إلى مجتمع خلق المعارف وإشباع الذات.**

(١٦) المعايير القيمية :

في المجتمع الصناعي، تكون القيم المادية لإشباع الحاجات النفسية والبدنية، هي المعايير العامة للقيم الاجتماعية. لكن في مجتمع المعلومات، ستنبع المعايير العامة للقيم الاجتماعية من السعي إلى

الإشبـاع النـاتـج عن تحقيق الأهـداف. **أي أننـا ننتقل مـن إشبـاع الحاجات المادية إلى إشباع تحقيق الأهداف .**

(١٧) روح العصر :

إن روح المجتمع الصناعي كانت هي روح عصر النهضة التي تقوم على تحرير البشر، ممـا يعني – أخلاقيـا – احترام الحقوق الأسـاسية للإنسـان – والتأكيد على كرامة الشخص، وإشاعة روح المحبة الأخوية لعلاج الفوارق الاجتماعيـة والاقتصادية. أما روح مجتمـع المعلومات فستكون الروح العالمية، أي التكـافل الذي يحقق التوافق بين الإنسـان والطبيعـة، والـذي يتضمن – أخـلاقيـا – ضبط النفس والمسـاهمة الاجتماعية . **أي أننـا ننتقل مـن روح عصر النهضـة إلى روح العالميـة.**

* * *

لقد حـرصنا على طرح هـذه الدراسة المقـارنة، بشكل مكثف ودون الدخـول في التفاصيل الـلازمة لتوضيـح كل اصطلاح أو تعبير، حتى نستطيع أن نتعرف بشكل كلي على طبيعة مجتمع المعلـومات الزاحف، اعتمادا على منظور عين الطائر .

وإذا كانت الصيـاغة التي نقدمها، قـد توحي بأننا نقـوم بما يشبه الدعـوة إلى مجتمع المعلومـات، أو تزيين الآتي في مقـابل ما هـو كائن، فيهمنا في هـذا المجال أن نقـول ثانية إن الـذي نتكلم عنه ليس مـدينة فاضلـة، أو عقيدة نحض الآخـرين على الأخـذ بها، إننا نطرح الـواقع الـزاحف، بصرف النظـر عن الحكم الأخـلاقي عليـه. ذلك لأن الحكم الأخـلاقي، والقبـول والـرفض، هـو مسؤوليـة الأفـراد والمجتمعـات والشعوب، كل بما يرتضيه لنفسه .

ثم مسألة ثانية، نرجو إلا يقود طرح عناصر مجتمع المعلومات متجاورة، إلى غياب العلاقات المتبادلة بينها. إن فهم هذه العلاقات المتبادلة هو السبيل إلى الرؤية المستقبلية الكلية الشاملة.

لقد طرحنا – فيما سبق – نموذجا لهذا التناول، عندما أوضحنا أثر ثورة المعلومات بالنسبة لتباين وتنوع البشر، وأثر ذلك بالتبعية على الاقتصاد وعلى الإدارة، وعلى السياسة، وعلى التعليم.

المهم الآن، أن نعود إلى نقطة البداية، لنسأل انفسنا ثانية: لماذا هذا الحديث عن المستقبل، وعن مجتمع المعلومات؟.

الإجابة التي لا يجب أن ننساها، هي أن هدفنا من هذا كله أن نفهم التغيرات، العالمية الحادثة، وأن نتعرف على أثرها علينا، تمهيدا لرسم إطار رؤية جديدة، تساعدنا على التخلص من مشاكلنا، بطريقة لا تخلق لنا مشاكل مستجدة في المستقبل، وتساعدنا على إعادة ا لبناء الشامل في جميع مجالات حياتنا، تأهباً للمجتمع الزاحف، وتخلصاً من التخلف الذي لحق بنا.

منهج للرؤية المستقبلية

لكي نفهم أثر هذه المتغيرات التي طرحناها على المجالات المختلفة لحياتنا، يحسن أن نلتزم بمنهج واضح، في استنباطنا صورة المستقبل، في هذا المجال أو ذاك، وبالنسبة لهذا الشعب أو ذاك. وكنا نتمنى – لو سمح لنا حيز هذا الكتاب – بتضمين تفصيلي لتطبيقات

على هـذا الـذي نقـولـه في مختلف المجـالات... في التعليم والاقتصـاد والإدارة والممارسة الديمقراطيـة والحروب والإعلام والمرأة، لكي نؤكد طبيعة المنهج الـذي ندعـو إلى الأخذ به، لهذا، نحيل كل مـن يهتم بذلك التطبيق التفصيلي النـوعي، إلى كتـابنـا «أفيقـوا.. يـرحمكم الله!» (دار الشروق – ١٩٩٢) فسيجدون فيه مثل ذلك التطبيق.

لكن هـذا لا يمنـع أن نـورد هنـا حصرا مـركـزاً، لمؤشرات التغيير الأسـاسيـة الأكثر تأثيراً من غيرهـا، والتي يمكن أن نعتمـد عليهـا في تصور مستقبل أي نشـاط من النشاطـات البشرية، في أي مجتمع من المجتمعات.

(١) التحول من النمطية إلى التنوع والتباين:

لقد أشرنا من قبل إلى أثر ثورة المعلـومات على مبدأ من أهم مبادىء المجتمع الصناعي، ونعني بذلك النمطية، أو التـوحيد القياسي، للأشياء والبشر، أو حصر البشر بين خيارين على أحسن الفـروض. ورأينا كيف يؤثـر ذلك التداعـي لمبدأ النمطية على منطـق التنظيمات الاجتماعية في المجتمع الصناعي، سواء بالنسبة للعـلاقة بين صناع القرار عند القمة وأفراد الشعب عند القاعدة، أو العلاقة بين قيادة المؤسسة الاقتصادية والعاملين فيها، أو العلاقة بين المؤسسة الإنتاجية ومستهلكي إنتاجها. ورأينا أيضـا كيف يؤثر ذلك التحـول على التعليم الذي أقـامه المجتمع الصناعي لصـالح اقتصاده، ممـا يقتضي إعادة بناء العمليـة التعليمية بشكل شامل.

إن هذا التحول إلى التنوع والتباين ينسحب على كل شيء، على نوع

الطاقـة التي نستخدمها، وشكل الصنـاعات وحجمها ونـوعيتها، وعلى أسـاليب الحياة التي نـرتضيها لأنفسنـا، وعلى مجالات اختيارتنـا في السلع والمسكن، ووسائل الثقافـة والترفيه، وعلى عادات وأوقات العمل وأماكنه، وعلى العقائد التي نعتنقها، والطعام الذي نتناوله .

(٢) من المركـزية إلى اللامـركزيـة، ومن الهرم البيروقـراطي إلى الشبكية :

لقد قـامت مركزيـة المجتمع الصناعي على أساس شيـوع وسيادة النمطية، ممـا يتيح لصانع القـرار في الحكومـة أو الحزب أو المؤسسة الاقتصادية والاجتماعية أن يصدر قراراته السليمة في الوقت المناسب، مطمئنا إلى تعرفـه على طبيعة القواعد التي تتولى تنفيـذ هذه القرارات، وقد ساعد هذا على تسهيل إقامة المؤسسات العملاقة، والدول الكبرى، باعتبار أن ضخـامة حجم المؤسسة أو الدولـة يعني المزيد من الكفاءة والمزيد من القـدرة التنافسية.. هذه المؤسسـات العملاقة كـانت تتخذ لتنظيماتها شكل الهرم البيروقـراطي، قلـة صغيرة عند القمـة تتـولى القيادة وتنفـرد بصناعـة القرار، وأفـراد عند القـادة أقرب إلى الآحـاد المتطـابقة، يقـومون بـالعمل الإنتاجي.. وبين هـذين المستويين عـدة مستويـات من الإدارة الوسيطة، التـي تنقل قرارات القمة إلى القـاعدة، وتراقب كم ونوع إنتاج الأفراد عند القاعدة .

ومع التحـول من المركزيـة إلى اللامـركزيـة، نتيجة لتنـوع الأفراد وتمردهم على قيود القولبة، أصبح من الضروري أن نتحول من الهرم البيروقراطـي ونظام تسلسل الـرئاسات، إلى أشكـال تنظيمية جـديد متنوعة ومتباينة، يناسب كل منها شكل النشاط الذي تطبق عليه.

وقد ظهر أساس جديد لإدارة وتنظيم البشر في الدولة والمؤسسة، أيا كانت هـذه المؤسسة، أكثـر اتفاقـا مع الواقع المجتمعي الجديـد الذي يتشكل، هو التنظيم الشبكي، الذي يقـوم على وحدات صغيرة متكاملة تتمتع باستقلال ذاتي، وحريـة واسعة في الحركة والتصرف، استجابة للواقع سريع التغير، في إطار تخطيـط ينسق بينها، وبين الأهداف التي تحدد لها، تقـوم به قيـادة ذلك النشـاط، من قلب هذه الشبكـة، ومن خلال اتصـال مباشر بين هذه القيـادة، وكل وحدة من هذه الـوحدات. هـذه الوحـدات الصغيرة شبه المستقلـة، يعتمد استمـرارها على بقـاء وظيفتها، وإلى حين تحقق هـذه الوظيفـة، وتكون قـابلة لـلانقسام أو الاندماج في وحـدات أخرى وفقا للمهام واحتيـاجات تحقيق الأهداف. كما أن هذه الوحدات يكون لها حق الاتصال المتبادل مع باقي الوحدات داخل المؤسســة أو خارجهـا، اتصــالا أفقيا، بـالإضـافة إلى اتصــالها بقيادتها على أساس رأسي.

(٣) من العمل الجسدي المتكرر إلى العمل العقلي المبدع :

كانت طبيعة العمـل في الصناعات التقليدية، التي شـاعت على مدى عصر الصنـاعة، لا تقتضي من معظم العـاملين أكثر من إتقـان جزئيـة العمل الصغير جـدا التي توكل إلى كـل منهم، والقيام بها وفقـا للنمط القياسي بشكل روتيني يـوما بعـد يوم، دون ملل أو كلل، مع الإطـاعة التـامة للـرؤساء المبـاشرين، واحترام تسلسل الـرئاسات، والالتـزام بالتزامن الدقيق الذي تفرضه طبيعة العمل النمطي ومراحله المتتابعة .

ومع التحول من الصنـاعات التقليدية إلى الصنـاعات الجديدة، أي التحــول من الصنـاعــات الكهــروميكـانيكيــة إلى الصنـاعــات

الإلكتروميكانيكية، التي تحتم صفة النمطيـة عن العامل، وتتطلب منه القدرة على التفكير والابتكـار والإبداع، والإلمام الشـامل بعلاقـة العمل الذي يقوم به بغيره من الأعمال المتصلـة بعمله... مع كل هذا التحول، تنشأ أسس جديدة للعمل والعمالة، وتقوم إدرة العمل – أيا كان – على أساس شبكـي وليس هرميـاً. هذا هـو ما يفـرضه تحول الصنـاعات القائدة من الصناعات التقليدية إلى الصناعات المعلوماتية .

وبتـداعي مبدأ التـزامن المحكم الـذي فرضـه صـالح الصناعـات التقليـديـة، يحل مبـدأ الـزمن المرن في كل شيء، في سـاعـات العمل ، وتوقيتهـا، وفي مكان العمل وأسلوبـه. وأيضا تنتفي الحاجـة إلى واحد من أهم أسس المجتمع الصنـاعي، نعني بـذلك مبدأ التركيـز الشـديـد، ويصبح الانتشار والتوزع ممكنا ومـربحا ومفيدا، في ظل قيام المرافق المعلوماتية المطلوبة .

(٤) من التعليم النمطي إلى التعليم الابتكاري :

مع التحول من النمطية إلى التنوع والتباين، ومع التحول من العمل الجسدي إلى العمل العقلي الابتكـاري، تتغير الأسس التي قامـت عليها العملية التعليميـة في المجتمع الصناعي، ويصبح مـن الضروري إعادة بناء العملية التعليمية على أسس جديدة، تتفق مع الواقع الجديد .

فالهدف من التعليم هو إعداد الطفل لكي يكـون قادرا – عند انتهاء سنوات دراسته – على التعايش مع المجتمـع الذي يعمل فيه، والتوافق مع الـواقع الذي يسـود مجتمعـه، وأن يكون مـؤثـراً وفاعـلا في ذلك المجتمع. ومن ثم، فإن التحـولات التي تكلمنـا عنهـا، تحتم أن يكـون

للتعليم أهداف أخرى جـديدة، غير التي عرفناهـا عن التعليم على مدى القرنين الماضيين .

إن طبيعة العمل في مجتمع المعلومات، تقتضي إعـداد التلميذ بطريقة تجعلـه مبتكرا مبـدعـا، يعترض وينـاقش، ويفكـر ويقارن، ويختـار الوسائل الأقـرب إلى طبيعته في تحصيل المعلومـات والمعارف، ونتيجة لتدفق المعلـومات والمعارف وتسـارعها في مجتمع المعلومـات. ونتيجة للتغير والتطور الدائم في التكنولوجيات التي يقوم عليها العمل، ونتيجة لاختفاء صناعات بأكملها وظهور صنـاعة جديدة تماما تحل محلها.. نتيجة لهذا كلـه تصبح العديد مـن التخصصات غير مطلوبـة، وتظهر مكانها تخصصات جديدة لم تكن معروفة من قبل.

لهذا يصبح من الضروري أن يكـون التعليم عمليـة مستمـرة على مدى الحياة، وأن تصبح حياة الفرد سلسلة متصلة من التعليم والعمل والتدريب، ثم إعادة التدريب. وهكـذا يكون بإمكان الفرد أن ينتقل من تخصص إلى تخصص آخـــر جـديـــد، عنـدمـــا ينقضي الاحتيـاج إلى تخصصه السابق.

ومع نشوء مشـاكل جديدة في الحياة، نتيجـة للتغيرات المتلاحقة في المجتمع، يصبح من غير المفيد تلقين التلميذ طرقا لحل المشاكل الحالية، التي لن تصـادفه عندمـايدخل إلى معترك الحيـاة. لهذا يصبح من أهم أهداف التعليم، هو أن يتدرب التلميـذ على دراسة المشكلة – أي مشكلة – والبحث عن بـدائل الحلول المتـاحـة لهذه المشكلة، ثم اختيـار الحل المناسـب، والذي يتفق مع إمكـاناته وفهمـه لمستقبل هذه المشكلـة، ثم التدرب على تنفيذ الحل الذي يختاره.

(٥) من ديمقراطية التمثيل النيابي إلى ديمقراطية المشاركة :

ديمقراطيــة التمثيل النيابي، بكل ما مــا فيها من انتخابـات دورية وأحـزاب، ونـواب، ومجالس نيابيــة، وحكـومــة مركـزيــة، نبعت من احتياجات المجتمع الصنـاعي. ومع التحولات التي تهز دعائم المجتمع الصناعي، تفقـد ديمقراطيــة التمثيل النيابي، في كل مكـان. من العالم صلاحياتها، وتخضع عملية اتخاذ القرار لمقتضيات التنوع والتباين في تـوجهات البشر، وللتحـول من الأســاس التنظيمي الهرمي إلى التنظيم الشبكي، ومن السعي إلى الضخــامــة إلى الإيمان بكفـــاءة الأصغــر، والأكثر قدرة على حـرية الحركة وإعادة البنـاء وفقا للظروف المتغيرة، وللتحول من التركيز الشديد إلى الانتشار الجغرافي والفئوي.

إن هذه التحولات تفرض أسسا جديدة للحياة، وتحتم الأخذ بنظام ديمقراطي جـديد، يختلف عن النظـام الديمقـراطي الذي عـرفه عصر الصناعة. وهو نظام يستـوجب هبوط جانب كبير من مسؤولية اتخاذ القرار، من القمة إلى القواعد الجغرافيــة، والفئوية، بحيث يتولى الأفراد في القواعـد – بأنفسهم – اتخاذ القرارات في كل مــا يؤثـر على حياتهم، دون أن يتركوا هــذا لمن يمثلهم وينوب عنهم. وهــذا هو مــا نطلق عليه اسـم «ديمقراطية المشـاركة».

ويـرتبط بتطبيق هذا النـوع من الممارسة الـديمقراطيــة، أن يشيع التوجه المستقبلي بين الأفراد في القواعد. فــالإنسـان – خاصة ذلك الذي لم يتعـود على اتخاذ القـرارات – يكـون أميل إلى اتخاذ القـرارات التي تحقق مصـــالحه القــريبــة والمباشرة، دون النظـر إلى العــواقب الأبعــد والآثــار الأشمل، مما يعتبر تنــاقضا مع طبيعــة التغير التي يتسم بها

مجتمع المعلـومات. ويطلق بعض المفكـرين المستقبليين على الجمع بين ديمقراطية المشاركة والتوجه المستقبلي، اسم «الديمقراطية التوقعية».

المهم، أن انتـزاع نسبـة من مسـؤوليـة اتخاذ القـرار، ونقلهـا من المستوى القيـادي إلى القاعدة، يعني الحد مـن صـلاحيات الـدولة التي عرفها عصر الصنـاعة، وينهي صفتها بوصفها سلطة تحكم مـركزية. وبهذا تتحول القيـادة من التحكم والأمـر والانفراد بـاتخاذ القرار، إلى التنسيق بين المستـويات القـاعديـة، ووضع الخطط العامـة، وتيسير مهمة القواعد في اتخاذ القرارات.

إلا أن الحكـومة لا يقف انتقـاص صـلاحيـاتها عند هـذا الحد، فإن قـدرا من صـلاحيـاتها التقليـدية يضـاف إلى المؤسسـات والهيئـات والكيانات العالمية، التي تتضاعف فعالياتها مع التحول إلى العالمية .

(٦) من القومية إلى العالمية :

تحدثنـا من قبل عن التحـول إلى العـالمية (جلـوبـاليـزم) في جميع المجـالات الاقتصـاديـة والسيـاسيـة، ورأينـا كيف أن التطـورات التكنولوجية المتلاحقة، في مجالات الكمبيوتر، والاتصالات والانتقالات، قـد حققت ما يمكن أن نطلـق عليه «الـواقع العـالمي» في مكان الـواقع القومي، ورأينـا تطبيقاً على ذلك في مجال البيئـة، وكيف تحولت قضية التلوث والحفـاظ على البيئة مـن قضيةقـومية تمس شعبـا بعينه، إلى قضية تمس الجنس البشري من سكان الكرة الأرضية كلها.

وقد أشرنا إلى عملية التحـول في مجال الاقتصاد، من اقتصـاد دول إلى اقتصـاد عابـر للدول، لا تكون للدول ولاية عليـه، بل ويكون عليها

أن تنسق أوضاعها معه. لن يكـون بإمكان دول وحيدة أن تسيطر على اقتصاد العالم ومقـاديره، كمافعلت الولايـات المتحدة فيمابعد الحرب العالمية الثانية .

في البدء كـانت القريـة المكتفية ذاتيا من النـاحية الاقتصـادية، ثم كانت المدينـة، ثم الدولة. وقـد أوصلنا هذا إلى تنوع من الاقتصـاديات الكبرى للدول القومية، التي كانت مكتفيـة اقتصاديا إلى حد بعيد، وقد جـرى تقسيم الـواجبات الاقتصـاديـة بين الـدول، والسعي في اتجاه الاعتماد الاقتصادي المتبادل، الذي يفرضه هذا التحول.

ويترتب على هذا، وعلى تغير طبيعة العمل والإنتـاج أن نعيد النظر في النظريات الاقتصادية التي بين أيدينا حاليا، رأسمالية واشتراكية، تلك التي مـازالت تفترض أن الـدولـة القـوية ذات السيـادة هي الـوحـدة الوحيدة، أو الأكثر تأثيراً، في تبني السياسات الاقتصادية الفعالة.

إن الانتقال من القـومية إلى العـالمية، بـالإضافـة إلى التحولات التي سبق شرحها، يقتضي البحث عن نظريات اقتصـادية جديدة، تدخل في اعتباراتها الاقتصاد عـابر الدول، والطبيعة المختلفة للسلعـة الرئيسة في مجتمع المعلـومات، ألا وهـي البيانـات والمعلـومات والمعـارف، من السلعة الرئيسة في المجتمع الصناعي ألا وهي البضائع والمصنوعات .

وما يهمنـا – عربـاً – في هذا، هـوأنه لم يعـد بإمكان شعـب ما أن ينعزل عن الواقع العالمي. لم يعد بإمكـان حكومة ما أن تقيم الحواجز والحدود المصطنعة، وأن تنغلق على ذاتها، وأن تعتمد في حـل مشاكلها على النظـرة القوميـة الضيقة. لم يعـد بإمكان شعب أن يعطي ظهـره

للتوجـه العالمي السائد، منكفئا على مـاضيه ومتشبثا بواقعـه الراهن، ومتصورا إمكان مواصلةالعزلة التي كان يرتضيها لنفسه.

ومن ناحية أخرى، لم يعد بإمكان الدول والشعوب الغنية أن تعيش مستمتعة بالمستوى المرتفع من المعيشة، الـذي حققته تاريخيا، نتيجة للاستغلال والاستعمار، خلال عصر الصناعـة، متناسية بلايين البشر في الدول النامية والمتخلفة، التي خضعت لذلك الاستغلال والاستعمار.

إذا كنا مازلنا نعاني من بقـايا ورواسب هذه الأوضاع، التي مازال بعض قـادة الدول الصنـاعيـة يتمسكـون بها، فإن روح التوجـه إلى العالمية تتنـاقض مع بقاء هذا الواقع غير العـادل. وإذا لم تدخل الدول الغنية هـذا الأمر في حسابـاتها، فإن الأغلبية المسحوقـة ستظل تؤرق حياة الشعـوب الغنية، وتظل قائمـة كاللعنة المعلقة فـوق رؤوس أبناء هذه الشعوب .

ومن المفيد هنـا أن نشير إلى أن تطبيق هذه المؤشرات على أي مجتمع عربي، يقتضي رصـد خريطة الـواقع الراهن لـذلك المجتمع، على ضوء رؤية تفاعل الموجات الحضـارية الكبرى.

إن العديد من الـدول العربية بدأت تشعر الآن بـالتصادم المتزامن لموجتين أو ربما ثـلاث موجـات تغيير مختلفة، تتحـرك كلها بمعـدلات سرعة مختلفـة، وبدرجـات قوة متبـاينة. ولابـد أن يكون واضحـا لمن يتصدى لرسم رؤية مستقبليـة لأي شعب عربي، طبيعة الموجات التي تتفاعـل وتؤثر على واقع ذلـك الشعب. إن مثل هذا الـوضوح ضروري عنـد تصـور خطـوات الانتقـال مـن الـواقع الحالي، إلى واقع مجتمع المعلومات .

يجب أن نحدد طبيعة اندفاع الموجة الزراعية، أي سرعة اندفاعها وقوته، هل تتزايد سرعة الاندفاع أم تتباطأ؟، وهل تتصاعد قوة الاندفاع أم تهبط؟.. والشيء نفسه، بالنسبة لاندفاع وقوة الموجة الصناعية، والموجة المعلوماتية، وبديهي أن الرصد يعتمد على دراسة مدى فعالية وقوة المبادىء والأسس والعقائد المرتبطة بكل موجة من هذه الموجات الحضارية الكبرى، ومدى فعاليتها بين أفراد هذا الشعب.

وهذه مسألة هامة، فلايكفي عند رصد واقع مجتمع ما أن نتعرف على نسبة اعتماده على الزراعة، أوالصناعة، أو المرافق المعلوماتية في إنتاجه، فعلى الرغم من ارتباط شكل الإنتاج السائد بطبيعة تكوين المجتمع، إلا أننا قد أوضحنا – من قبل – كيف يمكن أن تقوم الزراعة على أسس المجتمع الزراعي، أو على أسس المجتمع الصناعي أو على أسس المجتمع المعلوماتي، كذلك إمكان قيام الصناعة على أسس المجتمع الصناعي أو على أسس المجتمع المعلوماتي. أي أن حساب طبيعة وقوة الموجات الحضارية الكبرى السائدة في مجتمع ما، أو بالنسبة لشعب ما، يجب أن يعتمد على درجة شيوع أسس ومبادىء وعقائد هذه الموجة أو تلك، في حياة ذلك الشعب .

إن استيراد التكنولوجيات الجديدة على مجتمع ما، لا تعني أن أبناء ذلك المجتمع قد انتقلوا – ميكانيكياً – إلى تبني الأسس والمبادىء التي تشيعها هذه التكنولوجيا، أي تبني الموجة الحضارية التي تقوم على هذه التكنولوجيا، فالدخول إلى موجة حضارية كبرى، هو المحصلة النهائية لتفاعل العديد من العناصر التي تكون التكنولوجيا الابتكارية السائدة من أهمها.

وباختصار، فإنه عند التصدي لتحليل تفاعل الموجات الحضارية بالنسبة لشعب من الشعوب، لا يكفي تحديد نسب سيادة التكنولوجيات المختلفة التي يعتمد عليها، ولكن يجب التعرف على نسب سيادة الأسس والمبادىء والعقائد السائدة. وإن كان هذا لا يمنع أن التكنولوجيا الابتكارية الواردة، تشيع أسسها ومبادئها وعقائدها على المدى البعيد.

الدول النامية...

والتنمية الصناعية المعلوماتية المتزامنة

بعد تحديد طبيعة تدافع الموجات الحضارية الكبرى على مجتمع ما، تأتي مهمة رسم الرؤية المستقبلية التي تساعد على تسهيل مهمة انتقال هذا المجتمع إلى الموجة الحضارية المعلوماتية، حتى في غياب انتقاله الكامل أو النسبي من مجتمع الزراعة إلى المجتمع الصناعي، وهو ما ينسحب على وضع عديد من الشعوب العربية.

وفي هذا المجال نطرح رؤية للكاتب المستقبلي الياباني يونيجي ماسودا، الذي شارك في وضع خطة تحول اليابان إلى الاعتماد على الكمبيوتر والمرافق المعلوماتية، وعمل مديراً تنفيذياً للهيئة التي أشرفت على إنجاز هذه المهمة من عام ١٩٧٢، وحتى عام ١٩٨٥، اعتمادا على استثمارات بلغت ٦٥ بليون دولار. وهو يطرح رؤية محددة حول تخطي الدول النامية لفجوة تخلفها عن المجتمع الصناعي ومجتمع المعلومات، بطريقة متزامنة.

يقول ماسودا، إن فجوة التخلف في تكنولوجيا المعلومات بين الدول النامية والدول الصناعية، تعتبر أكثر خطورة من فجوة التخلف الصناعي التي تفصل بينهما.

إن الفجوة الصناعية، تتصل بتكنولوجيات الإنتاج، والعقبة الأساسية أمام تجاوزها هي عجز الموارد المالية في الدول النامية، لكن الفجوة المعلوماتية تعني الغياب النسبي لتكنولوجيا معالجة ونقل المعلومات، الذي يدخل فيه العامل البشري، بمايتضمن مدى التطور الفكري، ومدى تطور الأنماط السلوكية في هذه الدول. وهذه هي العقبةالأكبر في التحول التكنولوجي، إذا قيست على عقبة نقص الموارد المالية.

والمشكلة بالنسبة للدولة النامية تبدو أصعب، لأن الفجوة المعلوماتية تتداخل في الفجوة الصناعية لتكوين فجوة تخلف مزدوجة. الخطير في هذا أن استمرار هذه الفجوة التكنولوجية، المزدوجة بين الدول الصناعية والدول النامية، سيقود إلى خصومات فوضوية حادة، تشيع كالوباء لتصيب الجنس البشري بأكمله، وذلك للأسباب الثلاثة التالية :

أولاً - تزايد انقطاع التواصل الحضاري

إن الفجوة المزدوجة بين الدول الصناعية والدول النامية، تعمل على تعميق الانقطاع الحضاري بينها. ونحن نلمس الفجوة الحادة بين شعوب الدول المتخلفة وشعوب الدول الصناعية. لكننا نلاحظ بين شعوب هذه الدول المتخلفة فضولاً إيجابياً واهتماماً بإنتاج الدول

المتطورة. وهؤلاء بـاستطاعتهم الآن أن يشرعوا في تنفيذ خطـة لدخول العالم الصنـاعي، لو توفرت لـديهم الميزانيات الـلازمة. لكن مستقبل الفجوة المجتمعية بين الـدول المصنعة والدول الناميـة يمكن أن يكون أكثـر خطورة، بشكل لا يحتمل المقـارنـة. فمثل هذه الفجـوة يمكن أن تحدث انفصامـا حضاريـاً وثقافيـاً كامـلاً، لأن الفجوة هنـا تكون في الاتصال العقلي، الضروري لقيام التفاهم المتبادل.

ثانياً - مواجهات الموارد والبيئة والانفجار السكاني :

المواجهة بين الـدول المصنعة والـدول الناميـة ستعود إلى قضـايا استنـزاف الموارد الطبيعيـة، بـالإضافـة إلى اختـلال التـوازن البيئي، والانفجار السكـاني. العديـد من الدول النـامية قـد سعت إلى تحقيق أهدافها القوميةللتصنيع والتحديـث، وتطوير مستويات الحياة. لكن، إذا ما واصلت الدول النامية اندفـاعها في اتجاه التصنيع باتباع المسار نفسه الذي اتبعتـه الدول المصنعة السابقـة، فستصبح مهمتها في حل مشـاكلها الجاريـة، أكثـر صعـوبة. ونعني بـذلك المشـاكل من قبيل استنـــزاف الموارد الطبيعيـــة، وتخريب المحيط الطبيعي، والانفجـــار السكاني... مما يمكن أن يدفع هذه الدول النامية في أزمات وكوارث .

ثالثاً - تنمية مشوهة في اتجاه العسكرية والنظم الشمولية :

إن دخول الـدول الصناعية إلى مجتمع المعلـومات قد يتم بطـريقة مشـوهـة للغـايـة، تقـود إلى نظم عسكـريـة، ذات طبيعـة شمـوليـة دكتـاتـورية، وفي هـذه الحالـة قـد تتمخض التناقضـات بين الـدول الصناعية والدول النامية، عن خصومات حادة، وصراعات أمنية .

وستكون النتيجـة ميلا من جـانب الدول الصنـاعية إلى استعمال تكنولوجيـا المعلومات المتطورة والأقمار الصناعية، لأغـراض عسكرية بـالدرجـة الأولى. كما أن تخلف الدول النـامية في انتقـالها إلى مجتمع المعلومات يغري الدول المتقدمة بـاستخدام هذه التكنولوجيات سلميا، للتحكم في حيـاة الأفراد، والنشـاطات الاجتماعيـة للمواطنين في هـذه الدول النامية .

التصنيع والمعلوماتية معـاً

لكي نكون قـادرين على التصدي لهذه الاحتمالات المخيفـة، لابد أن نعمل على تقريب جانبي هذه الفجوة المزدوجة، الصناعية والمعلوماتية، وعلى محاولة تجاوزها نهائياً .

والبديل الأفضل – بل الوحيد – في هذا المجـال هو التطوير المتزامن لتكنولوجيـا التصنيع وتكنولوجيا المعلومات في الـدول النامية. ويمكن أن يتم هذا التطـوير والتعزيز دون أن يقود إلى أي نـوع من الصراعات بين هذين النـوعين من التكنولوجيا. إذامـا تم هذا بالوسـائل والمناهج المناسـب، فإنه سيسـاهم في خلق نظام عـالمي جديد، يتضمـن الدول المتطورة .

أما ما يعنيه ما سودا بالوسائل والمناهج المناسبة فهو :

(١) ضرورة إقامة نظم للمساعدات التقنية الدولية، بقيادة حكومية.

(٢) عند إدخال التكنولوجيا الصناعية، يكون التأكيد على :

(أ) الخالية من مسببات التلوث.

(ب) غير المستنفذة للموارد.

(ج) التكنولوجيات الصناعية المعتمدة على العمالة العقلية .

(٣) عند إدخال التكنولوجيا المعلوماتية، يجب إعطاء اهتمام أكبر بالآتي:

(أ) إنشاء بنية تحتية معلوماتية .

(ب) إدخال الأنظمة المعلوماتية الاجتماعية، بما في ذلك النظم الصحية والتعليمية .

بالنسبة للفقرة (١)، لابد من الانتباه إلى عدم القيام بأي محاولة لزرع نظم نمطية في الدول النامية، وعلى العكس من ذلك،تقديم تنوع من أنماط المساعدات التقنية، وبمايتفق مع التباين والتمايز الواسع الذي تتميز به هذه الدول .

مع التنوع الكبير في الدول النامية، إلا أنه من الممكن تصنيفها في مجموعتين أساسيتين:

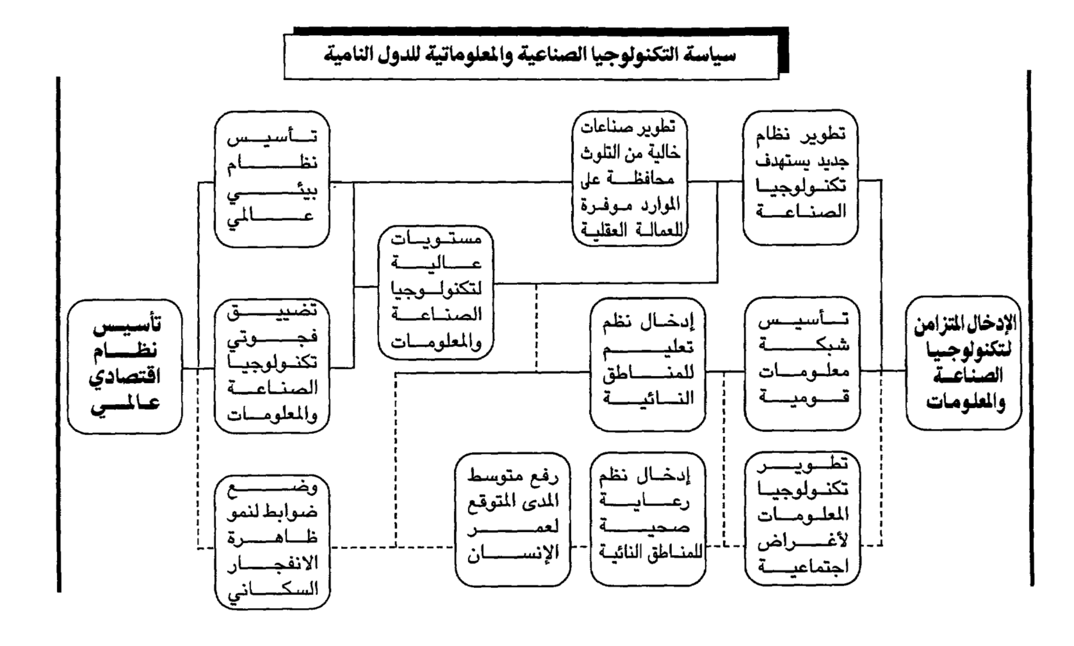
١ – الدول التي أنجزت فعلا المرحلة الابتدائية الأساسية في التصنيع، ممايجوز معه أن تصفها بالدول نصف المتطورة .

٢ – الدول التي لم تبدأ التصنيع بعد، وهذه يمكن تقسيمها إلى :

(أ) دول غنية بمواردها الطبيعية .

(ب) دول فقيرة تعتمد في الغالب على الزراعة والثروة الحيوانية .

من الضروري أن ندخل كل هذه الظروف في اعتبارنا، بدلا من محاولة إقحام التكنولوجيات الجديدة ، بشكل آلي.


سياسة التكنولوجيا الصناعية والمعلوماتية للدول النامية
الإدخال المتزامن لتكنولوجيا الصناعة والمعلومات
تطوير نظام جديد يستهدف تكنولوجيا الصناعة
تأسيس شبكة معلومات قومية
تطوير تكنولوجيا المعلومات لأغراض اجتماعية
تطوير صناعات خالية من التلوث محافظة على الموارد موفرة للعمالة العقلية
إدخال نظم تعليم للمناطق النائية
إدخال نظم رعاية صحية للمناطق النائية
رفع متوسط المدى المتوقع لعمر الإنسان
مستويات عالية لتكنولوجيا الصناعة والمعلومات
تأسيس نظام بيئي عالمي
تضييق فجوتي تكنولوجيا الصناعة والمعلومات
وضع ضوابط لنمو ظاهرة الانفجار السكاني
تأسيس نظام اقتصادي عالمي

في حالة الدول نصف المتطورة، قـد يكون بإمكانها أن تتبع سياسة تعاون بين رأس المال القـومي، ورأس المال الأجنبي. وبالنسبـة للدول الغنية بمواردها يجب أن تعتمد سياسة إدخـال التكنولوجيات المتقدمة استناداً إلى رأس مال الدولة. أما بالنسبـة للدول النامية الفقيرة فلابد أن تتلقى المساعدة التكنولوجية من الدول المتطورة .

وبالإشـارة إلى الدول الغنيـة بمواردهـا الطبيعية، يكـون من المهم للغـايـة الاعتماد على التكنـولـوجيـات الصنـاعيـة المخففـة للعمالـة (مهندسين ومديرين) بالنسبة للدول النامية، من أجل تأسيس النظام الجديـد لتقسيم العمل الدولي، وأيضـا من أجل التنميـة الاقتصاديـة للدول المعنية.

ويـرى ماسـودا أنـه من المتوقـع في النظام الجديـد لتقسيم العمل الدولي، أن يوكل أمر صناعات الحديد والصلب وتكرير البترول أساسا إلى الـدول التي توجـد فيها المواد الخام. لـذلك لابـد من إعطاء أهميـة للمساعدات في التكنولوجيات التي تمنع تلـوث البيئة، هذا بالإضافة إلى ضرورة اعتبار الحفاظ على الموارد الطبيعية مسـؤولية دولية، يجب أن تتقاسمها الدول الصناعية والنامية معا .

وبإدخال التكنولـوجيا الصناعية، الموفرة للعمالـة العقلية، فإنه من المتوقع أن يكـون لذلك أثـر مزدوج: حل مشكلـة النقص في المهندسين والمديرين، دون حـدوث التشوه الاجتماعي النـاشـىء عن البطالـة. أما الأثر الثـاني فهو أن مثل هذه التكنولـوجيا الصناعيـة لا يمكن فصلها عن التكنولـوجيا المعلوماتيـة شديدة التقـدم. ومن ثم فإن الأخذ بهذه التكنولوجيـا الصناعية يمكن أن ينظر إليه على أنه أحـد أشكال إدخال

التكنولوجيا المعلوماتية.

أما بالنسبة للدول الفقيرة المحرومة من الموارد الطبيعية، والتي تتصدى لإقامة البنية التحتية الأولى للمعلومات، فقد أثبتت التجربة ضرورة قيامها بإنشاء شبكة اتصالات على اتساع الدولة. ويجب ألا تقتصر هذه الشبكة على خطوط الاتصال للبرق والهاتف، بل تتجاوز ذلك إلى إقامة شبكة اتصالات رقمية (إلكترونية)، تسمح باستخدام الكمبيوتر في نقل وتبادل المعلومات.. والسر في هذا هو أننا الآن في عصر شبكات الاتصال الإلكترونية للتعامل مع مجال معلوماتي مركب، وهي تتضمن الهاتف والبرق والتليفزيون والكمبيوتر، وأجهزة الفاكسيميلي. ومن الضروري أن تشكل شبكة الاتصالات هذه جانبا من شبكة المعلومات العالمية بالاعتماد على الأقمار الصناعية للاتصالات.

وعند إدخال نظم معلومات اجتماعية في الدول النامية، تجدر الإشارةإلى وجود احتياجات محتملة لتطبيق تكنولوجيات المعلومات في المجالات الاجتماعية، مثل التنمية الإقليمية والرعاية الصحية والتعليم. مع الأخذ في الاعتبار أن الحاجة في الدول النامية إلى تكنولوجيات المعلومات في مشروعاتها، ليست بقدر الحاجة القوية إليها في الدول المتقدمة.

ففي الدول النامية، يندر وجود مشروعات صناعية جديدة كبيرة الحجم؛ لذا فإن الإدارة بالاعتماد على تكنولوجيا المعلومات يجب أن تتجه منذ البداية نحو استخدام هذه التكنولوجيا في الأغراض الاجتماعية بحيث يكون التركيز على إدخال تكنولوجيا المعلومات

لخدمة مجالات مثل الرعاية الصحية والتعليم .

ومن المعروف أن الدول المتخلفة الفقيرة يوجد بها قصور شديد في الرعاية الصحية والتعليم، من حيث الجهاز البشري اللازم والإمكانات. وكذلك قصور أشد في المناطق النائية من حيث نظم الرعاية الصحية والتعليم، التي تعتمد بشكل كامل على تكنولوجيات المعلومات. إلا أن المشاكل التي كانت تعتبر مستحيلة في الماضي، مثل محو الأمية، واستئصال الأمراض المتوطنة، أصبح – للمرة الأولى – من الممكن حلها اعتمادا على هذه التكنولوجيا .

نتائج التنمية المتزامنة

إذاما تعززت عملية الإدارة المتزامنة لتكنولوجيا الصناعة وتكنولوجيا المعلومات في الدول النامية، على الأسس السابق ذكرها، يصبح من الممكن أن تتحقق النتائج المتكاملة التالية :

(١) تضييق الفجوة التكنولوجية الصناعية والمعلوماتية :

إذامانجحت الدول النامية في إدخال تكنولوجيا الصناعة الصائنة للموارد، والمحافظة على البيئة، والتي تقلل الاحتياج إلى العمالة العقلية، وفي إدخال تكنولوجيا المعلومات التي تركز على نظم التعليم بالنسبة للمناطق النائية... إذا حدث هذا، أمكن لتكنولوجيا الصناعة وتكنولوجيا المعلومات أن تنمو بشكل سريع.. ورفع مستوى التعليم – بصفة خاصة – سيجعل من الممكن تدريب عمال الصناعة الحديثة، ومهندسي المعلومات، وإرساء أسس الصناعة الحديثة، والتنمية

المستقبلية للصناعات ذات الاعتماد المكثف على المعارف .

(٢) الإعداد لنظام بيئي عالمي :

حيث أن هذه الدول ستتجه إلى تنمية التكنولوجيا الصناعية التي لا تسبب التلوث، وغير المبددة للمواد الخام، فإن مثل هذه التنمية ستساهم – بلاشك – في تأسيس النظام البيئي العالمي.

(٣) كبح الانفجار السكاني :

إن إدخال نظم الرعاية الصحية في المناطق النائية ستكون له نتائجه السلبية المؤقتة على المسألة السكانية، إذ إنها ستقود إلى تحسن صحة الأفراد، مما يطيل متوسط المدى العمري، لكن هذا – من ناحية أخرى – سيؤدي مع ارتفاع مستوى التعليم، إلى أن يرتفع لدى الأفراد مستوى الفهم والوعي بالاحتياج إلى تنظيم النسل، ممايقود آخر الأمر إلى كبح الانفجار السكاني.

* * *

عن طريق تحقيق هذه النتائج، باستخدام الوسائل المشار إليها، سيصبح ممكنا – آخر الأمر – أن ننجز المهمة البشرية المشتركة، ألا وهي إقامة نظام بيئي للكرة الأرضية كلها. وهذا الهدف ليس حلما مثاليا بعيدا، فهناك ثلاثة عناصر تعزز تحققه. الأول هو أن تفاقم أزمة الطاقة يؤكد الحاجة الملحة في عالم اليوم إلى نظام عالمي جديد، ونظام جديد للتعاون الدولي. والثاني، هو أن التكنولوجيا العالية في مجالات الصناعة والمعلومات، الخالية من التلوث، والمقتصدة للمواد الخام، قد مرت بتطورات ملموسة.. واليوم، تعتمد العديد من النظم على استخدام

مثل هذه التطورات التكنولوجية بشكل عملي. والثالث، هو أن تكنولوجيا المعلومات تكون في طبيعتها عامة ودولية معاً. وهذه نقطة يجب أن تحظى منا باهتمام خاص. فالمعلومات بطبيعتها الخاصة ملكية عامة، كما أن لها خصائص تراكمية. ومن هنا، لا تعرف المعلومات الحدود الدولية. ولعل وجود الأقمار الصناعية للاتصال، التي يغلف نشاطها الكرة الأرضية، يفيد أنه قد تحققت فعلا الظروف المواتية لإنشاء شبكة اتصالات عالمية.

وفي هذا المجال يكون من المتوقع أن تتخذ الدول الصناعية الخطوات التالية، باعتبارها تناولا مرغوبا وقابلاً للتطبيق.

(١) أن تدخل التصنيع الذي يحفظ الموارد، ويوفر في استهلاك الطاقة، ويخلو من تلويث البيئة.

(٢) أن تخفض ميزانيات التسليح إلى النصف على الأقل، وأن تستخدم الميزانيات المتوفرة في تقديم مساعدات تقنية للدول النامية .

(٣) أن تنشىء نظاما عالمياً للمساعدة في مجال التكنولوجيا المعلوماتية.

ويختم يونيجي ماسودا حديثه في هذا الموضوع قائلا إنه إذا ما تعاونت الدول الصناعية والدول النامية، وسارت جنبا إلى جنب في حركتها نحو تحقيق هذه المضامين، فلن يقود هذا فقط إلى تجنيب البشرية العديد من الأزمات، مثل استنزاف الموارد الطبيعية، والانفجار السكاني، إلى آخر ذلك، بل سيساعد على مضاعفة فرص تحقق المجتمع العالمي الذي ينتسب إلى الكرة الأرضية كلها، والذي يكون زاخراً بالفرص، والإمكانات الجديدة كلية .

هذا هو مـا يطرحه العالم المستقبلي الياباني يـونيجي ماسودا، من تصـور لكيفية تجاوز الـدول النـامية للفجـوة المزدوجـة الصناعيـة والمعلوماتية. ونحن لا نورد هذا التصور باعتباره القول الفصل في هذا الموضـوع، ولكن لكي ينتبـه المفكر العـربي إلى بعض حقـائق العصر، والتي منها:

● أن مصير العالم، أومصير سكان الكـرة الأرضية، أصبح يشكل اهتماما ملحا، بالنسبة للدول الصناعية الغنية. وهذا يعني أن قدر هذه الـدول المتطـورة الغنيـة أصبح يتـوقف على أحـوال الـدول النـاميـة والمتخلفة، ومـا يمكن أن تسببه أوضاعهـا من مشاكل، يمتد أثـرها إلى الدول الغنية. أي أن واقع العالمية الـذي يسود الكرة الأرضية، قد جعل من الصعب على أي دولة أن تحل مشاكلها الخاصـة، متناسية مشاكل باقي الجنس البشري، ليس على سبيل العطف، أو العمل الخيري، ولكن لأن مشاكـل الدول الفقيرة يمكن أن تهدد حيـاة أبناء الـدول الغنية... وهذا هو جوهر معنى التعاون أو التكافل، الذي يتسم به التوجه الحالي إلى العالمية .

● أن فجوة التخلف المزدوجة التي تعانيهـا الدول العربية، تقتضي من المفكر العـربي أن يسهم في تصور الـوسائل الكفيلة بتجـاوز هذه الفجـوة. المسألـة ليست قضيـة نشـاط اقتصـادي أو سعـر صرف أومشاكل حدود أو أزمة تعليم، المسألة أكبر من هذا وتحتاج من المفكر العـربي أن يـرتفع إلى مستـوى هـذا الـواقع الـزاحف، وأن ينطلق إلى مستوى التصور المستقبلي، ولايحبس نفسه في الإطار الضيق للتصور السياسي أو العقائدي.

● أننا مطـالبون بمنـاقشة هذا التصــور الذي يطـرحه مـاسودا، ومطالبون بأن نطرح التصورات الأخـرى التي نراها أقرب إلى تحقيق تجاوزنا لفجوة التخلف الصناعية المعلوماتية، وفقاً لظروف وإمكانات كل شعب عربي، وعلى أساس فهم طبيعة تصـادم الموجات الحضارية الكبرى على أرضه .

وبعــــد ...

فلقد حاولنا في هذا الكتاب أن نضــع أمام نظر المفكر العربي صورة كليـة لجوهر التغيرات المتـلاحقـة السريعـة التي يمر بها العـالم. كما سعينـا إلى طـرح بعض الضــوابط الأســاسيـة للتفكير، والتي تسمح باستنبـاط الحقائق والـرؤى المستقبلية من وسط دوامــة التغيير التي يعيشها العالم بأكمله.والتزمنا بأكبر قدر ممكن من الوضوح، في حصر مـؤشرات التغير الأسـاسية التي تـرسم صـورة المستقبل، وفي اقتراح المنهج المنـاسب لـلاعتماد على هـذه المؤشرات في فهم جـوهـر المجتمع الزاحف، مجتمع المعلومات، بحيـث يمكن بناءً على هذا تصور مستقبل أي نشاط بشري في أي مجال من مجالات الحياة.

بقي أن يرتفع المفكر العربي إلى مستـوى هذه المسؤولية الجسيمة، وأن يعيد النظر – بكل الشجـاعة والأمانة – فيما اعتـاد أن يستند إليه من أفكار وتصورات.

وأن يعتمـد على مـا أوردنـا من ضـوابط، لإقـامـة حـوار حقيقي يستهدف الوصول إلى الحد الأدنى من الفكر المشترك، الذي يساعد على تصــور مستقبل كل شعب من الشعـوب العربيـة، ويلقي الضــوء على السبل المناسبة لحل المشاكل الحالية التي يعاني منها الإنسان العربي،

ولإعادة بنــاء المجتمعات العــربية، بما يجعلهــا تدخــل القرن الحادي والعشرين، وقــد تخلصت من فجـــوة التخلف المزدوجــة التي تكلمنــا عنها.. أو على الأقل قــد وضحت لديها الرؤية بالنسبــة للخطوات التي تقود إلى تجاوز هذه الفجوة .

علينــا في العــالم العربي أن نعترف بأننــا لسنــا بمنأى عن دوامــة التغيير الحاليــة، وأنه لم يعــد بإمكــان المفكر العــربي أن يقف مــوقف المتفرج من هذه التغيرات. لابـــد أن نعــترف بــأن... ***المستقبل: هنــا، والآن.***

« المراجع »

BELL, DANIEL.

* The Coming of Post - Industrial Society. (Basic)1976.

BROOKFIELD, Stephen.

* Developing Critical Thinkers. (Jossey - Bass) 1987.

CETRON, Marvin & GAYLE, Margaret.

* Educational Renaissance. (St. Martin's) 1991.

COSTELLO, NEIL & RICHARDSON, Michael.

* Continuing Education For The Post - Industrial Society. (The Open University Press) 1987.

DRUCKER, Peter.

* The New Realities. (Harper & Row) 1989.

FERGUSON, Marilyn.

* The Aquarian Conspiracy. (Tarcher) 1980.

MASUDA, Yoneji.

* The Information Society. (World Future Society) 1981.

NAIBITT, John.

* Re - Inventing The Corporation. (Future) 1985.
* Megatrends. (warner Books) 1984.
* Megatrends 2000. (Morrow)1990.

TOFFLER, Alvin.

* The Third Wave. (Bantam) 1980.
* Previews And Premises. (Pan) 1983.
* The Adaptive Corporation. (Pan) 1985.

YAMAGUCHI, Kaoru.

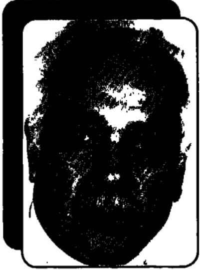
* Paradigm Shift In Economics Toward An Information Society. (Unesco) 1991.

مستقبليات : راجي عنايت

صدر منها حتى الآن

* أحلام اليوم حقائق الغد	(دار الشروق) .
* هذا الغد العجيب	(دار الشروق) .
* العالم سنة ٢٠٠٠	(دار الشروق) .
* المستقبل بين الشرق والغرب	(دار الشروق) .
* ثورة حضارية زاحفة	(دار الهلال) .
* حوار مع الصديق الذكي	(دار الشروق) .
* أفيقوا... يرحمكم الله.!	(دار الشروق) .

المؤلف في سطور



راجي عنايت إبراهيم

- من مواليد أسيوط بجمهورية مصر العربية عام ١٩٢٩ .
- بكالوريوس علوم (رياضيات) عام ١٩٥١ .
- عمل بالصحافة في عدد من الجرائد والمجلات المصرية .
- عمل بوزارة الثقافة في الفترة ما بين ٦٢ ، ١٩٧٠ ، مديراً لمسرح القاهرة للعرائس ، ومديراً للفرقة القومية للفنون الشعبية ، ومشرفاً على قطاع الفنون الشعبية بوزارة الثقافة .
- عمل بدار الهلال منذ عام ١٩٧٠ وحتى الآن ، رئيسا لتحرير مجلة الكواكب ، وكاتبا بمجلة المصور .
- تخصص منذ عشر سنوات في الكتابة عن المستقبل والمستقبليات ، ويظهر مقاله الأسبوعي في "المصور" تحت اسم «مستقبليات» .
- منذ عام ١٩٨٨ ، انتسب عضواً محترفاً في «جمعية مستقبل العالم» وشارك في مؤتمراتها بواشنطن وساليزبرج وبودابست .


المحتوى

ندوة الثقافة والعلوم

مؤسسة ثقافيـة علمية تأسست في عام ١٩٨٧، وهي تعنى بأمور الثقـافة والمشاركة في فعـاليات وأنشطة ثقافيـة وعلمية متعددة، إبرازاً لوجه الدولة الحضـاري، واستشراف روح التراث وآفاق المستقبل في آن واحد، وذلك بهدف، تعزيز مسيرة الثقافة والعلم بـدولـة الإمـارات، والسعي الـدؤوب لترسيخ القيم والمفـاهيم الثقافيـة السـامية، والحرص على تـوطيد الصـلات والعلاقـات الإيجابية الفاعلـة مع المؤسسات المماثلـة في البيئة المحلية والبيئة العربية، وربط جهـود الندوة مع جهود الجهات الأخرى من أجل خدمة الوطن والمواطن .

● **لجـان النـدوة :**

١ ـ لجنة الندوات والمحاضرات والمؤتمرات .

٢ ـ لجنة المكتبة والطبع والنشر .

٣ ـ لجنة المسابقات والجوائز .

● **نـادي الإمـارات العلمـي :**

وقـد تأسس نـادي الإمـارات العلمي في ١٥ ينـايـر ١٩٩٠ بوصفه أحـد أنشطة الندوة وفعاليـاتها المهمة، ويحوي النادي أحد عشر قسما ويضم عدداً كبيراً في عضويتـه من أبناء الدولة، ويشرف على أقسامـه نخبة من أبناء الـدولة المتخصصين ذوي الخبرة والتجربة العريضة.

الكتاب القادم
في سلسلة
(معارف إنسانية)

أعلام معاصرون من الشرق والغرب
في الفكر والأدب

للأستاذ الدكتور
محمد زكي العشماوي

سعر النسخة

الإمارات : ١٠ دراهم	عمان : ريال واحد
الأردن : دينار واحد	قطر : ١٠ ريالات
البحرين : دينار واحد	الكويت : دينار واحد
تونس : دينار واحد	لبنان : ٧٥٠ ليرة
الجزائر : ٢٠ ديناراً	ليبيا : دينار واحد
السعودية : ١٠ ريالات	مصر : جنيهان
السودان : ١٠ جنيهات	المغرب : ١٥ درهماً
سوريا : ٥٠ ليرة	اليمن : ٨٠٠ فلس
العراق : ٣ دينار	

هذا الكتاب

حاولنا في هذا الكتاب أن نضع أمام نظر المفكر العربي صورة كلية لجوهر التغيرات المتلاحقة السريعة التي يمر بها العالم. كما سعينا إلى طرح بعض الضوابط الأساسية للتفكير، والتي تسمح باستنباط الحقائق والرؤى المستقبلية من وسط دوامة التغيير التي يعيشها العالم بأكمله.

والتزمنا بأكبر قدر ممكن من الوضوح، في حصر مؤشرات التغير الأساسية التي ترسم صورة المستقبل، وفي اقتراح المنهج المناسب للاعتماد على هذه المؤشرات في فهم جوهر المجتمع الزاحف، مجتمع المعلومات، بحيث يمكن بناءً على هذا تصور مستقبل أي نشاط بشري في أي مجال من مجالات الحياة.

